



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم
التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع

دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي

دراسة حالة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص : محاسبة

الاستاذة المشرفة:

إعداد الطالب:

مخاطبة رانية

بركبة محمد علي

رقم التسجيل:2019
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2018-2019

توطئة

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة وجوهرها اساسي في البلد ، بحيث يهدف إلى التطوير والتجديد. إذا أن له أثر كبير في القضاء على الندرة والبحث في عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية ، حيث تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق اهدافها و غايتها بوضع خطط و سياسات و برامج توضح و ترسم الطريق الربح و النمو بتجديد كيفية إدارة مواردها من خلال التحليل المالي، وفي هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية ، و ذلك من خلال عملياتها الاساسية التي تتركز على البحث عن الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة بالكمية المناسبة و التكلفة الملائمة و السهر على انفاقها بالطريقة الاحسن و البحث عن مصادر التمويل و كذا مشاركة الادارة العليا في قراراتها الخاصة منها قرارات اختيار الاستثمارات و التمويل و ذلك باستخدام الطرق و الادوات المتاحة لها من التحليل ، و التنبؤات و التخطيط.

فيعتبر التحليل المالي تشخيصا للحالة او الوظيفة المالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة ؛ من خلال تحليل القوائم المالية و أهمها الميزانية كما انه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة ، فيعد التحليل المالي و التخطيط المالي من العمليات ذات الطبيعة المستمرة ؛ وأن أحدهما يكمل الآخر ؛ فهو لا يشكل أية قيمة ان لم تكن مخرجاته التي هي مؤشرات الأداء و تساهم في تعزيز عملية التخطيط السليم ؛ والتحليل المالي لا يقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عن الدلالات و المعاني لتلك الأرقام يمكن أن تساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية . فهو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وقد تعظمت و تزايدت أهمية التحليل المالي يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر ، مما جعل إدارات مختلف المؤسسات و المتعاملين معها بحاجة دائمة للمعلومات و مؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعدهم في ذلك.

بالإضافة إلى تعقيد الذي يصاحب عملية صناعة القرارات في عالم حيث تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد ؛ ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال تشغيل أو استثمار أو تمويل لم تعد عملية سهلة على صانع القرار القيام بها اعتمادا على الخبرات الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي و توقعاته.

إن المؤسسة مطالبة بإدراج قرارات التمويل ضمن الأدوات الفعالة الكفيلة بترشيد استخدام الموارد مستعملة فيها. فتلجأ المؤسسة في عملها إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة إحتياجاتها أو لأنها لا ترغب في إستعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت. فمصادر التمويل المباشرة و الغير المباشرة المتمثلة في الأسواق المالية يفرض على المؤسسة أن تحقق بعض الشروط المتعلقة بتسييرها الجيد لعناصر ذمتها المالية كون هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية .

إشكالية البحث :

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية البحث و التي يمكن صياغتها في شكل التالي:

ما دور التحليل المالي في إتخاذ القرار التمويلي؟

هنا فقد تمحورت لدينا بعض الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بالتحليل المالي ؟ و ما هي ادواته ؟

2- هل يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

3 - كيف يستخدم التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على الاشكالية و الاسئلة المطروحة ارتأينا أن نضع الفرضيات التالية :

1 - يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

2- التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام اساليب رياضية .

3 - تستخدم النسب والمؤشرات مالية لإتخاذ القرارات التمويلية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

المنهج المتبع :

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي و تحليلي ، و دراسة حالة ففي الجانب النظري إعتمدنا على اسلوب الوصفي على دراسة مختلف البيانات و عرض و تحليل جميع البيانات و ذلك عن طريق مفاهيم و طرق إستخدام تحليل مالي في عملية إتخاذ القرارات إما في الجانب تطبيقي طبقنا منهج دراسة من خلال تحليل نتائج ميزانيات بمؤسسة الإقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع.:

1 - نظرا لأن موضوعنا له صلة بمجال تخصصنا و يمكن الاستفادة منه .

2 - كيفية اتخاذ القرار تمويلي من خلال نتائج التحليل المالي .

3 - الرغبة الشخصية في البحث نظرا لأهمية التي يحظى بها .

أهمية موضوع الدراسة :

- 1 - أهمية التحليل المالي والتي تكمن في قدرة على تشخيص وضعية المؤسسة .
- 2 - عملية التحليل المالي تعتبر أداة مهمة في إتخاذ القرارات .
- 3 - التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت إهتمام كبير وسط الإدارة المالية و ميدان التسيير في المؤسسة .
- 4 - إبراز ما مدى أهمية التحليل المالي و التمويل داخل المؤسسة .

أهداف الدراسة :

- 1 - كيف يتم تحديد القرارات المالية عن طريق نتائج التحليل المالي .
- 2 - التعرف على كفاءة التحليل المالي و مدى فعاليته في تشخيص الحالة .
- 3 - محاولة التعرف على أسلوب المتبع في إتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي .
- 4 - إستخلاص طرق و الأدوات التي تستخدم في التحليل المالي لإبراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة .

الدراسات السابقة :

- ✓ دراسة اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2008) حيث عالج الباحث في رسالته " إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها " دراسة التحليل المالي أداة كآلية للوصول الى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و تحديد مشاكل التي تعاني منها إسقاط دراسته على مؤسسة وطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة ، العلمة ، سطيف .
- ✓ دراسة خالد محمد ساري حارن ، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية ، 2008) هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح المصرفي بالمصارف السودانية و دراسة حالة خمسة من المصارف السودانية ، و تتبع أهمية هذه الدراسة من الفائدة التي يمكن ان تجنيها المصارف السودانية لاستفادتها من التحليل المالي فيما يتعلق بإبراز المخاطر و العوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي و الكفاءة في توظيف الموارد ، كما تهدف الدراسة الى تقييم أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل المصرفي .

وكانت أهم نتائج الدراسة أن جودة الضمانات و كفاءتها لا تكفي لتحقيق السلامة المصرفية ، و نتائج التحليل المالي الشامل تعطي صورة دقيقة و موثوقة عن المشروع المراد منح التمويل له و بالتالي تمثل الأساس في تحديد قرار منح التمويل المصرفي ، وأوصت الدراسة بضرورة وضع نموذج تحليل مالي متكامل يتم استخدامه لتحليل المشروعات قبل قرار منح التمويل المصرفي .

✓ دراسة أحمد ياسين حمد الجعافرة ، استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف العاملة في الأردن (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الاوسط، 2012) هدفت الدراسة إلي بيان أهمية استخدام عمليات التحليل المالي و الائتماني لطالبي التمويل أو عمليات التمويل في المصارف الاسلامية قبل عملية اتخاذ قرار المنح فيها وأظهر الباحث إمكانية التنبؤ لنجاح أو فشل الشركات في سداد قيم التمويلات المصرفية عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية المقدمة من تلك الشركات طالبة الائتمان، واعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم جمعها عن طريق الاستبانة الموزعة على المصارف الإسلامية الاردنية .وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية تتخذ بطريقة صحيحة وأن النسب المالية التي تستخدمها تؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية لديها ، كما توصلت الدراسة إلي وجود عدد من القرارات التمويلية تم اتخاذها وحققت نجاحاً بنسبة متدنية مقارنة مع إجمالي القرارات التي تم اتخاذها.

وأوصت الدراسة على ضرورة إجراء بعض التعديلات على سياسات منح التسهيلات والإجراءات المتبعة من خلال تحديثها وتطويرها وضرورة التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة باتخاذ القرار الائتماني.

✓ دراسة صخري جمال عبد الناصر (مذكرة ماستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة) حيث عالج الباحث في رسالته "التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البيئرولية في الجزائر" دراسة حالة في مؤسسة ensp (2010 ، 2011 ، 2012) حيث عالج فيها على ان التحليل المالي وسيلة فعالة و أداة لاتخاذ القرارات و ترشيدها و يساعد المسير المالي و متخذوا القرار للإلمام الدقيق و الشامل لخبايا التحليل المالي.

✓ دراسة غطاس سهام (مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015) حيث عالج الباحثة في رسالته دور تحليلي المالي في اتخاذ قرار منح القروض ، دراسة حالة في بنك الوطني الجزائري حيث عالجت مفهوم الائتمان و اسسه و معاييرهم و ان التحليل المالي اداة فعالة لاتخاذ القرار منح القرض .

هيكل البحث

لقد قسمنا هذه الذة الدراسة الى ثلاثة فصول انطلاقا من الاهداف المنشودة من الموضوع و لمعالجة الاشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية و اختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الدارسة كما يلي

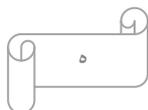
جاء في الفصل الاول تحت عنوان : **التحليل المالي** و هو متكون من اربع مباحث ، فتناولنا فيه في المبحث الاول مدخل عام للتحليل المالي ، والذي تم فيه اربع مطالب عن نشأة التحليل المالي و اهداف و منهجيته ، اما في المبحث الثاني تم فيه مجموعة من الوظائف متنوعة من معايير ومقومات التحليل المالي و انواعه ، اما في المبحث الثالث استعملنا و خطوات التحليل المالي والمبحث الرابع جاء فيه اساليب و ادوات التحليل المالي.

ثم ننتقل الى الفصل الثاني كان تحت عنوان : **اتخاذ القرار التمويلي** حيث تطرقنا فيه الى اربع مباحث ، تناولنا في المبحث الاول مراحل و خطوات اتخاذ القرار و اهمية ، اما المبحث الثاني نتكلم عن وظائف و انواع اتخاذ

القرار ، اما المبحث الثالث نتحدث عن قرار التمويل بصفة عامة ، و المبحث الرابع مصادر التمويل وعوامل مؤثرة في اتخاذ قرار .

ثم نأتي الى الفصل الثالث تحت عنوان : **دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي** ، دراسة حالة في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش ، تم تقسيمه اربع مباحث كما يلي :

المبحث الاول تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب والذي قسم الى ثلاثة مطالب يتحدث عن لمحة تاريخية عن المؤسسة و اهمية و اهداف المؤسسة و توصيف الجانب الإنتاجي لوحدة الدقيق و الفرينة بالمؤسسة محل الدراسة ، اما المبحث الثاني دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب، اما المبحث الثالث يتكلم عن دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش.



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
29	الأطراف المستفيدة من تحليل المالي للقوائم المالية	01
34	احتياجات الدورة	02
36	الخزينة الصافية للمؤسسة	03
51	مراحل و خطوات اتخاذ القرار	04
54	النموذج سلوكي في اتخاذ القرار	05
59	العوامل المؤثر في اتخاذ القرار	06
62	وظيفة و أهمية جدول التمويل	07
73	العلاقة المتبادلة بين مختلف المجالات	08
80	الهيكل التنظيمي المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب اوماش	09
85	تشكيلة منتجات وحدة السميد والفرينة للمؤسسة	10

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
13	الميزانية الوظيفية المختصرة	01
14	اعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف	02
14	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	03
16	عناصر أنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	04
17	جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة	05
18	جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة	06
20	مقاييس جودة سيولة المالية	07
21	مقاييس جودة الربحية	08
21	مقاييس تقييم سياسات المالية للمؤسسة	09
85	تشكيلة منتجات وحدة السميد والفرينة للمؤسسة	10
89	ميزانية الأصول لسنة (2017/ 2015)	11
90	ميزانية الخصوم لسنة (2017/ 2015)	12
90	ميزانية الوظيفية (2017/ 2015)	13
91	أصول ميزانية المختصرة (2017/ 2015)	14
92	خصوم ميزانية المختصرة (2017/ 2015)	15
92	جدول نتائج حسب طبيعة (2017/ 2015)	16
93	جدول تغير إنتاج السنة المالية (2017/ 2015)	17
94	جدول تغير في قيمة المضافة للاستغلال (2017/ 2015)	18
94	جدول تغير إجمالي فائض الاستغلال (2017/ 2015)	19
95	جدول تغير نتيجة عملياتية (2017/ 2015)	20
95	جدول تغير صافي نتيجة السنة المالية (2017/ 2015)	21
96	جدول سيولة تدفقات نقدية (2017/2015)	22
97	مقياس جودة سيولة المالية (2015)	23
97	مقياس جودة سيولة المالية (2016)	24
98	مقياس جودة سيولة المالية (2017)	25

98	مقياس جودة ربحية (2015)	26
99	مقياس جودة ربحية (2016)	27
99	مقياس جودة ربحية (2016)	28
100	مقياس تقييم السياسة المالية للمؤسسة (2015)	29
100	مقياس تقييم السياسة المالية للمؤسسة (2016)	30
100	مقياس تقييم السياسة المالية للمؤسسة (2017)	31
101	جدول مؤشرات توازن المالي لمؤسسة (2017 / 2015)	32
102	النسب سيولة المالية للمؤسسة (2017 / 2015)	33
102	نسب التمويل للمؤسسة (2017 / 2015)	34
103	نسب الربحية للمؤسسة (2017 / 2015)	35
104	نسب النشاط (2017 / 2015)	36

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية ، باعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة من منظمة للبيانات المالية بهدف الوصول الى معلومات أكثر دقة و وضوح من أجل تحليل صحيح وصاحب يستفيد منه أطراف داخلية و خارجية ، لذا يلزم على متخذي القرار التمويلي التحلي بالكفاءة و المهارة لإعطاء صورة صادقة للمؤسسة ، وذلك عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب فقد اعتمدنا خلال الدراسة على جدول التدفقات النقدية في المؤسسة الذي يبين التدفقات الداخلة و الخارجة و أهم المصادر التمويل سواء التمويل الذاتي أو التمويل من مصادر خارجية ، و تم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش و قد توصلنا الى بعض النتائج التالية :

- يعتبر التحليل المالي همزة وصل بين القوائم المالية و عملية اتخاذ القرار التمويلي .

- يساهم التحليل المالي في معرفة نقاط القوة لتدعيمها و نقاط الضعف لتفاديها .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، اتخاذ القرار التمويلي ، اتخاذ القرار .

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans la prise de décision de l'institution financière, l'analyse financière étant le processus de traitement par l'Organisation des données financières afin d'accéder à une analyse plus précise et plus claire des avantages réels des parties internes et externes. Les décideurs financiers doivent être efficaces et compétents pour donner une image fidèle de l'institution, en calculant certains des indicateurs et ratios, nous nous sommes appuyés au cours de l'étude sur le tableau des flux de trésorerie de l'institution, qui montre les entrées et les sorties, Le financement a été obtenu soit par autofinancement, soit par des sources externes. Une étude sur le terrain a été menée à la Grand Mills Corporation de South Omach. Nous en sommes arrivés aux conclusions suivantes:

L'analyse financière est un lien entre les états financiers et le processus de prise de décision financière.

L'analyse financière contribue à identifier les points forts à renforcer et les points faibles à éviter.

Mots-clés: analyse financière, prise de décision, prise de décision

الفهرس

شكر وعرهان

الاهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

أ - ه مقدمة

..... الفصل الأول: الاطار النظري لتحليل المالي

01 - تمهيد

02..... المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

02 المطلب الأول: نشأة وتطور للتحليل المالي

03 المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي

04 المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

05 المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي

06 المبحث الثاني: معايير و أنواع التحليل المالي

06 المطلب الأول: معايير التحليل المالي

07 المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وأهميته

08 المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي

10 المطلب الرابع : القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي

22 المبحث الثالث: استعمالات وخطوات التحليل المالي

22 المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي

23 المطلب الثاني : مراحل و خطوات التحليل المالي

24 المطلب الثالث: مصادر معلومات تحليل المالي و نتائجه

27 المطلب الرابع : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

30 المبحث الرابع : أساليب و أدوات التحليل المالي

30 المطلب الأول : وظيفة , دور المحلل المالي و خصائصه

31 المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

37..... المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

43..... المطلب الرابع : مزايا و محددات النسب المالية

76..... خلاصة الفصل

..... الفصل الثاني: الاطار النظري لاتخاذ القرار التمويلي

46	تمهيد
47	المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات
47	المطلب الأول : تعريف اتخاذ القرار
48	المطلب الثاني: أهمية اتخاذ القرارات
49	المطلب الثالث :مميزات اتخاذ القرار
49	المطلب الرابع : مراحل و خطوات عملية اتخاذ القرار
52	المبحث الثاني :أنواع القرارات و أهم وظائفها
52	المطلب الأول :وظائف اتخاذ القرار
53	المطلب الثاني:نظريات اتخاذ القرار
55	المطلب الثالث : أنواع القرارات الإدارية
56	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في صنع اتخاذ القرار
60	المبحث الثالث :ماهية التمويل
60	المطلب الأول : مفهوم التمويل
60	المطلب الثاني : أهمية التمويل
63	المطلب الثالث : أشكال التمويل
63	المطلب الرابع : العوامل المحددة لأنواع التمويل
65	المبحث الرابع : مصادر التمويل و عوامل المؤثرة في اتخاذ القرار
65	المطلب الأول :مصادر التمويل
72	المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في قرار التمويل
72	المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية
76	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث :
77	. تمهيد
78	المبحث الاول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
78	المطلب الاول : نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
80	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
85	المطلب الثالث : توصيف الجانب الإنتاجي لوحدة الدقيق والفرينة بالمؤسسة محل الدراسة
	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب
90	أوماش
90	المطلب الاول : عرض للبيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش ..

المطلب الثاني: دور التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....	101
المبحث الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش	102
المطلب الاول : التحليل المالي بواسطة النسب المالية.....	102
المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار التمويلي للمؤسسة.....	105
خلاصة الفصل :	107
الخاتمة.....	108
قائمة المراجع.....	
الملخص.....	
الملاحق	

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية ، باعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة من منظمة للبيانات المالية بهدف الوصول الى معلومات أكثر دقة و وضوح من أجل تحليل صحيح وصاحب يستفيد منه أطراف داخلية و خارجية ، لذا يلزم على متخذي القرار التمويلي التحلي بالكفاءة و المهارة لإعطاء صورة صادقة للمؤسسة ، وذلك عن طريق حساب بعض المؤشرات و النسب فقد اعتمدنا خلال الدراسة على جدول التدفقات النقدية في المؤسسة الذي يبين التدفقات الداخلة و الخارجة و أهم المصادر التمويل سواء التمويل الذاتي أو التمويل من مصادر خارجية ، و تم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش و قد توصلنا الى بعض النتائج التالية :

- يعتبر التحليل المالي همزة وصل بين القوائم المالية و عملية اتخاذ القرار التمويلي .

- يساهم التحليل المالي في معرفة نقاط القوة لتدعيمها و نقاط الضعف لتفاديها .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، اتخاذ القرار التمويلي ، اتخاذ القرار .

Résumé:

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans la prise de décision de l'institution financière, l'analyse financière étant le processus de traitement par l'Organisation des données financières afin d'accéder à une analyse plus précise et plus claire des avantages réels des parties internes et externes. Les décideurs financiers doivent être efficaces et compétents pour donner une image fidèle de l'institution, en calculant certains des indicateurs et ratios, nous nous sommes appuyés au cours de l'étude sur le tableau des flux de trésorerie de l'institution, qui montre les entrées et les sorties, Le financement a été obtenu soit par autofinancement, soit par des sources externes. Une étude sur le terrain a été menée à la Grand Mills Corporation de South Omach. Nous en sommes arrivés aux conclusions suivantes:

L'analyse financière est un lien entre les états financiers et le processus de prise de décision financière.

L'analyse financière contribue à identifier les points forts à renforcer et les points faibles à éviter.

Mots-clés: analyse financière, prise de décision, prise de décision

الفهرس

شكر وعرهان

الاهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

أ - ه	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري لتحليل المالي.....
01	- تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
02	المطلب الأول: نشأة وتطور للتحليل المالي.....
03	المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي.....
04	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....
05	المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي.....
06	المبحث الثاني: معايير و أنواع التحليل المالي
06	المطلب الأول: معايير التحليل المالي
07	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وأهميته
08	المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي.....
10	المطلب الرابع : القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي
22	المبحث الثالث :استعمالات وخطوات التحليل المالي.....
22	المطلب الأول :استعمالات التحليل المالي.....
23	المطلب الثاني : مراحل و خطوات التحليل المالي
24	المطلب الثالث :مصادر معلومات تحليل المالي و نتائجه.....
27	المطلب الرابع : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
30	المبحث الرابع : أساليب و أدوات التحليل المالي.....
30	المطلب الأول : وظيفة , دور المحلل المالي و خصائصه.....
31	المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
37	المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية
43	المطلب الرابع : مزايا و محددات النسب المالية
76	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الاطار النظري لاتخاذ القرار التمويلي.....

46	تمهيد
47	المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات
47	المطلب الأول : تعريف اتخاذ القرار
48	المطلب الثاني: أهمية اتخاذ القرارات
49	المطلب الثالث :مميزات اتخاذ القرار
49	المطلب الرابع : مراحل و خطوات عملية اتخاذ القرار
52	المبحث الثاني :أنواع القرارات و أهم وظائفها
52	المطلب الأول :وظائف اتخاذ القرار
53	المطلب الثاني:نظريات اتخاذ القرار
55	المطلب الثالث : أنواع القرارات الإدارية
56	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في صنع اتخاذ القرار
60	المبحث الثالث :ماهية التمويل
60	المطلب الأول : مفهوم التمويل
60	المطلب الثاني : أهمية التمويل
63	المطلب الثالث : أشكال التمويل
63	المطلب الرابع : العوامل المحددة لأنواع التمويل
65	المبحث الرابع : مصادر التمويل و عوامل المؤثرة في اتخاذ القرار
65	المطلب الأول :مصادر التمويل
72	المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في قرار التمويل
72	المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية
76	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث :
77	تمهيد
78	المبحث الاول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
78	المطلب الاول : نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
80	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
85	المطلب الثالث : توصيف الجانب الإنتاجي لوحدة الدقيق و الفرينة بالمؤسسة محل الدراسة
	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب
90	أوماش

المطلب الاول : عرض للبيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش .. 90

المطلب الثاني: دور التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....101

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب
أوماش

.....
102...

المطلب الاول : التحليل المالي بواسطة النسب

المالية.....102

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار التمويلي للمؤسسة.....105
خلاصة الفصل :

107

.....الخاتمة

108.....

قائمة

.....المراجع

الملاحق

.....

الفهرس

شكر وعرهان

الاهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة أ - هـ

الفصل الأول: الاطار النظري لتحليل المالي.....

01 - تمهيد

02..... المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

02 المطلب الأول: نشأة وتطور للتحليل المالي.....

03 المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي.....

04 المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....

05 المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي.....

06 المبحث الثاني: معايير و أنواع التحليل المالي

06 المطلب الأول: معايير التحليل المالي

07 المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وأهميته

08 المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي.....

10 المطلب الرابع : القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي

22 المبحث الثالث: استعمالات وخطوات التحليل المالي.....

22 المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي.....

23 المطلب الثاني : مراحل و خطوات التحليل المالي

24 المطلب الثالث: مصادر معلومات تحليل المالي و نتائجه.....

27 المطلب الرابع : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

30 المبحث الرابع : أساليب و أدوات التحليل المالي.....

30 المطلب الأول : وظيفة , دور المحلل المالي و خصائصه.....

31 المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

37..... المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

43..... المطلب الرابع : مزايا و محددات النسب المالية

76..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاطار النظري لاتخاذ القرار التمويلي

46	تمهيد
47	المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات
47	المطلب الأول : تعريف اتخاذ القرار
48	المطلب الثاني: أهمية اتخاذ القرارات
49	المطلب الثالث :مميزات اتخاذ القرار
49	المطلب الرابع : مراحل و خطوات عملية اتخاذ القرار
52	المبحث الثاني :أنواع القرارات و أهم وظائفها
52	المطلب الأول :وظائف اتخاذ القرار
53	المطلب الثاني:نظريات اتخاذ القرار
55	المطلب الثالث : أنواع القرارات الإدارية
56	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في صنع اتخاذ القرار
60	المبحث الثالث :ماهية التمويل
60	المطلب الأول : مفهوم التمويل
60	المطلب الثاني : أهمية التمويل
63	المطلب الثالث : أشكال التمويل
63	المطلب الرابع : العوامل المحددة لأنواع التمويل
65	المبحث الرابع : مصادر التمويل و عوامل المؤثرة في اتخاذ القرار
65	المطلب الأول :مصادر التمويل
72	المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في قرار التمويل
72	المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية
76	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث :
77	تمهيد
78	المبحث الاول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
78	المطلب الاول : نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
80	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
85	المطلب الثالث : توصيف الجانب الإنتاجي لوحدة الدقيق و الفرينة بالمؤسسة محل الدراسة
85	
	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب
90	أوماش

المطلب الاول : عرض للبيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش .. 90

المطلب الثاني: دور التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....101

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب
أوماش

.....
102...

المطلب الاول : التحليل المالي بواسطة النسب

المالية.....102

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار التمويلي للمؤسسة.....105
خلاصة الفصل :

107

.....الخاتمة

108.....

قائمة

.....المراجع

الملاحق

.....

تمهيد :

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر اساسي في المؤسسة كما يعد من أهم مكونات هذه العملية و مركزها رئيسي ، فإن عملية اتخاذ القرار تكون مبنية على معلومات صادقة لكي تكون العملية رشيدة ، حيث أن القرار السليم يمكن المؤسسة من تحقيق الاهداف المرجوة التي تسعى اليها ، كما يعتبر قرار التمويل من ابرز القرارات داخل المؤسسة من أجل تمويل استثماراتها و أنشطتها التمويلية حتى تتمكن من استمرار نشاطها و ضمان البقاءها .

سيتم في هذا الفصل بدراسة عملية اتخاذ القرار و تقسيمه الى 4 مباحث كما يلي :

المبحث الاول : ماهية اتخاذ القرارات .

المبحث الثاني : أنواع القرارات و أهم وظائفها.

المبحث الثالث : ماهية التمويل.

المبحث الرابع : مصادر التمويل وعوامل مؤثرة في اتخاذ قرار.

المبحث الاول : ماهية اتخاذ القرارات

تعتبر عملية اتخاذ القرار من العمليات التنظيمية الهامة و التي تعكس عموما طبيعة إدارة المؤسسات وتكشف عن أكثر من ميكانزمات البناء الداخلي الاداري الذي يوجد داخل الوحدات العامة من المؤسسة ، إذا نجد أن متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة ، من خلال اتخاذ القرار بشكل فعال لتسيير نشاطات المؤسسة .

المطلب الاول : تعريف اتخاذ القرار

مفهوم القرار له عدة تعاريف نذكر منها :

تعريف القرار لغة " القرار هو فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف "

تعريف القرار اصطلاحا " هو ذلك التصرف الشعوري الذي يرمى إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما ¹"

- هو اختيار الطريق أو سبيل معين للوصول إلى هدف مرغوب و يحدده البعض بأنه اختيار واع للتصرف أو للتفكير بطريقة معينة في إطار مجموعة متاحة من الظروف .²
 - البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة و القرار هو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أو معنوية تعود على الشخص نفسه أو غيره .³
 - هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الامثل من بينها .⁴
- لقد ظهرت عدة تعاريف أخرى لعملية اتخاذ القرار نذكر منها :
- اتخاذ القرار هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل .⁵

¹ حسين بلعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بن عكنون، 2010، ص 99.
² منى عطية خزام خليل ، الإدارة و اتخاذ القرار في عصر المعلوماتية ، ابو الخير للطباعة و التجليد ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 90.
³ سيد صابر تغلب ، نظم و دعم اتخاذ القرارات الادارية ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2011، ص 34.
⁴ خليل محمد العزاوي ، إدارة اتخاذ القرار الاداري ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، 2006 ، ص 21.
⁵ علي خلف حجابة ، اتخاذ القرارات الادارية ، دار قنديل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016، ص 25.

➤ اتخاذ القرار على انه أهم عنصر له أكبر اثر محسوس في عمل المنظمات و حياتها ، و عملية اتخاذ القرار ليست بالمهمة السهلة لأنها عملية اختيار بين أفضل البدائل و أفضل السبل لتحقيق الهدف ، واختيار لمدى كفاية الرؤساء و قدرتهم على تحمل المسؤولية و البت في الأمور.

هناك ركنان أساسين من القرار :

- 1 - أن يكون هناك أكثر من بديل متاح إزاء موقف معين . و تكفي حتى نكون بصدد قرار أن يكون هناك بدلين كحد أدنى و أن يكون الشخص ملزما بالاختيار بينهما .¹
- 2 - أن يختار الشخص و بادراك بين البدائل المتاحة لمواجهة الموقف فالقرارات تكون مقصودة و شعورية فهي لا يمكن أن تكون عفوية .

المطلب الثاني : أهمية اتخاذ القرارات

إن عملية اتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير و التي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المؤسسة ، و تحديد مستقبلها ، لا يمكن أداء أي وظيفة بالمؤسسة (كالإنتاج و التسويق ، و التمويل و الموارد البشرية) أو أداء وظيفة إدارية (كالتخطيط و التنظيم و التوجيه ، الرقابة) ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من تقوم بها ، ومتى ، و اين ، و بأي تكلفة و غير ذلك و تكمن أهميتها في ما يلي:²

➤ **اتخاذ القرارات عملية مستمرة :** يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية ، فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل ؟ وماذا يلبس ؟ والى أين يذهب ...، كما يتعرض الى ايضا الى قرارات مصيرية و حاسمة عند بلوغه الرشد مثل أي جامعة الالتحاق بها ؟ والعمل الذي يرغب أن يمارسه ؟.

إذا كان هذا موقف الانسان العادي فأن مجال العمل في المؤسسات ما هو إلا مجموعة مستمرة و متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و التنظيم و الأفراد و نحوها .

➤ **اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله :** إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي فاتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله ، ومن يقوم به؟

¹ خليل محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 21.

² قساوي أحلام ، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية ، مذكرة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 ، ص 37.

ومتى يتم القيام به ؟ وأين يتم القيام به ؟ كما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري .

➤ **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة :** ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل ، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبيرا على نجاح المؤسسة أو فشلها ، حيث تلعب القرارات الإستراتيجية دورا هاما في مصيرها و مكانتها بين الدول العالم .

➤ **اتخاذ القرارات لإدارة وظائف المؤسسة :** إن الدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف .

- وظيفة الانتاج تتطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا تنتج ؟ وما هو حجم الأنسب للإنتاج ؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية ، ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة ؟

- نشاط التسويق و يتمثل في عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق و التسعير و الترويج .

- وظيفة الموارد البشرية إنها تتضمن العديد من القرارات الهامة الخاصة بتعيين الأفراد و ترقيةهم و تنقلاتهم و إنهاء خدماتهم و غيرها .

- وظيفة التمويل تتمثل في قرارات عديدة مثل تحديد حجم رأس المال و مصادر الحصول عليه من

داخل المؤسسة أم من خارجها ، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال و استخدامها في المؤسسة .

➤ **اتخاذ القرارات جوهرية العلمية الإدارية :** يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظرا لأن العديد من نشاط و وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات و لكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها ، ولكنه أساس و جوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم و توجيه و رقابة لأن كلا من هذه الوظائف تتطوي على مجموعة من القرارات الحاسمة¹.

المطلب الثالث : مميزات اتخاذ القرار

يمكننا تحديد ماهية عملية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية و التي نلخصها كما يلي :²

¹ قساوي أحلام ، مرجع سابق ، ص 38.

² صخري جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص 28 .

- 1 - أنها عملية قابلة للترشيد ، أي الوصول الى أقصى حد ممكن من المعقولية و الرشد .
- 2 - أنها عملية تتأثر بعوامل ذات صيغة إنسانية و إجتماعية ، أي أنها تتأثر شخصية متخذ القرار و التابعين و كل من يتأثر بهذا القرار .
- 3 - أنها عملية تمتد في الماضي و المستقبل ، و تتبع هذه الصفة من كون القرارات المتكررة تكون امتدادا و استمرار لقرارات .
- 4 - أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة لأنها نتاج جهد مشترك ، سواء كان هذا الجهد مباشر أو غير مباشر .
- 5 - أنها عملية تتصف بالعمومية و الشمول ، حيث أن نوع القرارات و أساليب اتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المنظمات الإدارية ، و تتصف بالشمول من حيث القدرة على اتخاذها ، و ينبغي أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا و الوسطى و المباشرة .

المطلب الرابع : مراحل و خطوات عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرارات معقدة جدا ، فإن فهم هذه العملية لا يعنى إنك ستتحول أوتوماتيكيا الى متخذ قرار فعال، و يتم اتخاذ القرار على مراحل قد يسقط متخذ القرارات من هذه المراحل و يقصرها على عدد أقل .

يرى محمد سويلم أن مراحل و خطوات عملية اتخاذ القرارات هي :¹

1 - **الحادث المنبه** : نجد أنه قد يقع حادث ما يمثل حافزا يدفع الفرد نحو الدخول في عملية القرارات ، وقد يكون هذا المنبه هو وجود فجوة في الأداء أو قد يكون فجوة في الفرصة ، ونجد أن الأفراد متخذى القرارات يختلفون تماما فى مدى استجابتهم للحادث المنبه .

2 - **تعريف المشكلة** :إن الوظيفة الأولى فى اتخاذ القرارات هو الوصول الى المشكلة الحقيقية و تحديدها تماما ولكن سواء النصائح و أكثرها ضياعا للوقت هو التحديد السريع لحقيقة المشكلة دون التعرف الصحيح عليها .

هذا ولا يمكن الحل في تحديد حقيقة المشكلة فيما يسمى بالتشخيص للأعراض ، وهي الطريقة المستخدمة بواسطة معظم المديرين .حيث يعتمد ذلك على الخبرة أكثر منه على التحليل و الذي يمكن من خلاله وحده

¹ منى عطية خزام خليل ، مرجع سابق ، ص 104.

تحديد المشكلة في المؤسسة ، وللوصول الى تعريف للمشكلة ينبغي البدء بالتعرف على العامل الحاسم أو العوامل الحاسمة التي ينبغي تغييرها في الموقف و إيجاد العامل الحاسم من خلال التحليل المباشر للمشكلة ليس أمرا سهلا لها ، اما الوظيفة الثانية تتمثل في التعريف بالمشكلة في تحديد ظروف حل و مواجهة المشكلة و ينبغي بذلك التفكير في أهداف ذلك الحل و التي ينبغي أن تعكس تلك الأهداف أهداف المنظمة نفسها .

3 - تحليل المشكلة . يتم تحليل المشكلة من خلال تقسيمها و الوصول إلى الحقائق ، و من الأهمية بمكان تقسيم المشكلة بغرض معرفة من الذي ينبغي أن يتخذ القرار؟ و من الذي ينبغي استشارته عند اتخاذه ؟ و من الذي يجب إبلاغه بالقرار المتخذ ؟ و بدون هذا التقسيم المسبق فإن فعالية القرار المتخذ في النهاية سوف تقل كثيرا ، لأنه بهذا التقسيم وحدة من الذي عليه أن يفعل ماذا لكي يمكن أن يكون القرار فعلا ؟ و للتقسيم أربعة مبادئ هما :

أولا : مستقبلية القرار (و المتمثلة في حدود الوقت و التي يمكن أن يؤدي الى تحقيق نتائج معينة و السرعة التي يمكن بعدها أن يبطل القرار المتخذ) .

ثانيا : أثر القرار المتخذ على مجالات و وظائف أخرى .

ثالثا : عدد الاعتبارات النوعية و التي تدخل في اتخاذه .

رابعا : هل هذا من القرارات الفريدة أو القرارات المتكررة .

سوف يؤدي هذا التصنيف وحده بأن هذا القرار سوف يسهم في تحقيق صالح المنظمة ككل أكثر منه يحل أو يسهم في حل المشكلة المباشرة أو المجلة على حساب المنظمة ككل . لأن هذا التقسيم يصنف المشاكل على أساس علاقتها و ارتباطها بكل من أهداف المؤسسة ككل و بأهداف الجزء الذي يسأل عنه مدير في موقع معين ولذا فإن هذا التقسيم يضطر المدير لمعرفة المشكلة من وجهة نظر المؤسسة ككل.¹

4 - تحديد الحلول البديلة : لا يوجد قاعدة ثابتة لوضع عدد من الحلول البديلة لكل مشكلة و أن الحلول البديلة هي الوسائل الوحيدة لرفع الاقتراحات الأساسية الى مستوى الوعي بها و إجبار أنفسها على فحصها و اختبار سلامتها . ولا تعتبر الحلول البديلة ضمانا للحكمة أو القرار السليم ، و لمنها على الأقل تمنع ما نعتبره القرار الخطأ . وهي أدواتنا لتجديد و تدريب الخيال و التصور من جانب المدير و تختلف طبيعة البدائل حسب طبيعة المشكلة و تهتم بالتوضيحات البديلة دون النظر إلى مدى شيوع أو انتشار الظاهرة محل النظر و البحث .

¹ منى عطية خزام خليل ، مرجع سابق ، ص 105.

5 - تقييم البدائل و الاختيار: أي دراسة كل حل من الحلول البديلة دراسة وافية بناء على ما توافر من بيانات ومعلومات كافية و حديثة و دقيقة ، ثم اختيار الحل الذي يكون أقل تكلفة و يحقق الهدف بفاعلية أكثر .

من مراعاة معايير الآتية لإختيار أفضل الحلول :¹

أ / المخاطرة : حيث يقدر مخاطر كل تصرف في مقابل المكاسب المتوقعة فلا يوجد تصرف بدون مخاطر وكذا لا يوجد عدم تصرف بدون مخاطر . و الذي يعنينا أكثر هو ليس المكاسب المتوقعة و لا المخاطر المحتملة. و لكن ما يعنينا هو النسبة بينهما و بذلك فكل بديل ينبغي أن يتضمن تقيما للمميزات الترجيحية له.

ب / الإقتصاد في الجهد : حيث يجب تحديد أي من البدائل و التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج بأقل الجهود و التي تحقق التغيير المطلوب بأقل تكلفة ممكنة للمنظمة .

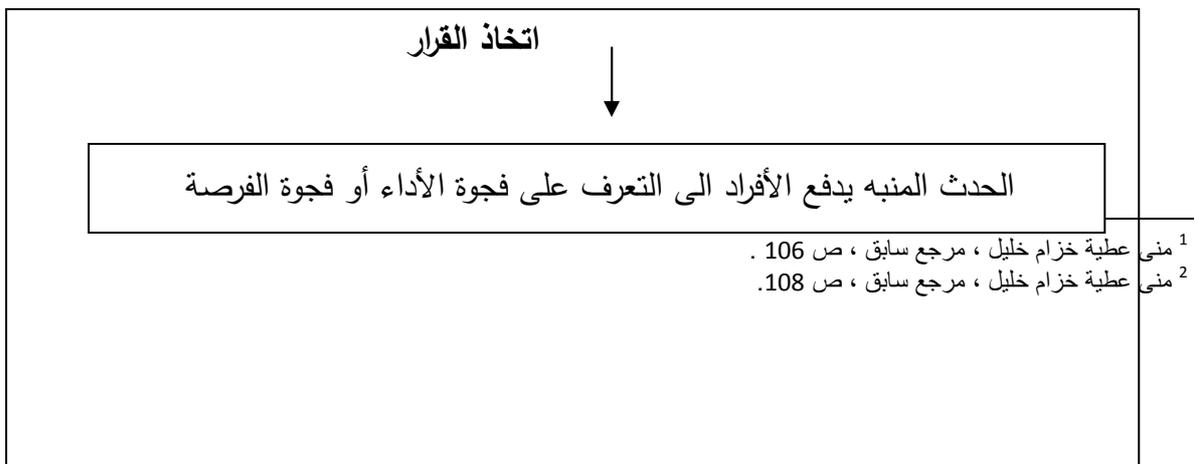
ج / التوقيت : من الصعب وضع نظام للقرارات من حيث الوقت حيث يصعب تحليلها ، و حيث تعتمد على الإدراك و لكن يجب مراعاة إذا كان يتسم بأنه عاجل فإن البديل ينبغي أن يخدم ذلك الموقف بما يوحي أن هناك حاجة إلى جهد طويل و دائم فإن البداية ستكون بطيئة لتجميع الزخم الذي قد يكون مطلوباً ، وفي بعض المواقف نجد أن الحل ينبغي أن يكون نهائياً كما يجب أن يرفع رؤية المنظمة الى مجال جديد بأهداف جديدة .

د / قيود الموارد : من أهم الموارد المقيدة مورد العنصر البشري الذي سينفذ هذه القرارات ولا يمكن أن يكون هناك قرار أفضل من البشر الذين سيقومون بتنفيذه و أن رؤيتهم و كفاءتهم و مهاراتهم و فهمهم كل ذلك هو الذي يحدد ماذا يمكن أن يفعلوا .

هـ / المتابعة و التنفيذ : و في هذه الخطوة يتم تنفيذ الخطة الموضوعة و خروج القرار إلى حيز النور و متابعة تنفيذه في كل خطوة للكشف عن المشكلات و العقبات و التغلب عليها .

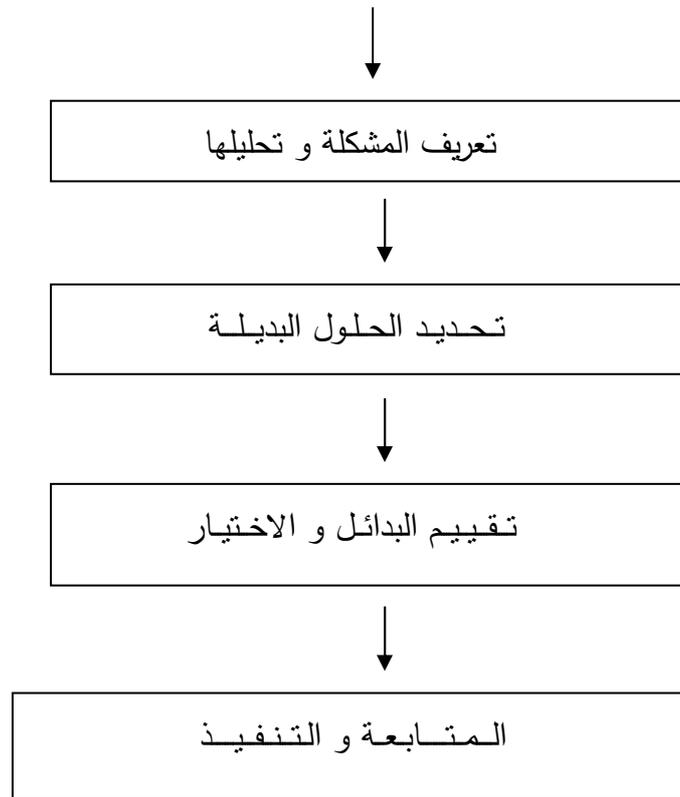
من خلال العرض السابق يمكن وضع شكلا توضيحيا لمراحل و خطوات اتخاذ القرار :²

الشكل رقم (04) : مراحل وخطوات اتخاذ القرار



¹ منى عطية خزام خليل ، مرجع سابق ، ص 106 .

² منى عطية خزام خليل ، مرجع سابق ، ص 108 .



المصدر : منى عطية خزام خليل ، الإدارة و اتخاذ القرار في عصر المعلوماتية ، ابو الخير للطباعة و التجليد، الإسكندرية ، 2009 ، ص 107.

المبحث الثاني : أنواع القرارات و أهم وظائفها

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم قرارات التي تتخذها المؤسسة لسير نشاطها ، إذا أن لهذه العملية عدة أنواع ووظائف تميزها عن بعضها البعض كما لها عوامل تؤثر في تلك القرارات وتتأثر بها و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول : وظائف إتخاذ القرار

مكونات عملية اتخاذ القرارات هي في مجملها عبارة عن وظائف لإتخاذ القرار و الوظيفة تشير الى جزء واحد من مجموعة أجزاء مترابطة تساهم في تحقيق العمل أو الفعل الاكبر. أما وظائف اتخاذ القرار فهي ستة وظائف يمكن ادراجها على النحو التالي:¹

أولاً : وضع الأهداف الإدارية

تبدأ عملية اتخاذ القرار عندما نقوم بوضع الأهداف و تمثل هذه الوظيفة دورة دائبة من وضع الأهداف عندما نحقق هدف ما من خلال اتخاذ القرار نسعى مجددا الى وضع أهداف جديدة .

ثانياً : البحث عن البدائل

في عملية اتخاذ القرارات البحث عن البدائل يتضمن مسح العوامل البيئية الداخلية و الخارجية للمنظمة من أجل توفير المعلومات الملائمة و تعرف المعلومات الملائمة أنها المعلومات التي تشكل أو تصاغ على شكل بدائل تسعى الى إنجاز الأهداف أو هي المعلومات التي تخدم تحقيق الأهداف .

ثالثاً : مقارنة و تقييم البدائل

يمكن القول : أن البدائل تمثل طرق أو مناهج مختلفة للعمل سواء كانت مفردة أو مشتركة و التي بدورها تساعد في تحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة ، ومن خلال وسائل رسمية أو غير رسمية للبدائل فالمقارنة تعتمد على حالة التأكد أو عدم التأكد العلاقات الأثر ، بالنتيجة و تعتمد كذلك على تفصيلات متخذ القرار لمختلف النتائج المتاحة .

رابعاً : إقرار الخيار (العمل)

الخيار هو عبارة عن لحظة في عملية مستمرة لإتخاذ القرار عندما يختار متخذ القرار طريقة عمل أو مناهج عمل من عدة بدائل موضوعة .

خامساً : تنفيذ القرار

ويكون ذلك عندما يتم تطبيق منهج العمل فعليا في المنظمة كما تشير عملية التنفيذ الى لحظة في العملية الكلية لاتخاذ القرار عندما يتم تحويل الخيار من شيء مطبق على أرض الواقع.

¹ خليل محمد العزاوي ، مرجع سابق، ص 32 .

سادسا : المتابعة و الرقابة

تتطلب هذه الوظيفة التأكد من أن نتائج القرار المطبق تتسجم مع الأهداف التي وضعت مسبقا . وللتأكد من سلامة و فعالية القرارات و قدرتها على تحقيق أهداف التنظيم .¹

المطلب الثاني : نظريات اتخاذ القرار

تتباين الاتجاهات النظرية في اتخاذ القرار على وفق الاطار الفكري لمتخذ القرار في تحديده للمشكلة و البدائل المختلفة و معالجتها ، و يرجع الاهتمام بهذه النظريات الى عام 1955/1954 عند انعقاد المؤتمر القومي لاساتذة الادارة التعليمية وظهر كتاب (استخدام النظرية في الادارة التعليمية) ، ومن أهم نظريات اتخاذ القرار و حسب تعاقبها الزمني :²

➤ النظرية التقليدية (الكلاسيكية) : اعتمد الفكر التقليدي في عملية اتخاذ القرار على منطلقات تتبع

من (نموذج الرجل الاقتصادي) الذي يستند في اتخاذ القرارات الى العقلانية أو الرشد و تقوم على فكرة أساسية مفادها أن الفرد يستهدف في اتخاذه القرار تحقيق الربح مما يعني ضرورة اختيار البديل الأفضل لمعالجة المشكلة ، و تعتمد هذه النظرية على قابلية الفرد على تحديد المشكلة بشكل دقيق وحصص جميع البدائل الممكنة للمعالجة بشكل عقلائي رشيد ، و ينظر هذا الاتجاه الى متخذ القرار على انه انسان رشيد يتمتع بالقدرة على وضع الرأي السديد و المبني على معرفة تامة للمشكلة و البدائل و المقاييس و التقويم و الاحتساب و الاختيار .

➤ النظرية السلوكية : تركز على نموذج الرجل الاداري و ضرورة اهتمام متخذ القرار بروح العمل

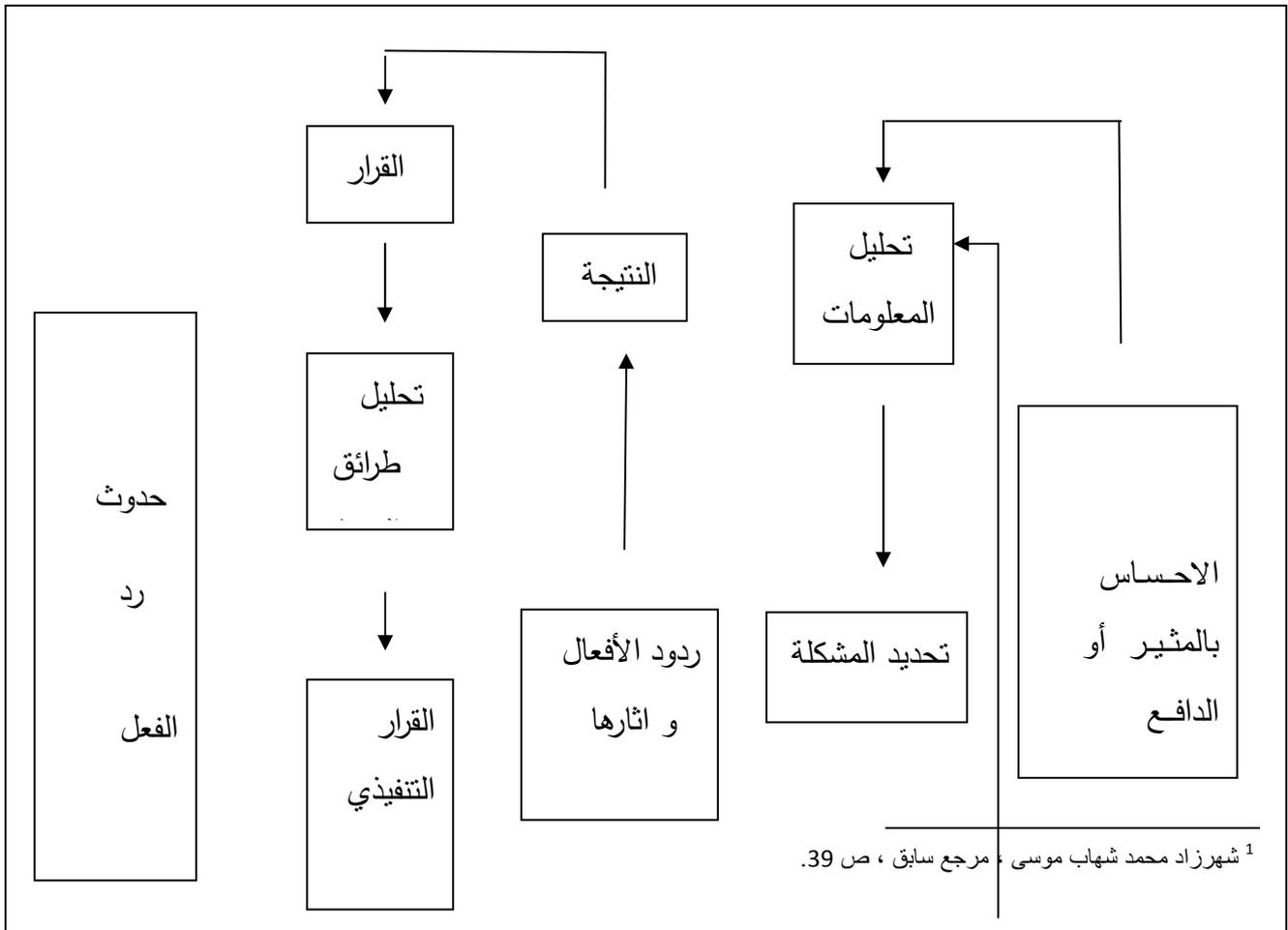
الجماعي و العوامل الاجتماعية و النفسية و السلوك الفردي و الجماعي و الروح المعنوية و القبول الاجتماعي ، كونها مصادر لاتخاذ القرار .

¹ خليل محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 33.

² شهرزاد محمد شهاب موسى ، القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط ، دار صفاء ، عمان ، 2010 ، ص 38.

تعتمد في تحليلها لعملية اتخاذ القرار على ستة مراحل يمكن توضيحها في الشكل ¹.

الشكل رقم (05): النموذج السلوكي في اتخاذ القرار





المصدر: شهرزاد محمد شهاب موسى ، القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط ، دار صفاء ، عمان ،
2010 ، ص 40.

➤ **النظرية الاكتفاء الذاتي لصناعة القرار:** تستبعد هذه النظرية رأي الجماعة بصورة نسبية في عملية صنع القرار، خاصة و إن المناقشات المتعددة تفقد قيمة القرار ، ولذا تجعل عملية صنع القرار منحصرة في عدد صغير من الأفراد أو فرد واحد على سبيل المثال ، و تمنحهم الثقة عند إصدار القرار و بإيجاز فإن دور الجماعة يكون سلبيا طبقا لآراء هذه النظرية .¹

➤ **النظرية الموقفية :** ركزت على مبدأ مفاده عدم وجود طريقة واحدة لإدارة المنظمات و أن ما يصلح لموقف معين قد لا يصلح لموقف اخر ، و قد اضاف هذه النظرية في تحديد العوامل الموقفية التي تؤثر على المنظمة و ما تتخذه من قرارات ، فمنهم من وجه ابحاثه الى (البيئة) و منهم من وجهها الى (التكنولوجيا) و تبني اخرون الحجم .

➤ **نظرية الاختيار بلا مجازفة :** أكدت هذه النظرية على بلوغ أعلى ما يمكن من المنفعة ، ففيها يختار الفرد البديل الذي يراه الأفضل على وفق بعض معايير المنفعة بلا اية مجازفة ، لأن المنفعة يمكن أن تجزأ الى منافع مستقلة بعضها عن بعض و يمكن تجميعها من جديد لاستخلاص المنفعة الكلية .²

➤ **نظرية الاختيار بالمجازفة :** وهي عكس نظرية الاختيار بلا مجازفة و قد أكدت على بلوغ أعلى ما يمكن من المنفعة المتوقعة ، و التوقع مفهوم نفسي يعنى تصورا لما يجرى مستقبلا ، وهذا التصور يعتمد على حساب الاحتمالات من خلال عمليات احصائية أو بالرجوع الى الخبرة التي تكونت لدى الفرد نتيجة التعرض لمواقف مشابهة .

المطلب الثالث : أنواع القرارات الإدارية

أولا : أنواع القرارات وفقا لمدى توفر حجم المعلومات و تتضمن :³

1 - **في حالة التأكد الكامل :** تفترض هذه النظرية أن لدى المدير متخذ القرار معلومات تامة و كاملة عن النتائج كل بديل من البدائل المتاحة .

2 - **في حالة المخاطرة :** تفترض هذه النظرية أن المدير متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لا يعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث .

¹ منى عطية خزام خليل ، مرجع سابق ، ص 97.

² شهريزاد محمد شهاب موسى ، مرجع سابق ، ص 40.

³ خليل محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 21 .

3 - في حالة عدم التأكد : تفترض هذه النظرية أن المدير متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة و لكنه لا يعلم باحتمالات حدوث كلا من هذه النتائج .

ثانيا : الأنظمة المفتوحة .

حيث يمكن النظر إلى القرارات الادارية و كأنها نظام مفتوح يعمل المدير متخذ القرار من خلاله في منظمة رسمية كأحد العناصر يستقبل المعلومات من البيئة مثل : (المعرفة /الطاقة / المواد) بشكل مستمر ، و يتفرع البيئة إلى بيئة خارجية و داخلية و تكون كما يلي :

1 - البيئة الخارجية : هي تلك المؤثرات التي تأتي من خارج المؤسسة مثل : (البيئة السياسية / الاقتصادية / الاجتماعية) .

2 - البيئة الداخلية : وهي التي تؤثر على المنظمة من الداخل و تتمثل في الناحية الفنية و الإجرائية لإداء الأعمال في داخل المنظمة مثل : (طرق أداء العمل و الآلات و المعدات و الأدوات المستعملة) .

ثالثا : النظام البيئي التركيبي

1 - البيئة العشوائية الهادئة : و فيها تكون القوى الخارجية مبعثرة ولا تتغير نسبيا في ذاتها و ليس القدرة على التنبؤ بردود فعل تلك القوى ، و يتعامل المدير متخذ القرار مع هذا النمط بحالة عدم التأكد و أن إستراتيجية هذا البيئة مبنية على التجربة و الخطأ .

2 - البيئة العنقودية الهادئة : و تكون القوى الخارجية ساكنة ، وأن مدير متخذ القرار يحدد أسباب الاحداث ووضوح الاحتمالات معينة بأحداث المستقبلية ، و يتعامل المدير مع العنصر المخاطرة و إستخدام إستراتيجية تكون لبدل التكتيكات .

3 - البيئة المشوشة المتفاعلة : وتتميز بالحيوية و الديناميكية ، و يستطيع متخذ القرار أن يقوم بتنبؤات عن البيئة ، و يتعامل مع عنصر المخاطرة و المعلومات تكزن غير كاملة و اتباع إستراتيجية التنافس الضروري .

4 - البيئة العنيفة : تأتي نتيجة ازدياد عدد المنظمات ، و نتيجة سرعة التغيرات التوسع في التطور التكنولوجي و تضخم حجمها ، ويتطلب الحالة بيئة ائتلافية بين المديرين متخذي القرارات .¹

¹ خليل محمد العزاوي ، مرجع سابق ، ص 22.

هنالك مجموعة من أنواع القرارات وهي :

- ✓ قرارات وظيفية و قرارات شخصية .
- ✓ قرارات صريحة و قرارات ضمنية .
- ✓ قرارات مكتوبة و قرارات شفوية .
- ✓ قرارات انفرادية و قرارات جماعية .
- ✓ قرارات أساسية و قرارات روتينية .
- ✓ قرارات قاعدية و قرارات فردية .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في صنع و إتخاذ القرار

عملية صنع و اتخاذ القرارات تؤثر عليها عوامل متعددة .ومن أهم هذه العوامل طبيعة المشكلة محل القرار ، والوقت المتاح لاتخاذ القرار ، و نوع المؤسسة فضلا عن القوى البشرية و المادية و البيئية المتوافرة لها.

ومن هنا يرى ريتشارد هالوواي أن هذه العوامل تتبلور على النحو الآتي :¹

1 - عدم الثقة من كلا الجانبين .

فالمؤسسات الحكومية ترتاب في أن وزارات و إدارات الحكومة تقبل الرشاوى ، و يعيث بها الفساد و تعاني من عدم الكفاءة أو تهتم فقط بتحقيق أهداف رقمية لإرضاء رؤسائهم السياسيين . والحكومة ترتاب في أن المؤسسات الأهلية غير فعالة و يبتعد بالعمل التأثير الملموس و ربما تكون مناهضة للحكومة .

2 - ضعف تفهم كل طرف لأهداف الطرف الآخر.

عادة ما تتخذ أهداف الحكومة شكلا كميًا ، مثل زيادة الإنتاج ، و تخفيض نسبة المرض ، بينما تتخذ أهداف المؤسسات الأهلية صورة كيفية مثل تقوية الاعتماد على النفس و تطوير المجتمع .

3 - ضعف الاتصال داخل المؤسسة و فيما بين المؤسسات و بين المؤسسات و الحكومة.

¹ منى عطية خزام خليل ، مرجع سابق ، ص 99.

من المهم و الضروري للمؤسسات الأهلية التي تعمل في برنامج حكومي معين في منطقة ما أن تكون على اتصال بالمؤسسات الأخرى العاملة على برامج مكملة لنشاط الأولى في نفس المنطقة . إلا أنه كثير ما لا تحاول المؤسسات من خلال المنتديات المحلية الاتصال ببعضها البعض ، مفضلة التنافس عن التشاور . والبرامج والمشروعات المحلية بنفس الأسلوب ، تتطلب تنسيقا جيدا مع الإدارات الحكومية التي تكمل بعضها بعضا ، إلا أنها تقتصر لقنوات الاتصال و المنتديات اللازمة لذلك فضلا عن الافتقار لقنوات الاتصال الجيدة والمرنة داخل المنظمة .

بينما يرى دايفي أن هناك تفاعل بين عوامل سياسية و مؤسسية و اجتماعية يؤثر على صنع واتخاذ القرار و هذا ما يوجد توازنا بين الاعتبارات المجتمعة و البيئية و الاقتصادية و إطار مشروعات التنمية التي يربعاها القطاع الخاص. كما أنه يستجمع عناصر العدالة الاجتماعية و خدمة البيئة و التنمية المتواصلة.

وهذه العوامل كما يلي: ¹

- 1 - تقييم وإدارة المخاطر الاقتصادية و الاجتماعية للاستثمارات بما في ذلك الآثار على الجماعات ذات الأوضاع الهشة ، الموارد الثقافية ، والبنى الاجتماعية ، واستخدام الموارد الطبيعية بواسطة المجتمعات المحلية
 - 2 - تحديد المسؤوليات المؤسسية فيما بين الحكومات و القطاع الخاص لتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية وأنشطة تنمية المجتمع المحلي و يكون ذلك إما للتلطيف من آثار اجتماعية محتملة أو لتحسين التماسك الاجتماعي.
 - 3 - ضمان التواصل طويل الأجل لمثل هذه الاستثمارات في البيئة الأساسية الاجتماعية من خلال الجهود العامة ومناهج المشاركة .
 - 4 - الوعي الداخلي للمنظمات بالقضايا الاجتماعية ، و تطوير قدرة هذه المنظمات على إدارة مثل هذه القضايا.
- بينما ترى منى خزام أن هناك عوامل تؤثر على صنع و اتخاذ القرارات تتمثل في :

أ / العوامل المالية و تتضمن ما يلي :

- توافر المال لاستمرار نشاط المنظمة .
- الدعم الحكومي و الأجنبي المالي للمنظمة .

¹ منى عطية خزام خليل ، المرجع نفسه ،(ص،ص) (100،102).

- القوانين و القرارات المنظمة للوضع المالي.
- مدى توافر الكفاءات البشرية القادرة على الإدارة المالية للمنظمة.

ب / القدرات التنظيمية للمنظمة و تتضمن ما يلي :

- توافر الكوادر البشرية المدربة و القادرة على إدارة المنظمة بكفاءة.
- توافر الخبرات التنظيمية و الإدارية و الفنية .
- وجود نظم و لوائح إدارية لتحقيق أهداف المنظمة.
- وجود تسهيلات تكنولوجية و نظم معلومات و قاعدة بيانات حديثة تساعد على أداء الأنشطة المختلفة .

ج / نوعية البيئة و الثقافة التي تعمل في إطارها المنظمات و تتضمن ما يلي :¹

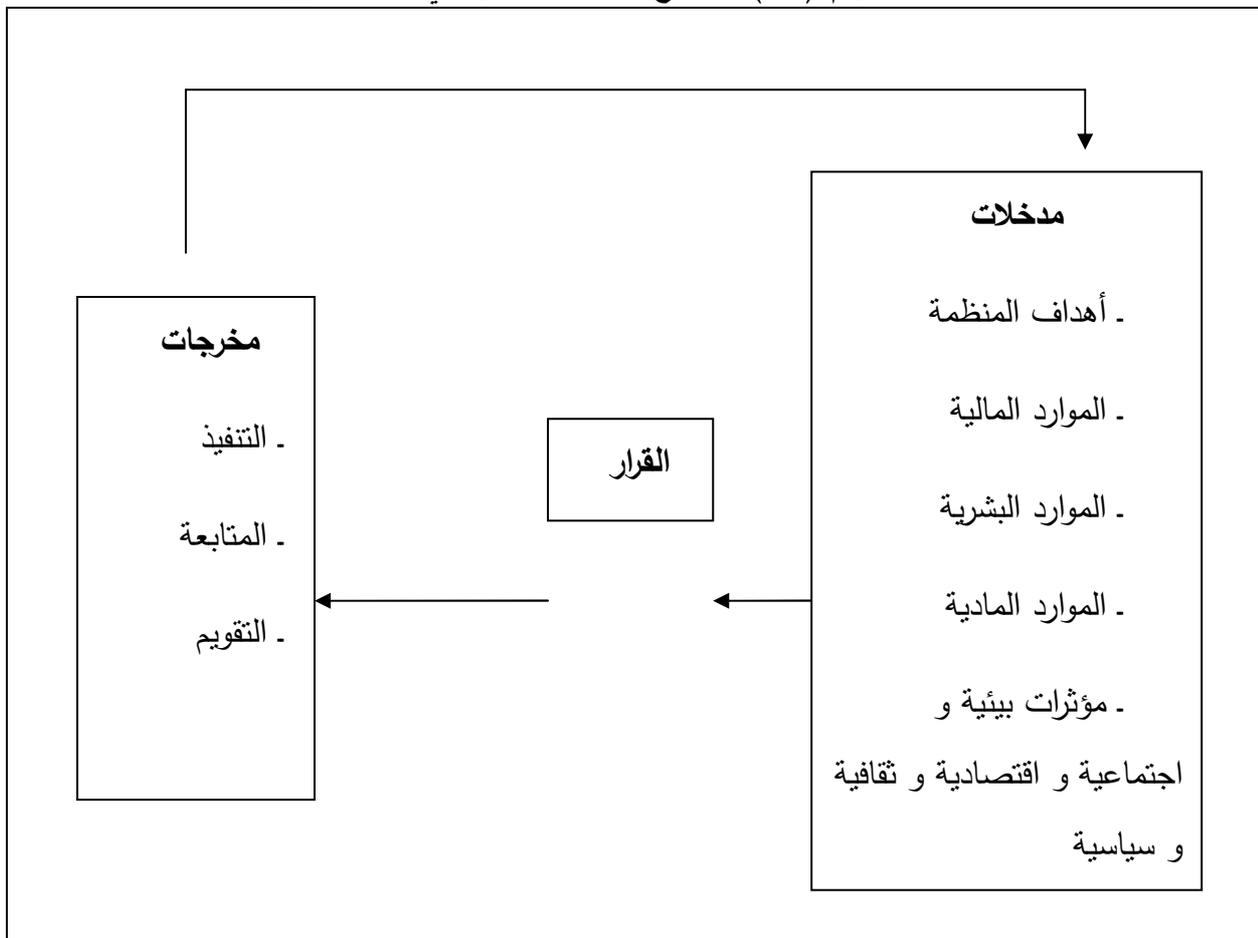
- الاتجاه نحو التطوع .
- الشعور بالإنتماء و الاختلاف الإنساني .
- الشفافية و الوضوح .

د / الديمقراطية و حرية المناقشات في المؤسسة ، و تتضمن ما يلي :

- طريقة وصول المسؤولين فيها الى مناصبهم .
- معدل دوران السلطة في مراكز اتخاذ القرار .
- الحرية في المناقشات داخل المؤسسة .
- الديمقراطية في اتخاذ القرارات .

¹ منى عطية خزام خليل ، المرجع نفسه، ص 103.

الشكل رقم (06): يوضح العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار





المصدر : منى عطية خزام خليل ، الإدارة و اتخاذ القرار في عصر المعلوماتية ، ابو الخير للطباعة و التجليد، الإسكندرية ، 2009 ، ص 103.

المبحث الثالث : ماهية التمويل

سننتظر في هذا المبحث الى اهم المفاهيم الاساسية للتمويل التي تركز عليها المؤسسة والأشكال التي يأخذها والأهمية المثلى له.

المطلب الأول : مفهوم التمويل

لغة : هو الإمداد بالمال .

اصطلاحا : مجموعة الأعمال و التصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع .

هو مجموعة الوسائل و الأساليب و الأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية و التجارية ، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق و البيئة المالية التي يتواجد فيها .¹

يعرف التمويل ايضا : " انه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات ، و تكوين رأس المال الثابت ، بهدف زيادة الإنتاج ، و الاستهلاك "².

يعرف التمويل أيضا : " أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة ، و تحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة "³.

ويعرف التمويل على أنه : " أن التمويل يعنى توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ، و أنه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع "⁴.

المطلب الثاني : أهمية التمويل

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية و الإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة ، إن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها ، و هذا ما سنتطرق اليه كما يلي :⁵

1 - مرحلة تمويل عملية الاستثمار

¹ رندة فراح ، مصادر التمويل الحديثة و اثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، 2014 ، ص3.

² ميثم صاحب عجام ، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص 23.

³ إلياس غقال ، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة لدى تشغيل الشباب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص نفود و تمويل ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009 ، ص36.

⁴ أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2008 ، ص 24 .

⁵ إلياس غقال ، مرجع سابق ، ص 43.

تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من اجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني و الآلات و المعدات و غيرها من السلع المعمرة ، إضافة الى تكوين رأس مال عامل والمتمثل في المواد الخام و قطع الغيار و مختلف المواد الموجودة في المخازن .

2 - مرحلة تمويل الإنتاج

و تتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية و يتم في هذه المرحلة خلط و مزج لعناصر الإنتاج المختلفة ، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة و هذا بهدف إنتاج سلع و خدمات .

وخلال هذه مرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام و يتم دفع أجور العمال ، إضافة إلى تسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سواء كانت متغيرة أو ثابتة ، وكل هذه النفقات يجب تغطيتها عن طريق توفير السيولة اللازمة لها .

3 - مرحلة تمويل التسويق و البيع

و تبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة و إعداد السلع للبيع ، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع و نقلها و تخزينها ثم توزيعها ، ولا تتم هذه المراحل ، إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية .

كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج و هذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على السيولة نقدية تساعد على مواصلة عملية الإنتاج ، و بعد الانتهاء عملية التسويق و تصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملياتها الإنتاجية من جديد.

حيث يتم إعداد مخطط التمويل بالاعتماد على بعض عناصر مختلفة التي توضح عدد معين من المعطيات التقديرية بالاعتماد على الاستخدامات من جهة و الموارد من جهة أخرى ، فإذا كان الفرق بين الموارد

والاستخدامات موجبا فهذا يعكس التوازن المالي للمؤسسة ، و بالتالي بإمكانها توزيع ارباح الاسهم ، ولا بد من اتباع الخطوات التالية لإعداد مخطط التمويل:¹

- معرفة وضعية الانطلاق (تقديم المؤسسة ، صنفها ، سياستها الاستثمارية)

- تحديد الحاجيات المباشرة (الاستخدامات)

- تحديد الموارد الضرورية لتغطية الحاجيات

إذا يقوم هذا على الجدول على وظيفتين أساسيتين :

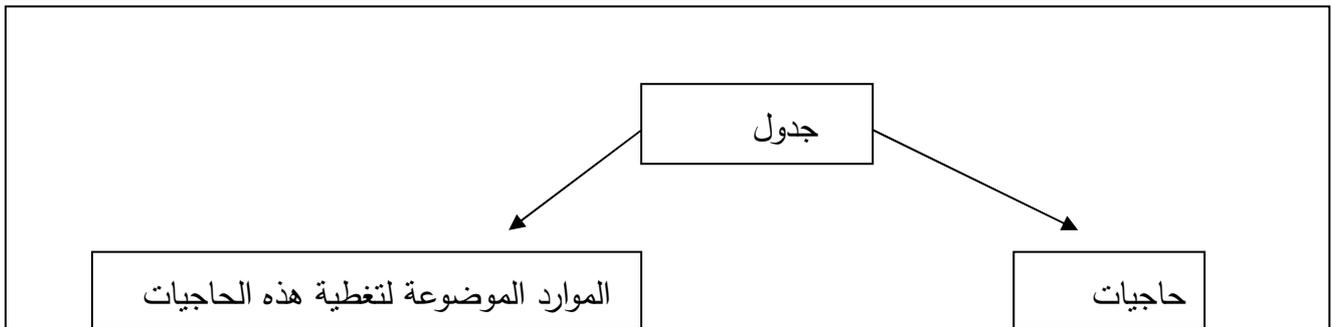
- يصف حركة الموارد و الاستخدامات الثابتة .

- يحلل نتائج تغير رأس المال العامل الصافي الاجمالي على أصول و خصوم .

كما يسمح بتقريب حاجيات التمويل للمؤسسة من الموارد المتاحة من أجل تغطية هذه الحاجيات ، وتتم عملية التسوية بواسطة الخزينة ، حيث تتمثل أهميته على عدة سنوات في إعادة تشكيل استراتيجية النمو أو التراجع الداخلية أو الخارجية ، إضافة الى السياسة المالية .

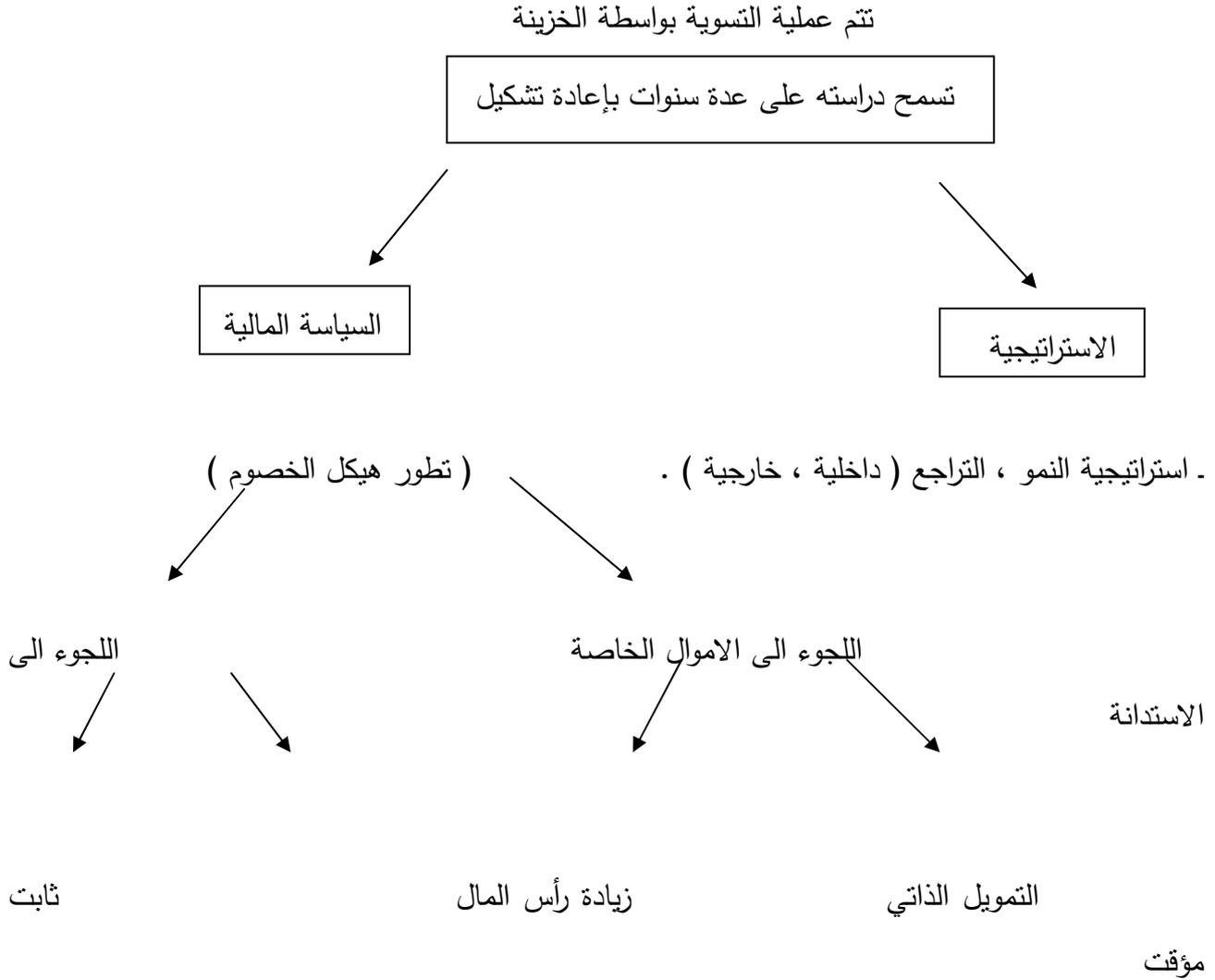
يتضح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (07): وظيفة و أهمية جدول التمويل



¹ أحلام مخبي ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007 ، ص 173.

- أصول ثابتة جديدة .
- تسديدات .
- القدرة على التمويل الذاتي ، أرباح الاسهم .
- زيادة رأس المال .
- تغيير الحاجة من رأس المال العامل للاستغلال .
- استنادة جديدة .



المصدر: أحلام مخبي ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007 ، ص 173.

المطلب الثالث : أشكال التمويل

هناك عدة أشكال لتمويل و التي نذكر منها :¹

أولاً / التمويل المباشر : هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين القرض و المقرض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي . وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد ، هيئات حكومية) .

أ / المؤسسات : تستطيع أن تحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في :

- ✓ إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص .
- ✓ إصدار سندات .
- ✓ الائتمان التجاري .
- ✓ التمويل الذاتي .
- ✓ تسهيلات الاعتماد الخ .

ب / الحكومة : تلجأ الحكومة في بعض الأحيان الى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار الفائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة .

ثانياً / التمويل غير المباشر : يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل مصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين .

حيث يقوم الوسطاء الماليين الممثلين في السوق المالية و بعض البنوك ، بتجميع المدخرات المالية من المؤسسات الاقتصادية ذات الفائض ، ثم توزع هذا الإدخارات المالية على المؤسسات الاقتصادية التي تحتاجها فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار و متطلبات مصادر التمويل وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات .

¹ أكبر عمر محي الدين الجباري ، التمويل الدولي ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الاردن ، 2009 ، ص 10.

المطلب الرابع : العوامل المحددة لأنواع التمويل

تختلف الهياكل المالية للمؤسسات في مكوناتها فبعضها يعتمد على الأموال الذاتية لتلبية احتياجاته المالية وبعضها على الأموال المقترضة و بعضها أمرا وسطا بينهما .

أما العوامل التي يتحدد في ضوءها أنواع الأموال المناسبة للمصدر فهي كما يلي :¹

1 - الملائمة بين طبيعة المصدر و طبيعة الاستخدام : فالقاعدة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل ، مثل أموال الملكية و القروض طويلة الأجل و الموجودات المتداولة من مصادر قصيرة الأجل .

وعملية الملائمة بين طبيعة المصادر و طبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصول الممولة و تسديد الالتزامات الناشئة لاقتناء هذه الأصول .

2 - الدخل : القاعدة الأساسية هي كلما كان الدخل المتوقع كبير فيتم التمويل عن طريق الاقتراض و العكس إذا كان الدخل المتوقع منخفض فيتم التمويل عن طريق أموال الملكية .

3 - الخطر : وينظر له من منظورين مختلفين هما :

خطر التشغيل : يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة و الظروف الاقتصادية و يجب على المؤسسة أن تزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض .
عدم انتظام حجم النشاط سوف يؤثر على قدرة المؤسسة على خدمة دينها و يمكن أن تتعرض للإفلاس إذا كانت خدمة الدين أكبر من قدرتها .

خطر التمويل : فيقع بسبب زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين . و من ممكن أن تتعرض المؤسسة للإفلاس في حالة العجز عن خدمة ديونها.

6 - التوقيت : يعيد التوقيت من العوامل ذات الصلة الوثيقة بالعامل السابق (المرونة) عند تصميم الهيكل المالي للمؤسسة ، أي استخدام المصدر المناسب في الوقت المناسب . وهذا العامل يجعل من المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة و ذلك من خلال متابعة الظروف السائدة في الاقتصاد من حيث

¹ أيمن الشنطي ، مرجع سابق ، ص 93

تحليل السياسة النقدية و السياسة المالية ادراسة تأثيرهما في كلفة الاموال ، و كما يجب على المؤسسة ايضا أن تتابع الظروف السائدة في سوق الاوراق المالية .¹

4 - الإدارة و السيطرة : إن سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي لها دورا مهما في تخطيط مصادر التمويل ، لهذا السبب نجد أن المالكين المسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض و إصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين و الممتازين لا يهددون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون التدخل في الإدارة .

5 - المرونة : وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات في الحاجة للأموال و تعني أيضا تعدد الخيارات إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال . و توافر المرونة للمؤسسة يتيح لها ما يلي :

أ / إمكانية الاختيار من بين بدائل عديدة عندما تحتاج المؤسسة للتوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها .

ب / إمكانية استخدام المتاح من الأموال عند الحاجة .

ج / زيادة قدرتها على المساومة مع مصادر التمويل .

إلا أنها المؤسسة قد تفقد مرونتها في الحالات التالية :²

أ / إذا زادت التزاماتها : لأن الزيادة تحد من القدرة على الاقتراض بشروط معقولة بالرغم من توافر الأموال في الأسواق و قد لا تستطيع الاقتراض فتضطر للجوء إلى زيادة رأس المال .

ب / تقديم ضمانات للقروض الأولى التي حصلت عليها يجعل من أية قروض جديدة تتطلب ضماناتها أسوة بالقروض القديمة .

ج / الالتزام بموجب اتفاقيات الاقتراض السابقة بشروط تحد من قدرتها على الاقتراض .

¹ ياسين كاسب الخرشة و اخرون ، مرجع سابق ، ص 204.

² أيمن الشنطي ، مرجع سابق ، ص 94 .

7 - معايير المديونية للصناعة : هناك مستويات متعارف عليها لنسبة إجمالي الديون إلى صافي حقوق المساهمين لمختلف أنواع الصناعات ، ويجب أن تحافظ المؤسسة في حجم مديونيتها على هذه النسب و عدم ذلك قد يؤثر على سلامة موقفهم.

8 - الظروف الاقتصادية العامة : الرواج الاقتصادي يشجع على توسع المؤسسات في الاقتراض لتمويل عملياتها بدلا من الاعتماد على زيادة رأس المال و العكس في حالة الكساد .

9 - حجم المؤسسة : حجم المؤسسة يزيد من قدرتها على التوسع بالاقتراض فالمؤسسات ذات المصادر المالية الكبيرة و ذات الحجم الواسع تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة .

المتاجرة بحقوق الملكية : المقصود بهذا العامل هو الاستفادة من التمويل الممتلك لتوفير الاموال من مصادر التمويل المقترض و ذلك بهدف زيادة الارباح المتحققة لحملة الاسهم العادية.¹

11 - نمط التدفق النقدي : و يقصد به الفترة الزمنية التي تتقضي على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق النقد من عملياته فالفترة الطويلة لتبدأ المؤسسة بتحقيق النقد لها آثار سلبية على السيولة .و يمكن تفادي هذا الأثر باختيار مصادر تمويل يتزامن وقت سدادها و مواعيد دخول النقد الى المؤسسة .

12 - طاقة الاقتراض : قد يكون استعمال الدين لتمويل عمليات المؤسسة مناسب للمؤسسة من ناحية ضريبية لأن الفائدة تشكل نفقة تقطع من الدخل الخاضع للضريبة ، لكن قدرة المؤسسة على الاقتراض و تقديم الضمانات تحد من إمكانية الاستفادة من الاقتراض دون حدود.²

المبحث الرابع : مصادر التمويل وعوامل مؤثرة في اتخاذ قرار

نتناول في هذا المبحث المصادر المختلفة للتمويل التي يمكن اللجوء اليها في تمويل الإستثمارات بافتراض اتباع منطق إقتصاد السوق . بمختلف مصادره وأهم العوامل التي تؤثر في ذلك القرار الذي يستدعي استئانة سواء داخلية أو خارجية .

المطلب الأول : مصادر التمويل

تنقسم مصادر التمويل إلى قسمين¹:

¹ ياسين كاسب الخرشة ، مرجع سابق ، ص 205.

² أيمن الشنطي ، مرجع سابق ، ص 96.

المصدر الأول هو المصدر الداخلي و يخص استثمار الفائض من الربح اهتلاكات المؤونات الاحتياطية و ايرادات التنازل عن بعض الأصول غير المستخدمة .

المصدر الثاني فهو المصدر الخارجي و يتفرع بدوره إلى:

حقوق الملكية: الاكتتاب في اسم عادية و ممتازة جديدة .

قروض الاستثمارات: و تمثل الاكتتاب في السندات ، و القروض المصرفية متوسطة و طويل الأجل .

التمويل التأجيري .

أولاً : التمويل الداخلي

التمويل الداخلي هي الاموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر ثانوية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ، وهنا تظهر ضرورة التمييز بين التدفق النقدي و التدفق المالي ، فالأول هو كل العمليات التي تترتب عنها عملية دخول أو خروج للنقود و بالتالي تغير في الرصيد النقدي في حين الثاني هو قيد محاسبي قد لا يترتب عنه عملية دخول أو خروج مثل الاهتلاكات فهي تكلفة حقيقية مقابل انخفاض رأس المال المستثمر فهذا الجزء المقطع من الربح ما هو إلا حفاظ على مستوى رأس المال الابتدائي و بالتالي هو ليس بإيراد نقدي و من جهة أخرى تخصيص جزء من الأرباح لتعويض نقصان رأس المال له ميزة ضريبية . أن المبيعات هي المصدر الأساس للنقدية في المؤسسة ولا يعتبر الاهتلاك مصدر للنقدية إلا إذا كانت المؤسسة رابحة و في هذه الحالة فإنه يحقق وفرا ضريبيا للمؤسسة و حجزا من الفائض لتدعيم التمويل الداخلي . حيث يشمل التمويل الداخلي الارباح المحتجزة (التمويل الذاتي) الذي يعرف على أنه تلك الموارد الجديدة الناتجة عن أنشطة المؤسسة و المستخدمة كمصدر تمثيل للعمليات المستقبلية ، ويعتبر التمويل الذاتي أهم مصادر التمويل كونه مصدرا داخليا للتمويل يجنب المؤسسة التبعية لمصادر التمويل الخارجية حيث يهدف دوما الى تحقيق الاستقلالية المالية و الاستقرار في التمويل.²

إن التمويل الداخلي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية لتسديد الديون و تنفيذ الإستثمارات الرأسمالية و زيادة رأس المال العامل ، و يشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية و كذلك ثمن بيه الاصول غير المستخدمة حيث يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل .

¹ مبارك لسوس ، مرجع سابق ، ص 175.

² عبد الباقي بضياف ، تأثير المخاطر المالية على الاداء المالي للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية كمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 ، ص 39.

ثانيا : التمويل الخارجي

نستنتج هنا أن الأهمية التي تلعبها الأوراق المالية في الحياة الاقتصادية بصفقتها أهم مصدر للتمويل ، فهي تعبر مقياسا حقيقيا لحركة الاستثمار و الادخار في البلاد ، ومن وظائف بورصة الأوراق المالية توجيه الاستثمارات الاكثر كفاءة و انتاجية¹. و يعتبر أحد الطرق التمويل الاستثمارات ، التي يقوم بها المشروع بهدف توسيع طاقاته الانتاجية ، كسواء الآلات ، و القيام ببعض الانشاءات ، و اجراء بعض التحسينات ، تخزين مستلزمات الانتاج وغيرها من الاستثمارات الصغيرة .

مما لا جدال فيه أن استخدام التقنية و استعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية بات أمرا ضروريا ، وذلك من أجل النهوض بالقطاعات الانتاجية و الخدمية ، و زيادة الكفاءة الانتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي . مما يتطلب ذلك انفاق مبالغ طائلة من الأموال لاستثمارها. ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية².

❖ مصدر التمويل قصير الأجل

إذا اردت المؤسسة تمويلا قصيرا الاجل فأنها تلجأ الى سوق النقد ، حيث يمكن تقسيم و ترتيب أنواع التمويل قصير الأجل كما يلي³:

1 - الائتمان التجاري : أنه ذلك الائتمان الناشئ عن العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة ، والمتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية و بين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات ، حيث يتسنى للمؤسسة خلال هذه الفترة الاستفادة من تلك الأموال التي احتفظت بها ، خاصة إذا لم يترتب عن ذلك تكلفة .

2 - الائتمان المصرفي : يتمثل الائتمان المصرفي في القروض التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية و الصناعية ، حيث يزود البنك المؤسسات المختلفة بالأموال لتمويل عملياتها و التحكم في سيرورة نشاطها ، فيعد مصدر لتمويل الاصول الدائمة للمؤسسة التي تعاني صعوبات في تمويل تلك الاصول من مصادر طويلة الاجل ، لذا يجب على المؤسسة التي تنتهج طريقة الائتمان المصرفي أن تختار البنك الذي يتبع

¹ مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 179.

² ميثم صاحب عجام ، مرجع سابق ، ص 40.

³ رائدة فراح ، مرجع سابق ، ص 21.

سياسات تتماشى مع احتياجاتها المالية ، حتى يكون اختيار رشيد و فعال بين البنك والمؤسسة المقترضة علاقة قوية ، يحبذ أن يكزون البنك ذو مركز مالي سليم و إدارة واعية.

كما يأخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال نذكر منها على النحو التالي:¹

أ / **الخصم التجاري** : هو شكل من أشكال القروض قصيرة الاجل التي يمنحها البنك التجاري لزيائنه عموما والمؤسسات الاقتصادية خصوصا ، حيث يقوم البنك بتقديم سيولة آنية لحامل الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل عمولة يتحصل عليها ، و يتولى هو تحصيل قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها.

ب / **تسبيقات على الحساب الجاري** : يمكن ان يأخذ هذا النوع من الاجراءات صورتين ، الحساب الجاري البنكي و السحب على المكشوف ، فيكون الحساب الجاري للمؤسسة لدى البنك تتمثل هذه الوضعية في القيام البنك بالسماح للمؤسسة صاحبة الحساب الجاري بتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك الى حد متفق عليه دون أن يترتب ذلك على المؤسسة أضرار ، أي أن رصيد المؤسسة لدى البنك ممكن ان يكون مدينا الى معين أو يكون دائنا ، أما في حالة السحب على المكشوف فهي طريقة تمويلية يمنحها البنك للمؤسسة التي عملائمه دائمين فيصبح رصيد المؤسسة لدى البنك مدينا لمدة زمنية متفق عليها عادة ما تتراوح بين 15 يوم و سنة .

ج / **تسهيلات الصندوق** : هي عبارة عن قروض تمنح من قبل البنك للمؤسسة التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا و التي ممكن أن تنتج عن تأخر الايرادات عن النفقات أو المدفوعات ، و عادة ما يلجأ الى هذه التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر و تتعدد مدفوعات المؤسسة مثل أجور العاملين ، تسديد بعض المصاريف و الفواتير...

د / **قروض موسمية** : و هي عبارة عن قروض تتحصل عليها المؤسسة من البنك في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت نظرا لزيادة الطلب.

هـ / **الاعتمادات المستندية** : يستعمل هذا الشكل في مجال تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع الخارج على المدى القصير ، و هي مرتبطة أساسا بشراء المواد الاولية الضرورية للعملية الانتاجية من مورد خارج الوطن ، و يكون البنك هنا بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد. و عادة ما تضع البنوك شروط على الائتمان المصرفي بشكل قد يجعله غير متاح للمؤسسات الصغيرة و المؤسسات حديثة النشئة و المؤسسات الذي مركز مالها غير قوي ، فقد تطلب البنوك من المؤسسات تقديم ضمانات (أوراق مالية أو تجارية أو عقارات ...)

¹ احمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2008 ، ص 39.

وتختلف تلك الضمانات باختلاف وضعية المؤسسة اتجاه البنك ، كما قد تطلب توقيع طرف ثالث كضامن للتعاقد أو تطلب سداد الفائدة مقدما مع سداد قيمة القرض على دفعات .

3 - التمويل عن طريق المستحقات : يتمثل هذا التمويل في تلك المستحقات الالزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المؤسسة و التي لم يتم سداد تكلفتها ، حيث تتمثل هذه المستحقات في المبالغ الضرائب واقتطاع الضمان الاجتماعي و الأجور المستحقة.....، و عادة ما تلجأ المؤسسة الى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية و ليس لها تكلفة حيث أن أجور العاملين عادة ما تدفع في نهاية الشهر من شأنه أن يتيح لها قدرة تمويلية بقيمة هذه الاجور كما تطبق هذا الشأن على باقي المستحقات الاخرى ، إلا أنه من الافضل عدم تمادي المؤسسة في هذا الاستعمال لما قد يسببه من عدم رضى لدى العاملين.¹

❖ مصدر التمويل متوسط و طويل الأجل

إذا اردت المؤسسة تمويلا طويل الاجل فأنها تلجأ الى سوق رأس المال ، حيث تشمل ما يلي:²

1 - الأسهم

السهم هو ورقة مالية تعتبر مستند ملكية لحاملها في رأسمال المؤسسة و يستفيد صاحب السهم من جزء من الارباح المحققة في المؤسسة إذا تقرر توزيعها كما انه في حالة الخسارة فإنه يتحمل جزء منها و يحق لصاحب السهم العادي المشاركة في التسيير على خلاف صاحب السهم الممتاز الذي لا يملك نفس الحق ، وفي المقابل فهو يحصل على عائد دوري ثابت من المؤسسة .

السهم عبارة عن حصة في ملكية المؤسسة أو حصة في رأس المال المؤسسة ، يحق لصاحب السهم المشاركة في أرباح المؤسسة بعد تسديد المؤسسة لالتزاماتها تجاه الاخرين.و الاسهم نوعان هما الاسهم العادية و الاسهم الممتازة (المفضلة).³

أ / الاسهم العادية : هذا النوع عبارة عن حصة في ملكية المؤسسة يحق لصاحبها الحصول على الارباح بعد تسديد الالتزامات تجاه الاخرين كما يحق له حضور اجتماعات الجمعية العمومية و التصويت ، وكل سهم يمثل صوتا واحدا. تصدر هذا النوع من الاسهم شركات المساهمة العامة فقط و يكون لكل سهم نفس الحقوق

¹ أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 40.

² بوشنقير ميلود ، مرجع سابق ، ص 195.

³ عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و ادارة المؤسسات المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 81.

والواجبات و تعتبر الاسهم العادية المصدر الرئيس لتمويل الشركات المساهمة العامة خاصة في مرحلة التأسيس.

إذا تقوم المؤسسة بتحديد حجم رأس المال المطلوب و تقسيمه الى عدد من الاسهم يتم طرحه للجمهور عبر بنك الاستثمار في السوق الاولية في عملية الاكتتاب و تسمى تلك الأسهم في هذه المرحلة بالأسهم المصدرة تتغير قيمة الأسهم العادية وفقا لظروف المؤسسة الاقتصادية و المالية و يمكن للسهم أن يأخذ أحد القيم التالية :

- **القيمة الاسمية :** و هي القيمة الأصلية المنصوص عليها في عقد التأسيس و هي التي توزع الارباح كنسبة مئوية فيها .
- **القيمة السوقية :** وهي القيمة التي يتم التفاعل بها في البورصة و هي دائما متغيرة تبعا للسياسة التي تتبعها المؤسسة الاستثمارات التي تدخلها و القرارات التي تتخذها المؤسسة و الطلب على السهم بالإضافة الى الاوضاع الاقتصادية ، و عندما تزيد القيمة السوقية عن القيمة الاسمية يحصل لحملة الاسهم أرباحا رأسمالية عند بيع هذه الاسهم ، ويتكبدون خسائر إذا كانت القيمة السوقية اقل من الاسمية ، كما للبنك المركزي دورا هاما في ارتفاع الطلب على الاسهم و ذلك عن طريق تخفيض أو زيادة معدلات الفائدة.
- **القيمة الدفترية :** و هي التي يستحقها السهم من واقع السجلات الحاسبية للمؤسسة ، فتتأثر القيمة الدفترية بزيادة الاسهم المصدرة أي بزيادة رأس المال . و تشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع و الارباح المحتجزة و الإحتياطات و بالتالي تعتبر القيمة الدفترية دليلا على القيمة الحقيقية للسهم .

$$\text{وتحسب كما يلي} \quad \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الاسهم المصدرة}} = \text{القيمة الدفترية}$$

أو

$$\frac{\text{الاصول - الخصوم}}{\text{عدد الاسهم العادية}} = \text{القيمة الدفترية}$$

¹ عبد الوهاب يوسف احمد ، مرجع سابق ، ص 82.

ب / الأسهم الممتازة : يطلق على هذا النوع من الاسهم مصطلح اسم التمتع ، وتحمل هذه الاسهم عادة مقسوم أرباح محدد على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم أو مبلغ ثابت لكل سنة . وتجمع الاسهم الممتازة بين مزايا الاسهم العادية و بين مزايا ادوات المديونية (السندات)¹.

و يمكن أن نميز بين الأنواع الآتية من الاسهم الممتازة :²

- أسهم ممتازة مشتركة في الأرباح : أي تشترك في استيفاء نسبتها المحددة مع الاسهم العادية في الأرباح المؤسسة و اسهم ممتازة غير مشتركة مع الاسهم العادية .
- أسهم ممتازة مجمعة و غير مجمعة : الاسهم الممتازة مجمعة هي الاسهم التي لها حق في الحصول على كامل أرباحها في السنين التالية ، اذا لم تكن الأرباح في سنة من السنوات كافية لدفع النسبة المحددة لها.
- لأسهم ممتازة قابلة للتحويل لأسهم عادية : و ذلك حتى تعطى للمؤسسة مرونة في التمويل و في الأعباء.

2 - السندات

السند هو عبارة عن قرض طويل الاجل يستحق الدفع في أوقات محدودة و يحمل سعر فائدة ثابت ، و تلتزم المؤسسة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة الى دفع فوائد سنوية و يجب على المؤسسة رفع قيمة الاسمية للسند كاملة عند الاستحقاق و يختلف السند عن القروض بأن يباع الى الفئات مختلفة سواء للجمهور أو المؤسسات أيضا و يمكن بيع السند الى شخص اخر أو مؤسسة أخرى قبل تاريخ استحقاقه و لكن بسعر أقل من قيمته عند الاستحقاق فتتأثر أسعار السندات بالظروف في الاسواق المالية و بأسعار الفائدة السائدة في السوق عندما ترتفع الفائدة بشكل يزيد عن الفائدة التي يدفعها السند تنخفض القيمة السوقية للسندات و ذلك لأن المستثمرين لا يرغبون في السند في هذه الحالة و العكس عندما تنخفض معدلات الفائدة ، لا يعتبر حامل السند من المالكين للمؤسسة بل هو دائن للشركة.³

إذا نميز أن لسندات أنواع متعددة و لها أشكال مختلفة نذكر منها على النحو التالي :⁴

¹ ياسين كاسب الخرشنة و اخرون ، أساسيات في الادارة المالية ، دار المسيرة ، ط2 ، عمان ، 2015 ، ص 159.
² سيد الهوارى ، الادارة المالية منهج اتخاذ قرارات ، توزيع مكتبة عين الشمس و المكتبات الكبرى ، مصر ، ط 6 ، 1996 ، ص 206.
³ عبد الوهاب يوسف احمد ، مرجع سابق ، ص 85.
⁴ احمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 100.

- السندات المضمونة و السندات غير المضمونة ، الاولى تكون مضمونة برهن أصول البنك و ما الى ذلك ، في حين يكتفي في الثانية بالسمعة و التصنيف الائتماني للبنك كضمان عام للمقرضين .
- السندات الاسمية و السندات لحاملها حيث يحتفظ البنك في النوع الاول بسجلات لحاملي السندات تثبت فيها كافة التغيرات في ملكية السندات نتيجة تداولها ، بينما النوع الثاني يكتفي بإرفاق كوبونات بالسندات يقوم حملة السندات بفصلها للحصول على الفوائد المستحقة في تاريخه.
- السندات ذات سعر الفائدة الثابت و السندات ذات سعر الفائدة المتغير ، في النوع الاول يحدد مقدما سعر ثابت للفائدة على قرض السندات ، بينما النوع الثاني يتغير سعر الفائدة كل نصف أو ربع سنة حسب التغير في سعر الاقراض بين البنوك.
- السندات قابلة للتحويل لأسهم و هي سندات ذات سعر فائدة ثابت و أجل معلوم تعطى لحاملها حق الخيار بتحويلها الى أسهم في رأس المال البنك المقترض على أساس سعر تحويلي يحدد في العادة عند إصدار السندات .
- السندات ذات الضمان بالتملك وهي سندات ذات سعر فائدة ثابت و أجل معلوم تعطى لحاملها الحق بالاكتتاب في رأسمال البنك المقترض ، و هي سندات شديدة الحساسية لارتباطها بأسهم البنوك المقترضة و التي لحاملي السندات حق التملك فيها، إذا يتميز هذا النوع بإمكانية فصل حق الضمان بالتملك عن السند نفسه و التداول بكل منها على انفراد بل إنه غالبا ما يتم فصل الضمانات عن السندات و تداولها في السوق الثانوي.
- السندات القابلة للشراء وهي نوع من السندات يتعهد فيه البنك المقترض بشراء عدد معين من السندات إذا ما تم تداولها في السوق بأقل من سعر معين خلال فترة معينة ، و غالبا ما يكون هذا الترتيب مرتبطا بتداول السندات بأقل من سعرها الاسمي ¹.

3 - استئجار الاصول

يطلق على هذا النوع من التمويل ، الذي يمكن أن تلجأ اليه مؤسسات الأعمال بالتمويل التأجيري . ويعرف الاستئجار على انه ترتيب أو عقد يعطى لأحد الاطراف الذي يسمى بالمستأجر ، الحق باستخدام أحد الاصول الثابتة المملوكة لطرف اخر الذي يسمى المؤجر لمدة محددة و مقابل دفعات محددة ايضا تشير الى بدل

¹ احمد صلاح عطية ، مرجع نفسه ، ص 101.

الايجار .أي أنه عملية ترتيب الذي يضمن شراء استخدام الاصل لمدة زمنية طويلة نسبيا دون تملك الاصل حيث يستخدم في تمويل المباني و الأجهزة.¹

لذا يأخذ التمويل بالاستئجار أشكال متعددة نذكر منها :²

أ / **الاستئجار التشغيلي** : أو ما يسمى بأستئجار الخدمة حيث يشمل هذا النوع من الاستئجار التمويل وخدمات الصيانة حيث نجد أن :

- استئجار الخدمة تشمل الاجهزة المكتبية و السيارات
- يتولى المؤجر عادة صيانة و خدمة والجهاز .
- يتم الاتفاق على استئجار الاصل و عادة ما تكون مدة الاستئجار أقل من العمر المتوقع للأصل المستأجر .

ج / **البيع ثم استئجار الاصل** : إذا كانت المؤسسة تمتلك قطعة ارض أو مباني أو جهاز معين ، فإنه يمكنها بيع هذا الاصل و في نفس الوقت تستأجره بناء على اتفاق بين مشتري الاصل و البائع لذات الاصل الذي يرغب في استئجاره و من هذا يتضح لنا ما يلي :

- أن البائع و هو في ذات الوقت المستأجر يحصل على قيمة الاصل المباع ، ولكنه يحتفظ بحق الانتفاع بذات الاصل أي الاحتفاظ به بغرض الاستخدام.
- مقابل حق الانتفاع أو الاستخدام ، يلتزم المستأجر بدفع أقساط التأجير بحيث تغطي هذه الاقساط ثمن شراء هذا الاصل بالإضافة الى العائد الذي يرغب المؤجر يحصل على قيمة الاصل المباع .

ب / **الاستئجار التمويلي** : هذا النوع من الاستئجار لا يشمل خدمات الصيانة كما أنه لا يمكن إغائه قبل المدة المتفق عليها و بذلك يتصف هذا النوع بما يلي :

- 1 - يغطي المؤجر كامل تكلفته مضافا الى ذلك معدل عائد مناسب .
- 2 - يمكن حصر الفروق بين الاستئجار التمويلي و البيع ثم إعادة الاستئجار فيما يلي :

¹ ياسين كاسب الخرشة و اخرون ، مرجع سابق ، ص 176.
² عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الادارة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 520.

- في حالة الاستئجار التمويلي يقوم المؤجر بشراء أصل جديد من المنتج لهذا النوع من الاجهزة أي المؤجر هو الذي يدفع ثمن شراء الاصل و ليس المستأجر وبذلك يضمن المستأجر الحصول على أصل جديد ممول من قبل المؤجر.
- البيع ثم إعادة الاستئجار هو نوع من الاستئجار التمويلي.

3 - يلاحظ أن المدفوعات الاستئجار السنوية تعطى إعفاء ضريبي للمستأجر لذلك يشترط ما يلي¹:

- لا تتجاوز مدة عقد الاستئجار 30 سنة .
- أن تغطي مدفوعات الاستئجار معدل عائدي مناسب للمؤجر .
- للمستأجر الخيار في تجديد أو عدم تجديد العقد .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في قرار التمويل

تحصل المؤسسة عادة على الأموال اللازمة لتسيير أنشطتها من مصدرين رئيسيين هما²:

مصادر خارجية أي عن طريق الديون المباشرة و غير المباشرة ، ومصادر داخلية أي عن طريق الملاك . وفي المفاضلة بين هذين المصدرين سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأسمالها المستثمر الى الحد الأدنى المناسب ، لا بد من أخذ العوامل التالية في عين الاعتبار :

- 1 - تكلفة المصادر المختلفة للتمويل ، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر .
- 2 - عنصر الملائمة ، بمعنى أن يكون المصدر التمويل ملائما للمجال الذي تستخدم فيه الأموال ، فإذا كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة حينئذ أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل بقرض قصير الأجل سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة للأموال الى حدها الأدنى . إما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي ، من الحكمة حينئذ أن يتم تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويا الأجل .

¹ عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 521.

² محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 287.

3 - وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى اتخاذ القرار ، و سياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة . فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة و البحث عن مصدر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل. وهكذا يصبح تاريخ الاستحقاق عاملا متحكما في مثل هذه الظروف.

4 - القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة و التي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة ، أو سياسات توزيع الأرباح ، أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى .

5 - المزايا الضريبية ، فمصادر التمويل الخارجي بشكل عام تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال ، وهو ما لا تحققه مصادر التمويل الداخلي . ذلك على أساس أن الفوائد المدفوعة عن القروض تعتبر عبئا يحمل لربح المؤسسة ، على عكس التوزيعات التي تدفع للملاك و التي تعتبر توزيعا للربح لا عبئا عليه و بالتالي لا تدخل في احتساب الوعاء الضريبي .¹

المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية

تعتبر البيانات المالية انعكاسا رسميا وحتما لأي نشاط اقتصادي ، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة واسعة حول النشاط الاقتصادي في أي مؤسسة ، حيث يعتبر أي نشاط اقتصادي نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية ، ونظام المعلومات هذا يعكس الأنشطة الاقتصادية في أي مؤسسة بصورة فعالة بلغة مالية .

وبالتالي فإن نتائج هذا النظام يتمثل في :²

- ✓ قائمة المركز المالي .
- ✓ قائمة الدخل .
- ✓ بيانات التغيرات في حقوق المالكين (المساهمين) .
- ✓ قائمة تدفقات الخزينة.

تعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث إنها لا تعكس بالضرورة كفاية الأداء الاقتصادي للمؤسسة .وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهدا كبيرا في عمليات تحليل البيانات وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوبة .

¹ محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 288.

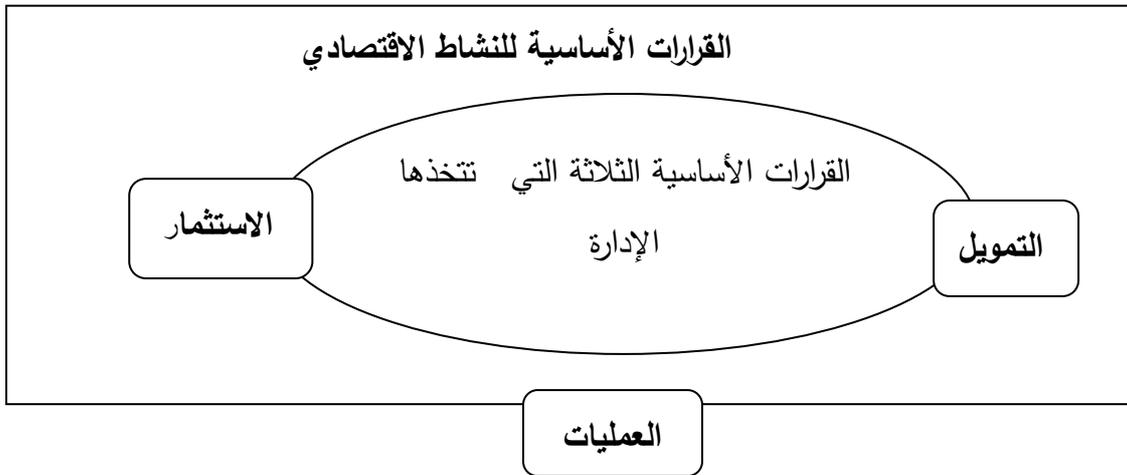
² منير شاكر محمد ، مرجع سابق ، ص 25.

كما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة ، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها ، فإن مثل هذه القرارات سواء أكانت كبيرة أو صغيرة من حيث التأثير على النشاط المؤسسة الاقتصادي وعلى حركة الموارد المالية هي بحاجة إلى موازنة بين المنافع التي يمكن الحصول عليها والتكاليف التي تتطلبها .

من المعروف أن الإدارة تتخذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة نيابة عن مالكيها وبهدف تحقيق أهداف المؤسسة وبالتالي أهداف المالكين . ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا وتتخذ بها القرارات المناسبة في ثلاثة مجالات أساسية وهي:¹

- ✓ استثمار الموارد .
- ✓ ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد .
- ✓ تمويل الموارد المالية .

الشكل رقم (08) : العلاقة المتبادلة بين مختلف المجالات



المصدر: منير شاكر محمد ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، ط2 ، عمان ، 2005 ص 27.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري ، صناعي ، زراعي ، خدمي) ومهما كانت أحجام النشاطات (كبيرة ، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني (شركات أشخاص ، شركات مساهمة

¹ منير شاكر محمد ، مرجع سابق ، ص 26.

مؤسسات فردية ، مؤسسات حكومية) فان وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من اجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المؤسسة.

إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الأموال ونمطها سواء في مصادر الأموال أو استخدامات هذه الأموال وفي أي نشاط اقتصادي ناجح يؤدي التأثير المتبادل لحركة الموارد إلى تحقيق الزيادة المرغوبة في القيمة الاقتصادية .

❖ دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار التمويلي

إن المؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.¹

❖ دور النسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي

يقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين ، ما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات و التعرف على أساليب مشكلة ما ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار .²

فنسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل و الائتمان و نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية و نسب النشاط تساعد على التخطيط و الرقابة المالية والاجراءات التصحيحية كما أنها تقيم الانجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد ، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة .

➤ استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار ، تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها :

- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات : بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة

¹ مويحي إلياس ، مرجع سابق ، ص57.

² غطاس سهام ، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015 ، ص 14.

وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي ، واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

• استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام :

1 / تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة .

2 / استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح ، وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

3 / إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات ، فإذا كان الاقتراح مشابها لاستثمارات الحالية ، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.¹

¹ غطاس سهام ، مرجع سابق ، ص 15.

خلاصة الفصل :

تعد عملية اتخاذ القرار من عمليات الجد مهمة فهي في مجملها عبارة عن اجزاء متناسقة مع بعضها البعض تعبر عن وظيفة واحدة من أجل تحقيق عمل ما ، كما له عدة أنواع مختلفة منها ما هو محل دراستنا القرار التمويلي أي القرار الذي يتخذه اصحاب القرار و يمكن أن يكون هذا التمويل من مصدر داخلي أو خارجي ، وعند اختيار مصادر التمويل اللازمة يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية للمؤسسة ، فالمركز المالي للمؤسسة لا يعطي مقياسا سليما للحكم على مقدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها عندما يحين أجلها مستقبلا.

تمهيد :

يعد التحليل المالي من اهم المواضيع المالية والمالية فيعتبر تقنية من تقنيات التسيير المالي وذلك باطلاع على القوائم المالية للمؤسسة ، و يقدمه من خلال النتائج المتحصل عليها من نقاط القوة لتحسينها اكثر قوة و نقاط الضعف و معالجتها و معرفة الخلل ، كما يعد أداة داعمة تبني عليه المؤسسة قوائمها المالية ومع مرور الوقت أصبح اهمية بالغة و له له مكانة لا يمكن الاستغناء عنه .

سنتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه الى 4 مباحث :

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي .

المبحث الثاني : معايير و أنواع التحليل المالي .

المبحث الثالث : استعمالات و خطوات التحليل المالي .

المبحث الرابع : أساليب و أدوات التحليل المالي .

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام داخل المؤسسة مما يوفره من معلومات و بيانات تفيد الادارة المالية أي فحص و تشخيص القوائم المالية لها و هذا ما يجعل له مكانة ضرورية من أجل الوصول الى التخطيط السليم ، فيعتبر عملية منظمة يدرس فيها جوانب القوة ليدعمها و جوانب الضعف فيحدد أسبابها.

المطلب الأول : نشأة و تطور للتحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن و خاصة مع ازدياد انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الادارة و الملكية . و في البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم و كان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل .

إلا أن مع اتساع الدور المصرفي و خاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية اصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات الاقتصادية ، ويعود ذلك الى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك (التوصية الى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الاصول و الالتزامات الخاصة بهم و ذلك بالصيغة التي توصي لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة).

منذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة ، وقد اوصي كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية ، ولقد تمت التوصية و لأول مرة على ضرورة تحليل هذه

الفصل الأول:.....الاطار النظري لتحليل المالي

البيانات في عام 1906، وكان الرأي حينئذ ضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية و ذلك عن طريق الدراسة و المقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف و القوة في تلك البيانات ، ولقد قبلت فكرة المقارنة قبولاً جيداً و بدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها و في عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.¹

لقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929 - 1933) بما افرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم الى توجه الاهتمام في التحليل المالي الي قضيتين أساسيتين في المؤسسات الاقتصادية .الأولى و هي دراسة سيولة المؤسسات الاقتصادية و خاصة أن غالبية المؤسسات الاقتصادية التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطيع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها . و القضية الثانية هي

الربحية و المقدره على المنافسة ، و هكذا تنامي الاهتمام و بشكل متزايد بقائمة الدخل و فاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية) .

الى أن استقرت قائمة التدفق النقدي على ما هي عليه الآن ، حيث أنها مرت في حقبة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الكل و المضمون ، نستطيع تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور اتخذت القائمة في كل مرحلة نموذجاً يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال .²

و الجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً ، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية بناء على تحليل بياناته المالية ، و لقد استخدم لورنس تشمبيرلين في كتابه " مبادئ الاستثمار في السندات " المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل الى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم " نسبة النقل" و نسبة هامش الربح الى صافي الدخل و اطلق عليها ب " عامل السلامة " و لقد بين نسبة العناصر المختلفة لبدء ما الى الكل ، مثل نسبة الإيرادات المختلفة الى إيرادات التشغيل

¹ منير شاكر محمد ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، ط2 ، عمان ، 2005 ، ص 10 ، 11.
² محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، دار وائل للنشر، ط2 ، عمان ، 2006 ، ص 109 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

الاجمالية ، و نسبة المصاريف المختلفة الى مصاريف التشغيل الاجمالية و هذه الادارة أطلق عليها " بيان الحجم العادي " أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100%¹.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا ، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون المهتمون بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة و حزم . وبتطور المؤسسات و بالتالي وسائل التمويل أنصب الاهتمام على نوعية المؤسسات و وسائل التمويل اللازمة ، و قد تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصات ، و التي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد ، و تأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة الى مساهمة الادخار العمومي . ولقد تزايد حجم المعلومات و تحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات و المقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا) ، وأصبح أحدهما يكمل الآخر . و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلي تطور نشاطها و تحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.²

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي " بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الاساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها ، و التغيرات الطارئة على هذه العناصر، و حجم وأثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة الاقتصادية من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة "³.

يعرف ايضا " بأنه عملية منظمة تهدف الى التعرف على مواطن القوة فى وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم له "⁴.

¹ منير شاكر، مرجع سابق ، ص 10 .

² ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، الجزء الأول ، 1999 ، ص 14 .

³ منير شاكر محمد ، مرجع سابق ، ص 12 .

⁴ أيمن الشنطي ، مقدمة في الادارة و التحليل المالي ، دار البداية ، عمان ، 2007 ، ص 125 .

الفصل الأول:.....الاطار النظري لتحليل المالي

كما يعرف ايضا " انه أداة لتحديد نقاط القوة و الضعف في الانشطة و الفعاليات الخاصة بالشركة و بشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ، و وضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها ، حيث يجعل التحليل المالي وسيلة لربط كتغيرات البيئة الخارجية (الفرص التهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة و الضعف) ، أي الوصول الى ما يعرف بتحليل SWot بالإدارة الاستراتيجية " .¹

كذلك يعرف "عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة ، مالية او تشغيلية و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".²

التحليل المالي "عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحديد أهمية و خواص النشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر اخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".³

التحليل المالي " يعرف على أنه تشخيص للوضع المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة تاريخ إقبال القوائم المالية ، من أجل تحديد نقاط الضعف و البحث عن أسبابها و معالجتها ، و كذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا".⁴

نستنتج من تعاريف سابقة أن التحليل المالي هو تشخيص للوضع المالي للمؤسسة و تقييم أدائها من خلال مقارنة قوائم مالية بين سنوات مقبلة و ماضية ، أي هو دراسة خاصة للمعلومات المالية من خلال مركزها المالي و قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، لذا فهو أداة للكشف على مواطن القوة ومواطن الضعف.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

¹ عدنان تايه النعيمي ، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري ، عمان ، 2008 ، ص 20 .

² محمد مفلح عقل ، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 232 .

³ محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 3 .

⁴ بوشنقير ميلود و اخرون ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 16.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك أو رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب ...) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل :

أولا : الأهداف الداخلية : هناك عدة أهداف داخلية للتحليل المالي و هي :¹

- ✓ البحث عن شروط التوازن المالي و قياس مردودية الأموال المستثمرة .
- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية .
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية للفترة تحت التحليل و بصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل .
- ✓ تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة .
- ✓ إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة .
- ✓ تضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة و جعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية (مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات الخزينة)
- ✓ توفير المعلومات و البيانات التي هي سياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات .
- ✓ استراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار الاختيار بين وسائل التمويل و سياسة قروض اتجاه العملاء توزيع الأرباح و تغيير رأس المال .

ثانيا : الأهداف الخارجية : نذكر منها على النحو التالي:²

- ✓ تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

¹ هاني منور ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبية ، تخصص محاسبة و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،

2017 ، ص 6.

² هاني منور ، مرجع سابق ، ص 6 .

- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع و إظهار نقاط القوة و الضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- ✓ تقييم النتائج المالية و بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .

المطلب الرابع : منهجية التحليل المالي

لا بد من التنبيه بأن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل المالي ، و لكن ليس هناك مانع من وضع بعض المبادئ العامة لكي لتكون مدخل عام أساسي لمنهجية التحليل المالي و من الأسس العامة ما يأتي:¹

- 1 - تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل : لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ، ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة .
- 2 - تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية : لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء .
- 3 - تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته : لأن رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته ، و المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.
- 4 - اختيار أسلوب و أداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث : لأن المشكلة موضوع البحث هي السيوولة ، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة .
- 5 - استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب : وتعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية ،وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني و الحكمة و المهارة و الجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق.
- 6 - اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار .

¹ ايمن الشنطي ، مرجع سابق ، ص 130 .

7 - تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه : للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبية.¹

8 - تحليل أسباب الانحراف و تحديدها .

9 - وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المبحث الثاني : معايير وأنواع التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي مجموعة من الوظائف متنوعة من أجل تحقيق أهداف مرجوة يجب أن ترتكز عملية التحليل المالي على دعائم أساسية ، و لا بد على المحلل المالي اعتماد على معايير للحكم على كفاءة و الاستعانة بأنواع التحليل المالي التي تدرس من جانب الجهة و الزمن.

المطلب الأول : معايير التحليل المالي

هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما ، وإن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها . أي أنه على المحلل أن يقرر إذا كانت هذه النسبة أو منخفضة أو مرضية ، ومثل هذا القرار إلى مقياس أو معيار محدد. و من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة و تحقيق أهداف التحليل ، لذا لا بد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة التحليل و من المعايير الشائعة الاستخدام هي على وفق التي:²

1 - **المعايير المستهدفة** : تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمؤسسة و التي تمثل الموازنات التخطيطية ، وهذه المعايير منها المحلل أو الإدارة للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعية . فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق و بالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية ، وبالتالي فإن المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة .

¹ هاني منور ، مرجع سابق ، ص 9.

² منير شاكر محمد ، مرجع السابق ص 84.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

2 - المعايير التاريخية : هذه المعايير تعتمد على نسبة معدلات خاصة بالمؤسسة من قبل و تستخدم في الحكم على مستوى المؤسسة في الحاضر بالمقارنة بين النسب و المعدلات الحالية مع النسب في الماضي و على هذا الاساس يمكن اكتشاف الانحرافات و الحكم على مستوى الاداء لهذه المؤسسة.¹

3 - المعايير الصناعية : هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية ،ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق ،طبقا هذه المعايير تواضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين و غيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال ، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المؤسسة و معرفة أداؤها عن كثب .²

4 . المعايير المطلقة (النمطية) : ويعني هذا المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين ،وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات ونقاس بها التقلبات الواقعية .

يعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات وهي لذلك قد تنفع في بعضها وقد لا تكون مؤشرا جيدا في البعض الآخر و مثالها أن نسبة التداول مثلا كمعيار مطلق ، ويمكن اللجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المؤسسة .

من أجل أن يكون المعيار مقبولا لابد من أن يتصف بالخصائص الآتية :³

1 - الواقعية : و هو أن يكون المعيار قابل للتطبيق .

2 - الإستقرار: و هو أن يكون المعيار ثابت نسبيا و غير متقلب و متغير .

3 - الاستمرارية : وهو أن تستمر فعالية العيار لفترات مالية متتابعة .

¹ هيثم محمد الزعبي ، الادارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 173 .

² النعمي عدنان تايه و آخرون ، الادارة المالية ، عمان ، دار المسيرة ، 2007 ، ص 102 .

³ محمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2014 ، ص 117 .

4 - الشمول : و هو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة و العمليات المالية و التي تمثل معظم أنواع الصناعة .

5 - البساطة والوضوح : و هو أن يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات .

6 - سهولة التعامل معه و تركيبه : و هو أن يكون المعيار مقروءان و قابلا للمقارنة .

المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي و أهميته

كي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة ، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها .فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون الى الحقيقة ، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه ، ومنها ما يتعلق بمنهج و أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها ، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .

يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي¹:

1 - أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من

المصداقية أو الموثوقية ، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى .

2 - أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل . كما أن يستخدم أساليب و أدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات و الشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي :

¹ محمد الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 116.

(أ) أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة و نشاطها و الصناعة التي تنتمي إليها و كذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

(ب) أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التحليل و كذلك المتغيرات الكمية و الكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

(ج) أن لا يقف المحلل عند مجرد كشف عوامل القوة و مواطن الضعف في نشاط المؤسسة ، بل أن يسعى و هو الأهم التي تشخيص أسبابها و استقرار اتجاهاتها المستقبلية .

3 - أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية و ذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ،وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها .

❖ أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات و تباعد مراكز فروع هذه المؤسسات الجغرافية بالإضافة إلى توسع و تعقد العمليات الاقتصادية في العالم ، و ظهور حيل و أدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس ، أدى الي ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، و بصورة عامة فأن التحليل المالي تتمثل بالاتي :¹

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمؤسسة سيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسات .
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية .
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديث و التجديد.

¹ وليد ناجي الحياي ، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 24.

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المحلل و الأسس التي يعتمدها في التحليل . بصورة عامة سنشير إلي بعض هذه الأنواع :¹

أ / حسب الجهة القائمة بالتحليل

1- تحليل داخلي : وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليل لها.

2 - تحليل خارجي : هذا النوع من التحليل تقوم بإجراه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك و المصارف والغرف التجارية و الصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات و التدقيق

ب / حسب الزمن

1 - تحليل الرأسي

يتم في هذا النوع من التحليل نسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة أكبر فمثلا يتم نسبة المدينين الى الأصول المتداولة أو نسبة الآلات على أصول ثابتة أو الى إجمالي الأصول و هكذا بالنسبة للخصوم هذا فيما يخص قائمة المركز المالي ، أما قائمة الدخل فيتم نسبة أحد البنود الى المبيعات ، ويمكننا استخدام هذا التحليل ايضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل الى المبيعات أوصافي المبيعات كأن تنسب تكلفة المبيعات الى قيمة المبيعات ، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة ، لذلك نجد أن استخدام بمفرده لا يوفر مؤشر جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة .²

2 - التحليل الأفقي

¹ علي خلف عبد الله ، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الإحتراقات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2015 ، ص 56 ، 57.

² علي خلف عبد الله ، مرجع سابق ، ص 57 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعي بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها .وهنا أن كلا النوعين يعتبران هامين و وسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل أنهما يكملان بعضهما البعض .¹

والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه.

ج / حسب الهدف من التحليل²

- 1 - تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .
- 2 - تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل .
- 3 - التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة .
- 4 - التحليل المالي لتقويم الأداء .
- 5 - التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع و مجالات استخدامات .

د / حسب الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الي ما يلي:³

- 1 - التحليل المالي قصير الاجل :قد يكون التحليل رأسيا أو افقيا ، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، ويستفاد منه قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك .

¹ منير محمد شاكر ، المرجع السابق ، ص39 ، 41 .

² وليد ناجي الحياي ، مرجع سابق ، ص 31.

³ مويحي إلياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة الماستر تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 ، ص 6 ، 7.

2 - التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل. و ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها ، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح ، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويل و الاستخدامات .

مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل و مجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها .

المطلب الرابع : القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي

تتمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية ، إذا تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية .و تخضع هذه القوائم للفحص و التدقيق لأغراض التحليل و الوقوف على واقع الأنشطة و الفعاليات نذكر منها ما يلي :¹

أ / **الميزانية المالية :** تعكس الميزانية المالية المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في نقطة زمنية

محددة ، و في غالب الاحيان تكون سنة مالية واحدة. وتحتوي الميزانية على جانب الأصول و جانب الخصوم . إذا أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل و طويلة الأجل ، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية أو التمويل الممتلك (حق الملكية) .

جانب الاصول :

- التثبيثات المعنوية .
- التثبيثات العينية .
- الاهتلاكات .
- المساهمات.
- الاصول المالية .
- المخزونات.

¹ عدنان تايه النعيمي ، مرجع سابق ، ص 24 .

- اصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة) .
- الزبائن و المدينين الاخرين و الاصول الاخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) .
- خزينة الاموال الايجابية و معادلات الخزينة الايجابية .

جانب الخصوم :

- رؤوس الاموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال . مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الاخرى .
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة.
- الموردون والدائنون الاخرون .
- خصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة) .
- المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) .
- خزينة الاموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية .

➤ **الميزانية الوظيفية :** الميزانية الوظيفية هي أداة التحليل المالي تقيم الموارد (عناصر الخصوم) و الاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية (الاجمالية) لتدفقات الايرادات و النفقات ، و ترتب فيها الموارد و الاستخدامات حسب دورتي (التمويل ، الاستثمار) أو الاستغلال¹ .

عناصر الميزانية الوظيفية

- **الدورة الطويلة لتمويل التثبيات**

إن رفع رأس المال أو اللجوء الى القروض يحدد طريقة التمويل في المؤسسة على عدة سنوات .

- رفع رأس المال و الاقتراض يمثل موارد ثابتة .

- تحقيق استثمار يحدد لنا هيكل المؤسسة على المدى الطويل ، حيث الاستثمار يعتبر استخدامات ثابتة.

¹ بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2013 ، ص167.

• الدورة القصيرة للاستغلال

تتمثل في عملية الاستغلال المتعلقة بالشراء ، الانتاج و البيع و الذي تترتب عليها حقوقا على الزبائن و ديونا اتجاه الموردين.

الميزانية الوظيفية المختصرة

يتم اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة انطلاقا من مجاميع الميزانية المحاسبية كما يلي :¹

• بالنسبة لجانب الاصول :

مجموع المبلغ الاجمالي للأصول غير الجارية يمثل الاستخدامات الثابتة.

مجموع المبلغ الاجمالي للأصول الجارية يمثل الأصول المتداولة و تقسم لأغراض التحليل الى :

- أصول متداولة للاستغلال : هي الاصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة (المخزونات ، الزبائن و الحسابات الملحقة ...) .

- أصول متداولة خارج الاستغلال : و هي الاصول الجارية المتعلقة بالنشاط غير العادي للمؤسسة (القيم المنقولة للتوظيف ، الاعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي)

- خزينة الاصول : هي الموجودات المالية المتاحة للمؤسسة في الحسابات البنكية المختلفة والصندوق .

ملاحظة : مجموع الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة يسجل في جانب الخصوم ضمن الموارد الثابتة.

• بالنسبة لجانب الخصوم :

¹ بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، مرجع نفسه ، ص 169.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

مجموع رؤوس الاموال الخاصة يسجل ضمن الموارد الخاصة مع اضافة مجموع الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة لجانب الاصول .

الخصوم غير الجارية : تمثل الديون المالية في الميزانية الوظيفية (اقتراضات لدى مؤسسات القرض) .

الخصوم الجارية : تمثل الخصوم المتداولة و تقسم في الميزانية الوظيفية لأغراض التحليل الى :

- خصوم جارية للاستغلال : و هي الديون غير المالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة (موردو المخزونات ، الضرائب على رقم الاعمال ..) .

- خصوم جارية خارج الاستغلال : وهي الديون غير المالية التي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة (موردو التثبيثات ، الضرائب على نتائج) .

- خزينة الخصوم : تمثل الخزينة السالبة مثل السحب على المكشوف (المساهمات البنكية الجارية) .

الجدول التالي يوضح الميزانية الوظيفية كما يلي :

الجدول رقم (01) : الميزانية الوظيفية المختصرة

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة			الموارد الثابتة		
			الموارد الخاصة		
			الديون المالية		
الاصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
للاستغلال			للاستغلال		
خارج الاستغلال			خارج الاستغلال		
خزينة الاصول			خزينة الخصوم		

100	مجموع الاصول	100	مجموع الخصوم
-----	--------------	-----	--------------

المصدر : بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2013 ، ص167.

ب / قائمة الدخل

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات و المصروفات ، أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة أو خسارة تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات المؤسسة و ما يقابلها من نفقات ، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للمؤسسة أو أنشطة أخرى تحقق إيرادات للمؤسسة . يمكن الاستدلال من كشف الدخل على حجم الأرباح المحتجزة و نسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية.¹

يصنف النظام المحاسبي المالي الاعباء حسب طبيعتها في الصنف 6 (المشتريات المستهلكة ، الخدمات الخارجية ، الخدمات الخارجية الاخرى ، اعباء المستخدمين) من أجل إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة ومن أجل قياس و تحديد مدى مساهمة المصالح المختلفة للمؤسسة (الشراء ، الانتاج) في تكوين النتائج ، يمكن إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف أي وفقا لتقسيم مصالح و أنشطة المؤسسة الى مجموعة أخرى من الاجزاء تمارس أنشطة مختلفة تساهم في تحقيق مهام معينة مثل : الشراء و الانتاج ... كما للمؤسسة وظائف يمكن أن نذكرها على النحو التالي:²

1 / وظيفة الشراء : تشمل مجمل المهام المتعلقة بشراء البضائع و التموينات الاخرى .. ، والتي تحتاج اليها المؤسسة للقيام بنشاطها الاستغلالي العادي .

2 / الوظيفة التجارية : و تشمل كل المهام المتعلقة ببيع البضائع من إعداد الفواتير وتسليم المبيعات للزبائن و الاشهار و البحث عن الزبائن.

3 / الوظيفة الادارية : و تشمل كل المهام المتعلقة بتسيير المؤسسة و التنسيق بين مختلف وظائفها.

¹ عدنان تايه النعيمي ، مرجع نفسه ، ص 25.

² بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، مرجع سابق ، ص 160.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

4 / وظيفة الانتاج : تشمل مجمل المهام المتعلقة بإنتاج المنتجات بداية من استعمال المواد الاولية و اللوازم و انتهاء بتصنيع المنتجات الموجهة للبيع .

الجدول التالي يمثل إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف:

الجدول رقم (02) : اعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الانتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الادارة
ح / 601 الى 608					
ح / 61 و 62					
ح / 63					
ح / 64					
ح / 68					
المجموع					

المصدر : بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2013 ، ص167.

جدول حساب النتائج حسب الوظيفة يأخذ الشكل التالي :¹

الجدول رقم (03) : جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

السنة ن	البيان
	رقم الاعمال كلفة المبيعات
	هامش الربح الاجمالي
	المنتجات العملياتية الاخرى التكاليف التجارية الاعباء الادارية

¹ بلعور سليمان ، مرجع سابق ، ص 148.

	الاعباء العملياتية الاخرى الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
	النتيجة العملياتية
	المنتجات المالية الاعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضرائب
	الضرائب الوجبة دفعها عن النتائج الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	النتيجة غير العادية
	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2013 ، ص167.

من أجل تحديد النتيجة العملياتية يجب تحديد ما يلي : ¹

كلفة المبيعات و يتم حسابها في المؤسسة الانتاجية كما يلي :

كلفة المبيعات = تكلفة انتاج الفترة - تكلفة انتاج المخزون .

أي : كلفة المبيعات = المواد الاولية + مجموع اعباء وظيفة الشراء + مجموع وظيفة الانتاج - تكلفة الانتاج المخزون .

التكاليف التجارية = مجموع اعباء الوظيفة التجارية .

التكاليف الادارية = مجموع اعباء وظيفة الادارة .

إما باقي محتوياته فيتم أخذها مباشرة حسب طبيعتها .

¹ بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، مرجع سابق ، ص 161.

ج / قائمة التدفقات النقدية :¹

هي عبارة عن كشف بالمقبوضات و المدفوعات الخاصة بالمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة . وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية عن القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات في المستقبل .

فالمقرض في الأجل القصير يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير أكثر من اهتمامه بالربحية لتحصيل ديونه قصيرة الأجل . و المستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير أكثر من اهتمامه بالربحية لتحصيل ديونه قصيرة الأجل ، والمستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية لأهميتها في تحديد سعر السهم في السوق .

حيث تأتي أهمية التدفقات النقدية من أن قائمة الدخل تزود بمعلومات عن ربح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، و رقم الربح هذا يكون مبنيا على أساس الاستحقاق و الذي يتجاهل التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من و الى المؤسسة . و لذا لا يعتبر رقم صافي الربح مؤشرا على قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في الاجل القصير .

تعرف قائمة التدفقات النقدية أنها من بين أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية المشتركة موضوع التحليل ، و تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية مع بيان معينة طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا داخلا أو خارجا للمؤسسة .²

يعرف جدول التدفقات الخزينة على أنه جدول يشرح كيفية تغير الخزينة و يظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ، و مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة .³

كما عرفها النظام المحاسبي المالي (SCF) : الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك

¹ فايز سليم حداد ، الادارة المالية ، دار الحامد ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2008 ، ص 40.

² محمد الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 193 .

³ بوشنقير ميلود و اخرون ، مرجع سابق ، ص 136.

المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالي، حيث يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) .¹

جدول التدفقات النقدية هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخداماتها ، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على فعالية التسيير المالي للمؤسسة .²

❖ مكونات التدفقات النقدية

وتتقسم هذه المكونات الى ثلاثة اقسام :

1 - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :³

هي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة ، والتي تشمل ما يلي :

- ✓ صافي الدخل النقدي للفترة .
- ✓ النقد المحصل من العملاء ، أي الناتج من المبيعات .
- ✓ النقد المدفوع للموردين .
- ✓ النقد المدفوع للضرائب .
- ✓ النقد المدفوع على المصاريف المختلفة .

2 - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :⁴

تتمثل في العمليات الخاصة بإقتناء و بيع الاصول و كذلك التوظيفات الأخرى غير المحتواة في العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير و تحصيلها و اقتناء الاستثمارات و التنازل عنها ، مثل استحواذ و بيع الأصول و غيرها من الأصول التي تدخل في العملية الاستغلالية التي تحتفظ بها المؤسسة بهدف استعمالها في إنتاج السلع و الخدمات .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 25 مارس 2009 ، ص 26.

² إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي الادارة المالية ، الجزء الاول ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2011 ، ص 222.

³ محمد الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 198.

⁴ شادولي أيوب ، قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الاداء المالي ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجبالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017 ، ص 11 .

3 - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :¹

تحدد هذه التدفقات من خلال التغيرات التي تحصل عليها في حقوق المالكين و الدائنين ، و تتضمن قائمة هذه التدفقات ، الايراد من بيع أسهم جديدة ، ومقسوم الأرباح لحملة الأسهم ، الايراد من بيع أدوات دين (سندات) طويلة الاجل ، و إطفاء المديونية ، و اعادة شراء الأسهم العادية .

الجدول رقم (04) : يوضح عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
الأنشطة التشغيلية	- مبيعات السلع و الخدمات - الفوائد المستلمة - بيع الاوراق التجارية مقابل النقدية	- مشتريات البضاعة - الرواتب و الاجور - شراء الاوراق التجارية نقدا - الفوائد المدفوعة
الأنشطة الاستثمارية	- بيع الممتلكات و معدات - تحصيل القروض	- شراء ممتلكات و معدات - منح قروض
الأنشطة التمويلية	- إصدار اسهم رأس المال - إصدار سندات	- شراء سندات الخزينة - دفع الديون - دفع حصص الارباح النقدية

المصدر : منير محمد شاكر و اخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 144.

❖ طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين مباشرة وغير مباشرة ، يمكننا من استنتاج نتيجة وحدة من كلتا الطريقتين :¹

¹ عدنان تايه النعيمي ، مرجع سابق ، ص 29 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

1 - طريقة المباشرة : يرتكز هذا النموذج على دورتي الاستغلال و الاستثمار ، اذا يستوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال و يكون ذلك في بداية نشاط المؤسسة و على غير يتم اعتبار دورتي الاستدانة و التمويل ملجأ يتم اللجوء اليه لتغطية العجز ، وعليه فتعتبر المؤسسة تنشط في الاقتصاديات الرأسمالية أين يكون السوق المالية أكثر كفاءة وفعالية .

الجدول التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية وفق طريقة المباشرة :²

الجدول رقم (05) : جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة

السنة المالية ن+1	السنة المالية ن	ملاحظة	
			تدفقات أموال المتتأية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن نتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثنيتات عينية أو معنوية

¹ مجيدي كوثر ،إستخدام جدول التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2017 ، ص 11.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 25 مارس 2009 ، ص 26.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيات مالية المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، يوم 25 مارس 2008 .

2 - طريقة غير المباشرة : تركز هذه الطريقة على الفرق بين النتيجة المحاسبية و صافي التدفقات النقدية ، اذا تقوم هذه الطريقة على النتيجة الصافية مضافا لها أو مخصوما منها التغير في حسابات الأصول و الخصوم المتداولة المتعلقة بالتشغيل ما عدا النقدية و ما يعادلها ، أي تتمثل هذه الطريقة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :¹

- اثار المعاملات دون التأثير في الخزينة .

¹ نسرين فرحات ، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2016 ، ص 57.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

- التدفقات المالية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل ، حيث أن هذه التدفقات تعتمد على الفرق بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، و توفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات الكافية عن التدفقات النقدية لفترات متتالية و تعطيهم القدرة على اجراء تعديلات و تحويلات قوائم المالية لفترات محاسبية .

فيما يلي الجدول التالي يمثل التدفقات النقدية بطريقة غير المباشرة .

الجدول رقم (06) : جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة

سنة مالية N+1	سنة مالية N	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحيات من أجل :</p> <p>- الاهتلاكات و الارصدة</p> <p>- تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>- تغير المخزونات</p> <p>- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الاخرى</p> <p>- تغير الموردين و الديون الاخرى</p> <p>- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			<p>تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن إقتناء تثبيبات</p> <p>تحصيل التنازل عن التثبيبات</p> <p>تأثير تغير محيط الادمج</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار نقدي</p>

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

			تسديد قروض
			تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير اموال الخزينة للفترة (أ +ب + ج)
			اموال الخزينة عند الافتتاح اموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية تغير اموال الخزينة

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، يوم 25 مارس 2008 .

❖ مؤشرات التحليل المالي وفقا لقائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين قائمتي الدخل و الميزانية ، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار و التمويل و التوسع المستقبلي ، فإن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة و اختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية .

1 - مقاييس جودة السيولة المالية

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب من الأمان في انشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية ، و بما أن صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية يمثل الاساس الذي يركن إليه في توفير السيولة ، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب ، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل و كفاءة سياسة الذمم المدينة.و الجدول التالي يوضح أهم النسب التي تقيس جودة السيولة المالية .¹

الجدول رقم (07) : يوضح مقاييس جودة السيولة المالية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
--------	-----------------	-------------

¹ لزر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012 ، ص 122.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية	ما اذا كانت المؤسسة تستطيع توفير نقدية بما يكفي لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية .
نسبة الفائدة المدفوعة	الفوائد المدفوعة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة مؤشرا على مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في تسديد فوائد خاصة بالقروض .
مؤشر التدفقات الضرورية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الديون المستحقة الاداء و مدفوعات و التأجير	

2 - مقاييس جودة الربحية

تساعد قائمة التدفقات النقدية في اعطاء معلومات يمكن بواسطتها التميز بين صافي الدخل العد على أساس الاستحقاق و صافي التدفق المعد على أساس النقدي ، وهذا المقياس يوضح مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ، أي كلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية و جودة الأرباح بينما نجد أنه في حالة تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم إدائها من خلال مقارنة مع المؤسسة المماثلة .فإن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي ثلاث نسب كما يلي :¹

الجدول رقم (08) : يوضح مقاييس جودة الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}$	

¹ منير محمد شاكر ، مرجع سابق ، ص 164،165.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي	<u>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة تشغيلية</u> صافي الدخل	مؤشر التشغيلية النقدية
حيث تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية	<u>جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية</u> صافي المبيعات	نسبة التدفق النقدي

3 - مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة و مقارنتها مع سنوات ماضية لتعرف على مدى كفاءة الادارة في مجال السياسات المالية.¹

الجدول رقم (09) : يوضح مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	<u>للمساهمين النقدية التوزيعات</u> صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها ادارة المؤسسة في مجال توزيع الارباح و مدى استمرار و استقرار هذه السياسة .
نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة	<u>المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات</u> التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية	تقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الاوراق المالية .

¹ محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 165.

تقيس هذه النسبة	الانفاق الرأسمالي الحقيقي	نسبة
الاهمية النسبية	التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل و اصدار السندات و الاسهم	الانفاق
لمصادر التمويل		الرأسمالي
الخارجي في تمويل		
الانفاق الرأسمالي		
المستثمر في حيازة		
الاصول الانتاجية		
الثابتة و تخدم فئتي		
المستثمرين		
والمقرضين عن		
توفير مؤشرات		
لكيفية ادارة اموالهم		
.		

المبحث الثالث : استعمالات و خطوات التحليل المالي

يمتاز التحليل المالي أنه أداة فعالة في المؤسسة مما يوفر معلومات اللازمة للجهة المعنية من مصادر مختلفة ، و هذا ما يجعل التحليل المالي ذو أهمية مميزة ليستفيد منه أطراف مهتمة به ، وذلك باتباع خطوات منتهجة .

المطلب الأول : استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي:¹

1 - التحليل الائتماني : يهدف هذا التحليل الى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض . وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض ، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم .

2 - التحليل الاستثماري : يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي ، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب اهتمامهم على سلامة إستثمارتهم و

¹ ايمن الشنطي ، مرجع سابق ، ص 127.

كفاية عوائدها. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتطلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات .

3 - تحليل الاندماج والشراء : كما هو معروف فأن عملية شراء شركة أو في مجال عملية الاندماج بين الشركات نحتاج إلي قيام بعملية تحليل مالي للمؤسسة المراد شراؤها ، من أجل التعرف على القيمة الحقيقية للمؤسسة ومن أجل معرفة موقع المؤسسة في السوق بالإضافة الى أمور عديدة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المؤسسة و غيرها من أمور.

4 - تحليل تقييم الأداء : هذا النوع هو الآخر من الأنواع المهمة ولعل غالبية الأطراف (الإدارة والمستثمرون و المقرضون) تقوم بهذا النوع من التحليل باعتباره أنه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عديدة كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة أصولها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو وما الى ذلك من خدمات جلييلة يقدمها هذا النوع من التحليل .

5 - التخطيط : يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يستعان به في وضع تصور لأداء المنشأة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المؤسسة وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دورا فريدا في تقييم الأداء السابق أو الأداء المتوقع¹.

المطلب الثاني : مراحل و خطوات التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات و خطوات أساسية ، حيث أن هذه المراحل و الخطوات تختلف من تحليل إلى اخر، حيث يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل ، ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل التالية²:

1 - مرحلة الإعداد و التحضير : هي مرحلة أساسية التي يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكليف ، سواء من أطراف خارجية أو داخلية ، و تكتسب هذه المرحلة

¹ عقل محمد مفلح ، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 234.

² أيمن الشنطي ، مرجع سابق ، ص 138 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران ايجابيا على عملية تنفيذ التحليل المالي و مخرجاتها ،ويقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة :

- ✓ **تحديد الهدف من التحليل :** وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي ، حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل المالي والمعاملة الواجب جمعها .
- ✓ **مدى ونطاق التحليل :** بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى و نطاق التحليل ، أن كان سيشمل تحليله مؤسسة واحدة ، أو مؤسسات أخرى مشابهة ، وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات عدة ؟ وهذا كله سيؤثر يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة و المتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها و إعدادها للتحليل المالي .
- ✓ **تحديد و جمع المعلومات و البيانات اللازمة للتحليل :** يجب على المحلل أن يقوم بجمع كافة المعلومات التي يستخدمها في تحليله ، و كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة . وعلى ذلك يجب على المحلل المالي جمع أكبر قدر من المعلومات المالية و غير المالية و الإحصائية و الكمية ،وان تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل .

2 - مرحلة التحليل : هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات و البيانات بما يخدم أهداف التحليل ، و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية :¹

- ✓ **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات :** تعتبر خطوة مهمة حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي و مساعدته على التركيز في تحليله للوصول الى نتائج دقيقة الفائدة و الأهداف المرجوة ، فيقوم المحلل المالي هنا بإستخدام نموذج القائمة بإجراءات عديدة من ترتيب و تصنيف بعض البنود و هنا تشير المعلومات المالية أنها شكلا من أشكال إعادة التبويب و تصنيف المعلومات كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف و الربط الجيد بين المكونات و العناصر .
- ✓ **اختيار الإدارة الملائمة للتحليل :** يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من أثر هام لنجاح التحليل ، حيث يجب أن يكون هناك تناسق وانسجام بين الأداء المختار وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداء والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

¹ ايمن الشنطي ، مرجع نفسه ، ص 139 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

وهناك أدوات تحليل متعددة من حيث التحليل الرأسي و الأفقي و تحليل النسب و تحليل التعادلالخ، ولكل أداة خصائصها و ظروفها المعينة لاستخدامها و تطبيقها ، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة و أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل .

✓ **تحديد الانحرافات و أسبابها :** و هي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل المالي نتيجة مقارنة بالأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها أو على مؤسسات أخرى منافسة ، حيث تساعد هذه الانحرافات من تمكين المحلل من التعرف على أداء المؤسسة من انحرافات سلبية أو إيجابية ، فيركز المحلل المالي على الانحرافات غير الطبيعية لكي يحدد أسبابها و دراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن من اقتراح حلول مناسبة لمعالجتها .

3 - مرحلة الاستنتاجات و التوصيات : و تعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي ، و لعلاها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات و الإجراءات السابقة من إعداد و تحضير و تحليل .ويتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكاليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات و الحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك ، ويحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الارشادات التالية :¹

✓ البساطة و الوضوح في عرض الحقائق و الاستنتاجات التي توصل إليها التحليل.

✓ الإيجاز و التركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل .

✓ اقتراح الحلول و التوصيات اللازمة .

المطلب الثالث : مصادر معلومات التحليل المالي ونتائجه

تعتبر البيانات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية والرئيسية التي تعتمد عليها عملية التحليل المالي ، حيث لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي و الحسابات الختامية بل لابد لها من

¹ ايمن الشنطي ، مرجع نفسه ، ص.143 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل و بشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على المعلومات اللازمة من مصدرين رئيسيين هما :¹

1 - مصادر داخلية. 2 - مصادر خارجية.

➤ **المصادر الداخلية** : تتضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات و المعلومات المحاسبية و الإحصائية و الإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه ، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية ، تعتبر القوائم المالية و بيانات السجلات المحاسبية أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية حيث تشمل البيانات التالية :

✓ قائمة المركز المالي .

✓ قائمة الدخل.

✓ قائمة التدفقات النقدية .

تعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية ، و إضافة الى هذه القوائم يمكننا اضافة البيانات التالية :

✓ تقرير مدقق الحسابات .

✓ التقرير الختامي لأعضاء مجلس الادارة .

✓ التقارير المالية الداخلية التي تعد لإغراض ادارية .

✓ بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية .

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح و بشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية و تساعد على دقة التحليل و الدراسة في المجالات التالية :²

أولا : الأصول وتشمل :

- **البضاعة** : أسس التقييم ، طريقة تسعير البضاعة المصروفة ، الأصناف الراكدة ، متوسط المخزون.

- **الأصول الثابتة** : القيمة السوقية ، حقوق الرهن عليها .

¹ منير شاكر محمد ، مرجع سابق ، ص 20.

² منير شاكر محمد ، مرجع نفسه ، ص 21.

- البنك : هل يحتوي أرصدة مقيدة أو مجمدة .

- الأوراق المالية : هل هي مسعرة و يمكن بيعها بسهولة ، حقوق الرهن عليها .

- المدينون : فترة الائتمان ، مخصص الديون المشكوك فيها و طريقة حسابها ، متوسط فترة المدينون

ثانيا : الخصوم وتشمل :

- طويلة الأجل : تواريخ استحقاقها ، حقوقها على الاصول الثابتة .

- قصيرة الاجل : شروط الائتمان الممنوحة للوحدة .

ثالثا : التكاليف : و تكون فيها كيفية تجميعها و تصنيفها و توزيعها .

رابعا : الإيرادات : أنواعها و تقسيمها .

➤ المصادر الخارجية :

تعتبر البيانات الخارجية بيانات اضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم و التفسير لنتائج التحليل ، فيستطيع المحلل المالي عليها من مصادر عدة ، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال و هيئات البورصة و مكاتب الوساطة ، بالإضافة إلى البيانات و المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية و المجالات المتخصصة و المكاتب الاستشارية ويمكن ذكرها على النحو التالي :¹

✓ بيانات عن حالة المؤسسة و سمعتها في الأوساط التجارية .

✓ البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة .

✓ الصحف و المجالات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث العلمي.

✓ المراسلات مع العملاء و المجهزين و تأييدات أرصدة المدينون و الدائنون .

✓ المكاتب الاستشارية .

¹ وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2009 ، ص 18.

كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات و المعلومات الاجتماعية و الاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة ، كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الإقتصادي ، والحروب و الكوارث الطبيعية التي تترك آثارا سلبية أو إيجابية على أداء المشروع بشكل عام .

❖ نتائج التحليل المالي

يعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء خارجي أو داخلي و التي تكون على النحو التالي :¹

1 - نتائج التحليل الخارجي : باختلاف المستعمل الخارجي ايضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك خاصة .
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة .
- مقارنة الوضعية العامة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع .

2 - نتائج التحليل الداخلي : كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية :²

- إعطاء الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل .
- إطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية و التموينية و التوزيعية للفترة تحت التحليل .
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، دار المحمدية العامة ، ج1 ، الجزائر ، 1999 ، ص 12.

² ناصر دادي عدون ، مرجع نفسه ، ص 12.

- اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل ، أو توزيع الأرباح ، أو تغيير رأس المال .
- وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة .
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية ، لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة ...) ، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه .

المطلب الرابع : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

لاشك بأن أي مشروع يلد و يتزعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض ، هذه الأطراف تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة و مستوى الحاجة إليها و من الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل قد تكون داخلية من خلال ما تقدمه من معلومات مالية و غير مالية أو منشورة أو غير منشورة للأطراف ، أو قد تكون أطراف خارجية التي غالبا ما يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط ، و هذه الاطراف كما يلي:

أولا : الأطراف الداخلية .ويقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المؤسسة ، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية يختلف نسبيا من المستوى إداري الى اخر ، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها يمكن تقسيمها كما يلي :

1 - الإدارة : و نعني بإدارة المؤسسة ، المستويات المختلفة من الإدارة من مجلس الإدارة ، و المدراء العامون و رؤساء الأقسام ، وكل منها يهتم حسب المهام و المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، إلا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية :¹

- تقييم الأداء في مختلف الأقسام ، و مدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة .
- مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة .
- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع و الانتاج ، والمفاضلة بين البدائل المتاحة .

¹ نعيم نمر داود ، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، 2012 ، ص 14.

2 - الموظفين و العمال : يستفيد العاملون في المؤسسة من التحليل المالي لأغراض التالية :¹

- تقوية الروح المعنوية لدى العمال ، و تقوية ولائهم و وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها .

- إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين وما الى التفاني بالعمل للمحافظة على نجاح أو خروج من حالة الفشل .

- إن إطلاع الموظفين على المركز المالي للمؤسسة يدفع الموظفين لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية .

ثانيا : الأطراف الخارجية

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها ، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها ، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون على اختلاف فئاتهم ، والدائنون التجاريون بالإضافة الى أطراف اخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة ، أو بشكل مباشر ، إلا أن لهم مصالح و اهتمامات بنتائج التحليل المالي و يتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر ، و يمكن تصنيفهم كما يلي :

1 - المستثمرون : بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين ، و هذا يشمل اصحاب رأس المال العامل ، أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم ، حيث يسعى كل منهم في التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا ، و يسعون أيضا في التعرف على العائد على أسهم كل منهم ، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها .²

2 - الموردون : و هؤلاء الذين يقدمون خدماتهم و بضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس السنة على الأغلب ، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة و قدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.

3 - الدائنون : يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة ، وقد يكون الدائن

¹ محمد الصيرفي ، مرجع سابق ، ص 120 .

² نعيم نمر داوود ، المرجع نفسه ، ص 15 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

بنكا أو مؤسسات مالية .لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقرض عندما تحين آجال الاستحقاق. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين .¹

4 - المصارف و شركات التأمين : لدراسة مدى قدرة المؤسسة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط و النمو و سداد الأقساط ، فأن المصارف و شركات التأمين تعتمد بشكل كبير على نتائج التحليل المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بديونها .

5 - سمسرة الأوراق المالية :

يهدف سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي الى التعرف على ما يلي :²

✓ التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة ، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة ، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم .

✓ أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

6 - الحكومة و المؤسسات المختصة : تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي أنها تعكس صورة عن الأداء المالي ، وفي بعض صورها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية و القوانين الخاصة بالأسعار والضرائب ، كما يمكن استخدامها لأغراض البحث و الإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي و الترتيب الائتماني للمؤسسات .³

8 - بيوت الخبرة المالية : تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها ، وتقدم خدماتها بمبادرات في هذه

¹ منير شاكر محمد ، نفس المرجع السابق ، ص19.

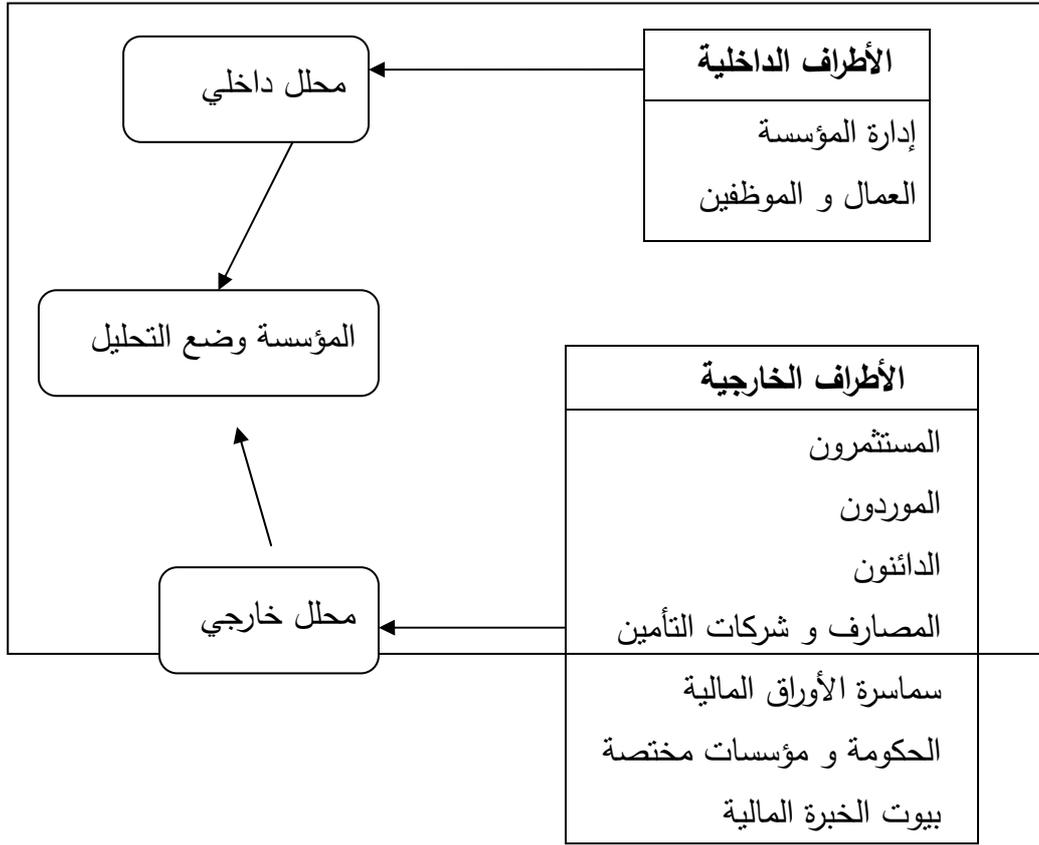
² بوطيبة بن قلاوز أمير ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2016 ، ص 59.

³ زياد رمضان ، أساسيات التحليل المالي ، دار وائل للنشر ط 4 ، عمان ، 1998 ، ص 11.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

الحالات مقابل أجور تتقاضاها و ترتكز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتريية بتلك الخدمات .مما سبق ذكره يمكن توضيح الاطراف المستفيدة من التحليل المالي في الشكل التالي :¹

الشكل رقم (01) : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية



المصدر: بوطيبة بن قلاوز أمير، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، ص 61.

المبحث الرابع : أساليب و أدوات التحليل المالي

يهتم التحليل المالي بدراسة قوائم المالية و تحليلها عن طريق مؤشرات و نسب مالية التي تعد اكثر استعمالا لمعرفة مدى قدرة المؤسسة في تسديد التزاماتها اتجاه الغير .

¹ بوطيبة بن قلاوز أمير ، نفس مرجع سابق ، ص 61.

المطلب الأول : وظيفية ، دور المحلل المالي و خصائصه

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :¹

1 - المظهر الفني : ويعني استعمال المبادئ الرياضية و المالية المعروفة للقيام باحتساب النسب المالية ، و إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم و مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع و بالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى .

2 - المظهر التفسيري : و يهدف إلى القيام بعملية فهم و تفسير النتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بخلفية المؤسسة ، و المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ، التي تكون على النحو التالي :

➤ **خلفية المؤسسة :** وتشمل ما يلي :²

أ - شكلها القانوني .

ب - ملكيتها .

ج - إدارتها .

د - طبيعة نشاطها .

هـ - المنافسة .

➤ **المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة :** ممثلا بما يلي :

أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها .

ب - مركز المؤسسة في الصناعة .

ج - السوق الذي تعمل فيه .

¹ عبد الحليم كراجه و اخرون ، الادارة والتحليل المالي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000، ص 142.

² عبد الرحمان حمزة شمس الدين ، دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 20016 ، ص 16.

د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها.

هـ - القدرة على التكيف .

❖ خصائص المحلل المالي .

للمحلل المالي عدة خصائص متنوعة نذكر منها :¹

1 - أن يكون لطيفا و محبا للآخرين ، و لديه ميل لإنشاء العلاقات معهم .

2 - أن يكون تفكيره منظما و عقله بارعا في تحليل و تصنيف الأشياء .

3 - أن يكون لديه ميل طبيعي للاستفسار عن كل ما يحيط به .

4 - أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات .

5 - أن يكون لديه بعد نظر عند دراسته .

6 - أن يكون لديه رغبة في البحث عن الحقائق .

7 - أن تتصف أحكامه بالأمانة و النضج و الموضوعية .

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة التوازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد الدائمة ، و تمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل . بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة ، و حجم الأصول مع الديون قصيرة الأجل و ما تعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي الأدنى. إلا أن ما يعاب على هذه القاعدة أنها تهمل عامل الزمن خاصة في الجزء السفلي للميزانية المالية ، وإهمال بعض الأخطار التي قد ينجر عنها خسائر يمكن أن تتعرض لها الأصول المتداولة ، و تأخير في تسديد الزبائننظرا للأخطار السابقة و لتغطية هذا العجز من حيث العامل

¹ ايمن الشنطي ، المرجع نفسه ، ص129.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

الزمني يجب تخصيص هامش ضمان ، حيث يقدر هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة و كذا طريقة تسيير أصولها المتداولة ، لذلك تتم زيادة حجم الأصول المتداولة عن حجم الديون قصيرة الأجل ، أي اعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول ، و هذا الهامش ما يعرف ب رأس المال العامل .

1 - رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) FR

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير ، وذلك بتاريخ معين . و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

كما يوضح الشكل التالي :¹

و يحسب رأس المال العامل بأحدى العلاقتين التاليتين :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

في الأجل الطويل :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

في الأجل القصير :

حتى و أن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل ، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان ، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر :²

بالزيادة :

- زيادة الأموال الخاصة و زيادة القروض طويلة الأجل .
- التنازل عن بعض الأصول الانتاجية .

بالنقصان :

- إقتناء أصول انتاجية جديدة.

¹ بوشنغير ميلود ، مرجع سابق ، ص 49 .

² مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 33.

- تسديد القروض طويلة الأجل.
- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

كما يمكن تمييز ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي كالتالي :¹

✓ **رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$** : يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة على المدى الطويل ، وحسب هذا المؤشر فأن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى ، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

إلا أن هذا المؤشر الموجب لا يجب أن تكون قيمته مرتفعة لأن هذا يعني أن المؤسسة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما يتسبب في تجميد الأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة.

✓ **رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$** : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل ، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمولي في المستقبل ، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

✓ **رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$** : في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة ، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

❖ أنواع رأس المال العامل

¹ معوج بلال ، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص ادارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2016 ، ص 91.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة ، و استعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي ، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم ، فسمى رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي إما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية :

➤ **رأس المال العامل الخاص** : يبين مقدار الاموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين عن تمويل الأصول الثابتة ، دون الاستعانة بالقروض طويلة الاجل و الموارد الاجنبية ، و

يحسب بالعلاقة التالية :¹

$$\text{رأس المال الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

➤ **رأس المال العامل الاجنبي** : يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، و المتمثلة في إجمالي الديون ، و هنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ، و أصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة ، و إلتصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض ، بنشاط المؤسسات و أصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل ، و ملجأ تدارك العجز في الخزينة ، يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية :²

$$\text{رأس المال الأجنبي} = \text{مجموع خصوم} - \text{اموال خاصة}$$

➤ **رأس المال العامل الإجمالي** : هو مجموع الأصول المتداولة في دورة الاستغلال ، أي الاصول التي تتداول في أقل من سنة ، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة و يكتب رأس المال العامل الاجمالي بالعلاقة التالية :³

¹ مويحي إلياس ، مرجع سابق ، ص 22.

² مبارك لسلس ، نفس المرجع السابق ، ص 39.

³ نوبلي نجلاء ، إستخدام المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 ، ص 120 .

رأس المال الاجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

2 - احتياجات رأس المال العامل BFR

تدرس احتياجات رأس المال في الأجل القصير و تصبح ديونا قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها ، و تسمى موارد دورة الاستغلال بينما الاصول المتداولة التي لم تتحول سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال ، فالاحتياج في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشر بدورة الاستغلال التي لم تعطى من طرف الموارد الدورية أو احتياجات رأس المال العامل تمثل احتياجات تمويل مكملة و مرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة.¹

الشكل رقم (02) : يوضح الشكل احتياجات الدورة

إحتياجات الدورة					
أوراق قبض	زبائن	سندات توظيف	منتجات تامة	مواد أولية	
احتياجات رأس المال العامل	أوراق دفع	ديون استغلال	ديون شركاء	موردون	ديون مخزونات
<p>احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)</p> <p>—</p> <p>(الدين، قصيدة الاحا، - السلفات المصروفة)</p>					

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

¹ عبد الرحمان حمزة شمس الدين ، ص 34.

احتياجات التمويل = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق

موارد التمويل = الديون قصيرة الاجل - سلفيات مصرفية

و يمكن أن نميز ثلاث حالات التالية :¹

✓ $BFR > 0$: معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة أي المؤسسة بحاجة الى رأس المال لتمويل احتياجاتها.

✓ $BFR < 0$: موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة و يبقى فائض ، و المؤسسة لديها سيولة و لا تحتاج الى رأس مال موجب.

✓ $BFR = 0$: الموارد تساوي الاحتياجات و هي حالة نادرة الحدوث.

3 - الخزينة T

تعرف الخزينة الصافية على انها تمثل ذلك الفائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات و احتياجات رأس المال ، و يعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الاساسي في تسيير السيولة و يظهر هنا التضارب جليا بين السيولة والربحية ، فزيادة في الخزينة يمكن المؤسسة من تسديد مستحققاتها .

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :²

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات المصرفية}$$

أو

$$\text{الخزينة} == \text{رأس المال العامل} -- \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

و تحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية :³

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة دورة الاستغلال} + \text{خزينة دورة الاستثمار} + \text{خزينة دورة التمويل}$$

¹ غطاس سهام ، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015 ، ص 9.

² بوطيبة بن قلاوز أمير ، مرجع سابق ، ص 77.

³ بلعور سليمان ، التسيير المالي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 89.

يمكن أن تأخذ الخزينة بعض الحالات التي تتمثل فيما يلي :¹

أ / **الخزينة الموجبة** : في حالة وجود فائض في الخزينة يجب على المسير المالي أن يوظف الفائض من الاموال ليحقق عائدا للمؤسسة في المدى القصير ، مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة حتى لا تقع في صعوبات التسديد ، لأن الخزينة لابد و أن تتكون من مبالغ ليست كبيرة مقارنة مع الاحتياجات اليومية ، لأنه يتوجب على المسير استثمار هذا الفائض للحصول على عوائد مربحة بدلا من تركها مجمدة في الخزينة .

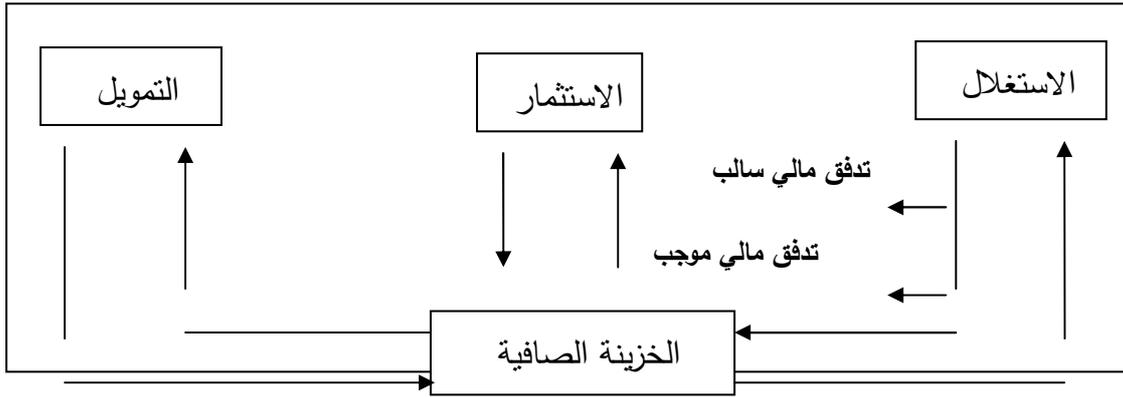
ب / **الخزينة سالبة** : المؤسسة في هذه الحالة تحقق عجز في الخزينة ، يعنى هناك عجز تمويلي لعدم قدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها ، حيث يتطلب من المسير البحث عن موارد اضافية جديدة لتغطية هذا العجز كاللجوء الى قروض بنكية .

ج / **الخزينة معدومة** : في هذه الحالة يكون رأس المال العامل يساوي احتياجاته ، هذه هي الحالة المثلى للمؤسسة ، تعنى بأن المؤسسة حققت توازن مالي حيث أنها تتوفر على سيولة مساوية لقيمة التزاماتها المالية أي لا توجد سيولة مجمدة و لا عسر مالي .

ومن خلال تجزئة الخزينة الاجمالية حسب الدورات الاساسية لنشاط المؤسسة نصل الى العلاقة التالية:

الشكل رقم (03) : يوضح الشكل الخزينة الصافية للمؤسسة

¹ نوبلي نجلاء ، مرجع سابق ، ص 122.



المصدر : بن ساسي إلياس و يوسف قريشي ، التسيير المالي الإدارة المالية ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2006 .

4 - القدرة على التمويل الذاتي و التدفق النقدي

➤ قدرة على التمويل الذاتي

يعبر هذا المؤشر على الخزينة الممكنة من النشاطات الطبيعية و التي تؤثر على الخزينة ، لذا فهو يستبعد المصاريف المحسوبة و التي لا تشكل أي تأثير على الخزينة و هي مخصصات الإهلاكات و المؤونات ، كما يستبعد النفقات أو الإيرادات غير المتعلقة بالفعالية السنوية الطبيعية للمؤسسة ، أي يستبعد العمليات الاستثنائية التي ليس لها تأثير على الخزينة و المتمثلة في فوائض أو خسائر التنازل عن الاصول و تحسب قدرة التمويل الذاتي كما يلي :¹

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك و المؤونات ± فائض أو نقصان قيمة التنازل عن الاصول

¹ بلعور سليمان ، مرجع نفسه ، ص 97.

كما يمكن تحديد القدرة على التمويل الذاتي بطريقة الجمع أو طريقة الطرح كما يلي :¹

1 / طريقة الجمع : وتنص على تحديد قدرة التمويل الذاتي كما يلي :

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة صافية + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات + القيمة الصافية
للاستثمارات المتنازل عنها - نتائج الاستثمارات المتنازل عنها - جزء من اعانات الاستثمارات المحولة
للنتيجة

2 / طريقة الطرح : وتنص على تحديد قدرة التمويل الذاتي بالفرق بين نتائج و التكاليف الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة ، حيث أننا لا نأخذ بعين الاعتبار إلا النتائج و التكاليف التي تؤثر على لخزينة أي تترجم بدخول و خروج للأموال من الخزينة (النتائج التي تحصل عليها و التكاليف التي تنفق) و من خلال هذه الطريقة يتبين بأن التمويل الذاتي هي فائض نقدي ناجم عن نشاط عادي للمؤسسة و تحسب كما يلي :

قدرة التمويل الذاتي = الفائض الاجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال + كل النتائج الخاصة بالاستغلال - كل التكاليف الخاصة بالاستغلال + نتائج مالية - تكاليف مالية + نتائج استثنائية - تكاليف استثنائية - مساهمات الأجراء - ضرائب على الارباح .

➤ التدفق النقدي²

تفرعت المحاسبة و منها المحاسبة المالية و الادارية وأصبح لكل منها هدفه و مفاهيمه و أسسه التي يحقق بها هدفه ، و لذا يختلف مفهوم التدفق النقدي في المحاسبة المالية عنه في المحاسبة الادارية ، فالمحاسبة المالية تدرسه من وجهتي نظر تهتم الأولى منهما بأسس الإثبات في الدفاتر بهدف قياس نتيجة أعمال المؤسسة وتصوير مركزها المالي ، و في هذه الوجة تطبق أساس و مفهوم الاستحقاق و ليس الأساس النقدي في تسجيل عملياتها المالية . وتهتم وجهة النظر الثانية للمحاسبة المالية بقياس و تحليل التدفقات النقدية الفعلية المحققة خلال فترة زمنية ، أما المحاسبة الادارية فتهتم بتقدير و تحليل

¹ بوشنقير ميلود و اخرون ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 129 ، 130.

² أحمد سباعي قطب ، تحليل و نقد القوائم المالية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص 50.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

التدفقات النقدية خلال سنوات زمنية مستقبلية قادمة لتقدير وتحديد صافي التدفقات النقدية لبدليل استثماري معين . وبحسب التدفق النقدي بأحدى العلاقتين التاليتين :

إجمالي التدفق النقدي = النتيجة الاجمالية + الإهلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الاجل

صافي التدفق النقدي = النتيجة الصافية + الإهلاكات + مؤونات الخسائر و الاعباء طويلة الاجل

المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

النسب المالية هي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية و المحاسبية ، وهي تساعد في الاجابة على أسئلة ، حيث يعتبر تحليل النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ويتم التركيز فيه على استقصاء و دراسة قيم العناصر الظاهرة في البيانات المالية و المحاسبية في المؤسسة موضوع التحليل.

• تعريف النسب المالية

هناك عدة تعاريف للنسب المالية نذكر منها :

- ✓ هي علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة ، و أيضا تسمى بالنسب المرجعية و يمكن تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة.¹
- ✓ النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة و منظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.²
- ✓ تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط ز الاخر يمثل المقام ، وتستخدم إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية و التقارير المحاسبية الاخرى.³

❖ نسب السيولة

¹ ايمن الشنطي ، نفس المرجع السابق ، ص 151.

² عدنان النعيمي تايه و آخرون ، مرجع سابق ، ص 83.

³ بلعور سليمان ، مرجع سابق ، ص 67.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

تستعمل نسب السيولة للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل ، و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الاجل ، أي أنها تهدف الى تحليل و تقييم مركز رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره .

و تقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب الأربع :

➤ **نسبة السيولة العامة** : توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الاجل ، هذه النسبة يجب ألا تقل عن 1 وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة ، وذلك يدل على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد و من المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كنسبة كلما انتفعت هذه النسبة ، كلما تعتبر مؤشرا علميا لأنها تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ما يلي¹:

➤ **نسبة السيولة الجاهزة** : توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل ، و تقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون ، وعليه فهي تبين للمؤسسة إذا كان بإمكانها تحصيل على ذمم أو مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الاجل كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة الى سيولة

دو نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل) × 100

نسبة السيولة المختصرة: تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق دون اللجوء إلى بيع مخزونها ، أي هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى السيولة التامة ،

¹ منير ابراهيم هندي ، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي و تقييم الاداء ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011 ، ص 148 .
² بوشنقىر ميلود و اخرون ، مرجع سابق ، ص 38 .

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

ولكي تكون مثالية لا بد لها و أن تكون محصورة في المجال التالي : $0.3 >$ نسبة السيولة المختصرة < 0.5 وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}) / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

❖ نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ، و يكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر ، إذا أن التمويل بإستخدام الاقتراض قد يؤدي الى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية ، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل غير انه هناك بعض المخاطر الاخرى التي قد هو تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة الامر الذي يحرق بها في عدم تسديد الفوائد و فوائدها مما يجعل هذا الامر الى افلاس المؤسسة .²

➤ **نسبة التمويل الخارجي :** و تسمى ايضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية ، و هي نسبة مرافقة للنسبة السابقة ، وهي مقارنة موجودات المؤسسة و المتمثلة في الأصول بمجموع الديون ، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة و لو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات ، و تصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

➤ **نسبة التمويل الدائم :** تشير هذه النسب الى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ، فهذه النسبة تعتبر صياغة اخرى لرأس المال العامل ، أو ما يسمى بهامش الامن ، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا ، فهذا يدل على أن

¹ يوسف قريشي و آخرون ، التسيير المالي الإدارة المالية ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2006 ، ص 116.

² اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 ، ص 52.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الاجل و تكون المؤسسة فيه قد اخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الخصوم ، وتحسب نسبة التمويل الدائم كما يلي :¹

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة الصافية}) \times 100$$

➤ **نسبة التمويل الخاص :** و تعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، و إذا كانت هذه النسبة < 1 يعني أن مؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها خاصة أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، إما إذا كانت > 1 دليل على أن المؤسسة تستعمل الاموال الخاصة و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الاجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن ، و تكتب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

➤ نسبة الاستقلالية المالية

تشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها ، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، وعليه يجب أن تكون هذه النسبة تتراوح ما بين (1 و 2) تفوق 2 كلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون ، اما إذا كانت النسبة صغيرة و أقل من 1 فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة ، وتحسب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الاموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100$$

¹ مبارك لسلس ، نفس المرجع السابق ، ص 46.

❖ نسب الربحية

تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ، و نسبة الربحية تمثل المردودية المتأتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة ، و قياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة ، و هي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها ، وندرج بعض نسب الربحية :¹

➤ **نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة ، و بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الاصول الثابتة و الاصول المتداولة من نتيجة إجمالية ، فالعبرة ليس في ضخامة الاصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه

$$^1 \text{نسبة ربحية الاصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

➤ **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة ، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك) ، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية . وتمثل اهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين ، و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت اهمية و جاذبية اسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الاسهم و السندات ، و تكتب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة ربحية الاموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الاموال الخاصة}) \times 100$$

إن ارتفاع نسبة ربحية الاموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليل على تحسين ربحية الدينار الواحد من المبيعات و هو مبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج

أو التسويق.¹

¹ مبارك لسلسوس ، نفس المرجع السابق ، ص 51 .

➤ **نسبة ربحية النشاط** : تمثل النسبة مردودية رقم الاعمال ، او ما تقدمه الوحدة النقدية ربح فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة ، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية ، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الاعمال و تتبخر معها الأرباح ، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في ادارة كل من رقم الاعمال و الأعباء الكلية ، وتكتب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الاعمال السنوي}) \times 100$$

➤ **المردودية الاقتصادية والمالية** : المردودية الاقتصادية بتقييم ما إذا كانت عملية استثمار تولد تكلفة بالنسبة للمؤسسة أو أنها تحقق فائض ، لذلك تقيس المردودية الاقتصادية فعالية وسائل الانتاج المستخدمة في إطار نشاطها ، و تتمثل تلك الوسائل التي تسمى أيضا الاصل الاقتصادي في استثمارات الاستغلال و الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال ، ويقارن هذا الاصل بنتيجة الاستغلال ، و تحسب المردودية الاقتصادية كما يلي :²

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} / (\text{الديون} + \text{الأموال الخاصة})$$

تقيس المردودية المالية العائد الذي يعود لمساهمي المؤسسة ، و يتعلق الأمر بإرجاع النتيجة الصافية أي زيادة الثروة خلال مدة الى مساهماتهم في بداية المدة و هي قدرة الاموال الخاصة على توليد فائض بعد مكافأة الاموال المقتضية من تخصيص حصة لتحدد رأس المال المنتج ، تحسب المردودية المالية كما يلي :

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

¹ صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر ، شهادة ماستر اكايمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، 2013، ص 24.

² محمد حافظ بوعابة ، دراسة خصوصيات الهيكل المالي و تحليل المردودية لمقاولات البناء و الأشغال العمومية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2011، ص 24.

❖ نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لقياس سرعة تحول بعض الحسابات في المؤسسة الى مبيعات أو نقد ، وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة من حيث انها تقيس سيولة المؤسسة و كفاءتها في ادارة ذممها المدينة و ادارة مخزونها ، وفيما يلي النسب الآتية :¹

1 - معدل دوران المخزون : تعكس هذه النسبة عدد المرات التي يتم فيها التداول كل دينار مستثمر في المخزون خلال الفترة من تاريخ شراء المخزون حتى تاريخ بيعه ، حيث تقيس هذه النسبة السرعة التي يتم بها تحويل المخزون الى مبيعات أو مدى قدرة البضاعة في المخزون على توليد المبيعات ، مع الاخذ بعين الاعتبار أن معدل دوران المخزون المنخفض يدل على أن هناك موارد معطلة بمؤسسة ، فمقابل اذا ارتفع بشكل كبير فإنه ينذر بإحتمال نفاذ المخزون و تعطيل الخطوط الانتاجية .
و يحسب معدل دوران المخزون كما يلي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة البضائع المباعة} / \text{متوسط المخزون})$$

2 - متوسط فترة التحصيل : إن فترة التحصيل تقيس جودة حسابات الذمم عن طريق قياس سرعة التحصيل ، فإذا كانت فترة التحصيل قصيرة ، فإن ذلك يعكس جودة تلك الحسابات و يعني أنه يتم تحصيلها بسرعة ، أما إذا كانت فترة التحصيل طويلة فإن ذلك يعني أن المؤسسة تنتظر مدة طويلة لتحصيل ديونها ، وقد يعني طول فترة التحصيل أن المؤسسة تتبع شروطا سهلة في منح الائتمان التجاري لزملائها ، وتحسب متوسط فترة التحصيل على وفق الصيغة الآتية :²

$$\text{فترة التحصيل} = (360 / \text{معدل دوران المدينين})$$

¹ فايز سليم حداد ، مرجع سابق ، ص 70.

² هلا بسام عبد الغضين ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية، غزة ، 2004 ، ص 46.

3 - **معدل دوران الذمم المدينة** : يشير وجود الحسابات المدينة (العلاء و أوراق القبض) في الميزانية العامة الى اعتماد الادارة لسياسة البيع بالأجل ، وفي الحقيقة فأن الادارة تفضل دائما سياسة البيع النقدي ، ولكن التعذر في تحقيق هذه الرغبة يجعلها تميل الى سياسة البيع بالأجل مع اهتمامها بحصر و تحديد العلاء الذين تتعامل معهم ، و كذلك تواريخ تحصيل قيم هذه المبيعات . ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الذمم المالية} = (\text{رقم الأعمال} / \text{العلاء} + \text{أوراق القبض})$$

إذا كان هذا المعدل منخفض ، قياسا بمعيار المقارنة الى تدهور سيولة الحسابات المدينة و الناتجة عن ضعف أداء الادارة في عملية التحصيل ، وكذلك عدم قدرتها في منع تحوي جزء من الحسابات المدينة الى ديون معدومة ، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة¹.

4 - **دوران الموجودات الثابتة** : يعكس هذا المقياس الطاقة المستخدمة إذ يوضح دوران الموجودات الثابتة مدى استخدام الشركة للمعدات و الآلات ، أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات الطويلة الأجل . وعليه فإن ارتفاع الدوران أو زيادته يعكس كفاءة استخدام الموجودات الثابتة ، ويحسب الدوران على وفق

$$\text{معدل الموجودات الثابتة} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة})$$

الآتي :

5 - **معدل دوران إجمالي الموجودات**

تبين هذه النسبة مدى فاعلية مبيعات المؤسسة الاقتصادية على توليد العائد مقابل العائد المتحقق من توظيف الأصول الكلية و يبين مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها و كما يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمبيعات ، و تحسب هذه النسبة على وفق الآتي¹:

¹ اليمين سعادة ، مرجع سابق ، ص 50 .

معدل دوران إجمالي الموجودات = رقم الاعمال / مجموع الاصول

المطلب الرابع : مزايا و محددات النسب المالية

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الادب المحاسبي ، وتتسأ مشكلة الحجم عند مقارنة الارقام المحاسبية و المؤشرات المالية للشركات يوجد بينهما تباين كبير في الاحجام و تجاهل مشكلة الحجم يؤدي الى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل ، لأن الكثير من الارقام المحاسبية و المؤشرات المالية للشركات المتباينة الاحجام غير قابل للمقارنة .

وبشكل عام تعتبر النسب المالية أداة تحليلية مفيدة إذا كان ذلك ممكنا. وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية :²

1 - النسب المالية معنية فقط بالأرقام و العوامل ذات الطابع الكمي و لا تقيس العوامل النوعية و التي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المؤسسة الاقتصادية .

2 - النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تلجأ الإدارة الى اتخاذ إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية .

3 - تتأثر النسب باختلاف الطرق المحاسبية ، فمقارنة النسب المالية للشركات تتبع إجراءات و طرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل ، لأن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير قابلة للمقارنة .

4 - خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة و ذلك لأن القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية.

¹ نور عبد الرزاق ، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد التاسع عشر ، 2012 ، ص 117.

² محمود الخلايلة ، التحليل المالي باستخدام البيانات المالية ، ط 2 ، الاردن ، 1998 ، ص 46 .

5 - الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن على وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الفصل الأول :.....الاطار النظري لتحليل المالي

مما سبق في دراستنا في الفصل الاول حيث يعتبر التحليل المالي أداة لتقييم و تشخيص أداء المؤسسة ، وذلك من خلال التعرف على أهم السياسيات المالية التي تتبعها ، فالتحليل المالي يعتمد على النسب و المؤشرات المالية لاعطاء معلومات اكثر دقة ، وهو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية التي تستخدم كأسلوب لاتخاذ القرار الصائب والسليم لتمكين المؤسسة من تحسين وضعية المالية ، حيث يعتبر القرار أمر ضروري داخل المؤسسة ليتمكن من مراقبة نشاط المؤسسة .

شكر و عرفان

قال تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "

بداية الحمد لله الذي أنعم علي ووفقني إلى هذا العمل المتواضع

فلك الحمد يا ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة " غضاب رانية " رعاها الله وحفظها

على جمال صبرها وحسن معاملتها وتوجيهاتها

وما قدمته لي من مساعدات ونصائح لإنجاز هذا البحث في أتم صورة وأبهى شكل

قدمتي وأدامكي الله وفية للعلم.

كما لا أنسى أن اشكر كل مسيري وعمال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – أوماش –

على تعاونهم معي في إنجاز هذا البحث.

و لا أنسى تقديم كل تشكراتي لجميع الأساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة

وأشكر كل من قدم لي مساعدة ولو بكلمة طيبة

و أرجو أن أكون قد وفقت ولو بقليل في مذكرتي هذه.

الخاتمة :

يعتبر التحليل المالي امر ضروري لا بد منه داخل المؤسسة ، فهو أداة فعالة يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات اللازمة من أجل الوصول الى الهدف المنشود و لقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية وصورة بالغة ، حيث يمكن المحلل المالي بالاعتماد على بعض أدوات التحليل المالي من خلال حساب أهم المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لمعرفة سير المؤسسة و معرفة نقاط الضعف لمعالجتها و نقاط القوة التي تركز عليها المؤسسة لدعمها .

فقد تم من خلال هذا البحث على التركيز على التدفقات النقدية في المؤسسة التي تنقسم الى ثلاثة أقسام ، أنشطة استثمارية و أنشطة تمويلية و أنشطة تشغيلية فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية و توفر المعلومات و تمنح مستخدمي القوائم المالية نظرة دقيقة من خلال درجة السيولة التي تعتمدها المؤسسة.

نتائج البحث :

- يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة لوضعية المالية للمؤسسة.
- يمكن التحليل المالي من معرفة نقاط الضعف و القوة للمؤسسة و ذلك من خلال النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي .
- يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .
- التحليل المالي يمنح مستخدمي القوائم المالية من اعطاء قرار الصائب .

التوصيات :

- من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا نقوم ب اعطاء بعض التوصيات :
- الزامية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار التمويلي.
- ضرورة توعية متخذو القرار بشأن التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار .
- تأهيل متخذو القرارات ليتمكنوا من زيادة في الكفاءة و من معالجة المواقف الادارية التي تستصعب عليهم .

سورة التوبة

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها و إلى التي لن أستطيع أن أوفي في حقها مهما قدمت لها ، أغلى إنسانة في العالم أمة الحبيبة حفظه الله و رعاها.

إلى من عمل بكدي في سبيلي وعلمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي رحمه الله في

جنات الأبرار و جعل قبره روضة من رياض الجنة .

إلى كل الأهل و الأقارب من قريب أو من بعيد.

إلى رفقاء دربي الذين كانوا بمثابة الأخوة زملائي و أصدقائي أشرف ، يوسف ، بوبكر ، عمر ،

شمسو ، سيف وسرور ، زكرياء أوراغ ، هشام ، ياسين ، ايمان ، مريم ، صفاء ، العطرة ، حليلة .

و أخص بشكري و امتناني لأساتذتي الأفاضل طول المشوار الجامعي دون أن أنسى الطاقم الإداري

بالكلية .

قائمة المراجع

الكتب

1. النعيمي عدنان تايه و آخرون ، الادارة المالية ، عمان ، دار المسيرة ، 2007.
2. أيمن الشنطي ، مقدمة في الادارة و التحليل المالي ، دار البداية ، عمان ، 2007.
3. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي الادارة المالية ، الجزء الاول ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2011.
4. أحمد سباعي قطب ، تحليل و نقد القوائم المالية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2014.
5. أكبر عمر محي الدين الجباري ، التمويل الدولي ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الاردن 2009.
- 6 - احمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2008.
- 7 - احمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2003 .
- 8 - بوشنقير ميلود و اخرون ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
- 9 - بن لعور بوعلام و العزازي محمد ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2013 ،
- 10 . بلعور سليمان ، التسيير المالي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015.
- 11 - حسين بلعجوز ، المدخل لنظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بن عكنون 2010 .
- 12 - خليل محمد العزاوي ، إدارة اتخاذ القرار الاداري ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، 2006
- 13 - زياد رمضان ، أساسيات التحليل المالي ، دار وائل للنشر ط 4 ، عمان ، 1998 ،

- 14 - سيد صابر تغلب ، نظم و دعم اتخاذ القرارات الادارية ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2011.
- 15 - سيد الهوارى ، الادارة المالية منهج اتخاذ قرارات ، توزيع مكتبة عين الشمس و المكتبات الكبرى مصر ، ط 6 ، 1996
- 16 - شهرزاد محمد شهاب موسى ، القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط ، دار صفاء ، عمان ، 2010 ،
- 17 . علي خلف عبد الله ، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الإنحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2015،
- 18 . عقل محمد مفلح ، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006
- 19 . عبد الحلیم كراجه و اخرون ، الادارة والتحليل المالي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000
- 20 . علي خلف حجاجه ، اتخاذ القرارات الادارية ، دار قنديل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016.
- 21 - عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و ادارة المؤسسات المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007
- 22 - عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الادارة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007.
- 23 - فايز سليم حداد ، الادارة المالية ، دار الحامد ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2008.
- 24 . منير شاكر محمد ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، ط2 ، عمان ، 2005
- 25 - محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، دار وائل للنشر، ط2 ، عمان ، 2006
- 26 - حمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2014
- 27 - مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004

- 28 . منير ابراهيم هندي ، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي و تقييم الاداء ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2011.
- 29- محمود الخلايلة ، التحليل المالي باستخدام البيانات المالية ، ط 2 ، الاردن ، 1998.
- 30 . منى عطية خزام خليل ، الإدارة و اتخاذ القرار في عصر المعلوماتية ، ابو الخير للطباعة و التجليد ، الإسكندرية ، 2009.
- 31 - ميثم صاحب عجام ، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002.
- 32 - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، الجزء الأول ، 1999 .
- 33 . نعيم نمر داوود ، التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، 2012.
- 34 . هيثم محمد الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، 2000.
- 35 - وليد ناجي الحيايى ، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.
- 36 . ياسين كاسب الخرشة و اخرون ، أساسيات في الإدارة المالية ، دار المسيرة ، ط2 ، عمان ، 2015 .

المذكرات والرسائل الجامعية

- 1 - اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009.
- 2 . بوطيبة بن قلاوز أمير، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس

3 . أحلام مخبي ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007

4 . إلياس غقال ، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة لدى تشغيل الشباب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009.

5 - رندة فراخ ، مصادر التمويل الحديثة و اثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، 2014.

6 - شادولي أيوب ، قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الاداء المالي ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجبالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2017.

7 . صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر ، شهادة ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، 2013.

8 . عبد الباقي بضيف ، تأثير المخاطر المالية على الاداء المالي للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية كمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014.

9 - عبد الرحمان حمزة شمس الدين ، دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 20016

10 . غطاس سهام ، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015

- 11 - قساوي أحلام ، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية ، مذكرة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016.
- 12 . لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012.
- 13 - معوج بلال ، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص ادارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2016.
- 14 - محمد حافظ بوغابة ، دراسة خصوصيات الهيكل المالي و تحليل المردودية لمقاولات البناء و الاشغال العمومية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011.
- 15 . مجيدي كوثر ، إستخدام جدول التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017.
- 16 . مويحي إلياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة الماستر تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.
- 17 . نوبلي نجلاء ، إستخدام المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015..
- 18 - نسرین فرحات ، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2016
- 19 - هلا بسام عبد الغضين ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية، غزة ، 2004.

20 . هاني منور ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبية ، تخصص محاسبة و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017.

المجلات

1 . نور عبد الرزاق ، التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد التاسع عشر ، 2012.

القوانين و المراسيم

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 25 مارس 2009.

تمهيد

منذ أن أصبحت الجزائر سيدة نفسها ومسؤولة عن تسيير شؤونها الإقتصادية، والاجتماعية والسياسية قامت بعدة إصلاحات في شتى المجالات وكان آخرها وضع النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ليسهل عمل الشركات العامة والخاصة مع شركات أخرى في الدول الأجنبية الذي كان قبل هذه الفترة صعبا نوعا ما ومن بين الشركات الخاصة نجد شركة المطاحن الكبرى للجنوب التي سنأخذها كحالة تطبيقية لدراستنا هذه.

حيث سننتقل في هذا الفصل إلى الجانب النظري للمؤسسة في المبحث الأول أما المبحث الثاني سنتناول دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

أولاً: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب استثماراً خاصاً ، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة "SARL" برأس مال يقدر بـ: 135 مليون دينار، وهي شركة جزائرية إماراتية موقعها الجغرافي بلدية أوماش ، دائرة أورلال، ولاية بسكرة. هذه البلدية مشهورة بالنشاطات الصناعية ومحاذية الطريق الوطني رقم 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها وكذلك خط السكة الحديدية. بجانبها تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية القمح بنوعيه (اللين والصلب).

ولقد تم التحويل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم

(SPA) حيث تم رفع رأس المال الاجتماعي ليصل إلى 300 مليون دينار، في 04 جوان 2007.

تبلغ المساحة الإجمالية للمؤسسة بـ: 54 225 م² حيث تمثل المساحة المغطاة 4 920 م² مقسمة بين وحدتي السميد والفريضة ووحدة الكسكس بـ: 2 850 م² ، 2 070 م² على التوالي.

تحتوي المؤسسة على أربع وحدات هي وحدة إنتاج السميد والفريضة وهي الوحدة الرئيسية ، والوحدة الثانية هي وحدة الكسكس ونشاطها هو إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط والرقيق ، أما الوحدة الثالثة فهي وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه الصلب واللين بالدرجة الأولى وذلك لهدفين أساسيين:

- التنازل عن طريق الوحدات لوحدة السميد والفريضة.

- من أجل بيعه في السوق الجزائرية.

أما الوحدة الرابعة فهي وحدة صوامع تخزين الحبوب و هي قيد الإنجاز وعند نهاية الأشغال ستكون الوحدة مجهزة أيضا بالعتاد الخاص بتفريغ البواخر ، الشحن ، التخزين وتحويل الحبوب ، وتتواجد هذه الوحدة بميناء جن جن بجيجل ، حيث يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب في أفريقيا عند دخوله حيز الاستغلال و يبلغ عدد هذه الصوامع 18 صومعة بطاقة تخزين 160 000 طن ، ومساحة مغطاة للتخزين بـ: 25 000 طن في المرحلة الأولى ، وبرمجت توسعته في مرحلة ثانية وذلك بإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تقدر بـ: 80 000 طن ومساحة مغطاة تقدر بـ: 25 000 طن، و تتربع صوامع التخزين على مساحة تقدر بـ: 9.6 هكتار مؤجرة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء "جن جن".

كانت بداية أشغال إنجاز المؤسسة على مراحل ثم بعد ذلك تلتها مرحلة الدخول الفعلي في عملية الإنتاج ، حيث بدأت وحدة الإستيراد والتصدير العمل في 2000 ، وذلك باستيراد القمح الصلب واللين وبيعه في السوق الوطنية وذلك بهدف تهيئة الأرضية الصلبة للوحدات الأخرى و التعريف بالمؤسسة في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعد في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية

الأشغال لوحدة السميد والفرينة كان في أكتوبر من سنة 2000 وكانت نهاية الأشغال في جويلية من سنة 2002 أما الإنتاج الفعلي لمنتج السميد والفرينة كان في مارس عام 2003 كانطلاق فعلي ومستمر.

أما فيما يخص وحدة الكسكس فقد كانت بداية الأشغال في سبتمبر من سنة 2001 وانتهت في ديسمبر من عام 2002 ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر من سنة 2003. أما وحدة صوامع التخزين فلا تزال في مرحلة الأشغال حتى الوقت الحالي.

ثانيا: أهمية وأهداف المؤسسة

1- أهمية المؤسسة:

إن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، وتتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس بها المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة.

ويمكن تجسيد أهمية المؤسسة في النقاط التالية:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك.
- تلبى المؤسسة جزءا كبيرا من حاجات السوق.
- توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي المتميز الذي يمكن المؤسسة من الاتصال بمناطق عديدة .

2- أهداف المؤسسة:

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وحتى تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المنتجات الأخرى، و حتى يتسنى لها جذب المستهلك و دفعه لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها و تتمثل فيما يلي:

- العمل على تلبية حاجات السوق من المنتجات الغذائية.
 - وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
 - ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها.
 - وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
 - تخفيض التكاليف بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.
 - توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.
- من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وقد سطرت أهدافا طويلة و أخرى قصيرة الأجل ركزت من خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة والمستهلك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

بعد تعرضنا إلى تعريف الوحدة في المطلب السابق سنتطرق في هذا المطلب إلى الجانب التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

أولاً: التعريف بالجانب التنظيمي لوحدة السميد والفرينة

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من المؤسسات المتوسطة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح ، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة السميد والفرينة الوحدة الرئيسية في المؤسسة.

والهيكل التنظيمي للمؤسسة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة حيث تشترك باقي الوحدات مع هذه الوحدة في أغلب المديريات والمصالح، كما يقدر عمال المؤسسة بـ 187 عاملا موزعة على مختلف المصالح كما يلي :

الإدارة: عاملان

الأمانة : عاملان

العلاقات البنكية والخارجية : عاملان

الإدارة العامة : 4 عمال

الإنتاج : 98 عامل

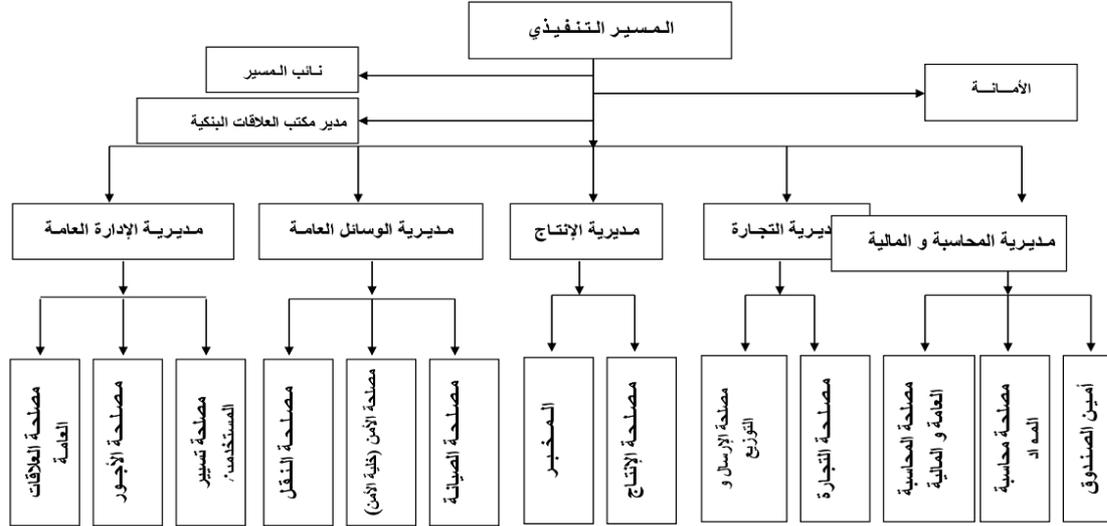
التجارة : 25 عامل

المالية و المحاسبة: 9 عمال

الوسائل العامة : 45 عام

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب اوماش



ثالثا: التعريف بمديريات ومصالح وحدة الدقيق والفريئة

1- **المسير التنفيذي:** وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات

المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2- **نائب المسير:** يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف

على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

3- مكتب العلاقات الخارجية والبنكية: وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها الأجانب " مجموعة

الغريب للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة"، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والمرددين الأجانب مقره الجزائر العاصمة.

4- الأمانة العامة: مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر و الوارد، و كذا استقبال

العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح. وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

5- مديرية الإنتاج: تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج ومراقبة نوعية المنتج. وتندرج تحت هذه المديرية المصالح التالية:

• **المخبر:** تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من طرف الموردين وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا من أجل:

- احترام مواصفات مراقبة الجودة، و كذا متابعة المادة الأولية عند وصولها.

- إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة

- إمكانية التخزين.

كما أن هناك تحاليل أساسية منجزة على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهي:

- تحديد نسبة رطوبة القمح وذلك لدراسة إمكانية تخزينه (نسبة امتلاك الماء).

- الوزن النوعي (القمح بنوعيه).

- تحديد نسبة امتصاص الماء وهذا بالنسبة للدقيق.

- نسبة المواد المعدنية.
- نسبة الجلوتين.
- تحديد نسبة الشوائب من القمح اللين والصلب (تربة، أوساخ، فيروس، تعفن...).
- بعد القيام بالتحاليل التي تستدعيها مواصفات الشراء ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه. كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول بها.
- **مصلحة الإنتاج:** تشرف على السير الحسن للإنتاج من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:
 - استقبال المادة الأولية.
 - تحضير و تنظيف القمح بنوعيه لطحنه.
 - استقبال الأكياس.
 - تخزين و تصريف المنتج.
 - الصيانة الوقائية والفنية.
 - تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.
- يتابع مدير الإنتاج كل مراحل الإنتاج، وتستمر مراقبة كل مرحلة مراحل الإنتاج حتى الوصول إلى المرحلة النهائية بحيث يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة النوعية مرة ثانية.

6- مديرية التجارة : وتشمل المصالح التالية:

- **مصلحة التجارة:** يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها:

حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولوية لأن الطلب يفوق حجم الإنتاج، إذ تقوم المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية حيث يوضع في سجل الطلبيات يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للعميل، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلبيات، وتقوم أيضا باستقبال الزبائن، وكذلك تحديد نوعية الزبون ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي .

- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.

- وصل طلبية فارغ مع الختم.

- نسخة من شهادة الميلاد.

- تصريح شرفي.

- نسخة مستخرجة من السجل التجاري.

- وصل استقبال.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات. إذ يشرف رئيس المصلحة على هذه العمليات أما الأعوان فإنهم يشرفون على عمليات البيع ومتابعة حقوق المؤسسة لكل عميل وكذلك تحرير الفواتير والقيام بالحسابات الخاصة بكمية المنتجات التي خرجت من المخزن يوميا ثم تقديم تقرير شهري لمصلحة المحاسبة مصحوبا بنسخ عن الفواتير المحررة خلال الشهر.

• **مصلحة الإرسال و التوزيع:** تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة حيث تبدأ المهام من المصلحة التجارية

التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالعملاء، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل البيع إلى

مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضح فيه خروج

البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها، كما يمكن تلخيص مختلف الوصولات المستعملة فيما يلي:

- وثيقة تثبت إيداع المبلغ، تسلم من عند أمين الصندوق (وصل الدفع) Bon de versement.
- وثيقة تثبت قيمة مبلغ التسديد، تسلم من عند مصلحة التجارة (وصل التسديد) Bon à payer.
- وثيقة تثبت أن هذا العميل باستطاعته استلام البضاعة المسجلة Bon d'enlèvement.
- وثيقة تثبت بأنه استلم البضاعة (وصل الاستلام) Bon de livraison.
- وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة (وصل الخروج) Bon de sortie.
- وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط وهي تثبت كم دفع نقودا وكم أخذ بضاعة (كشف العملاء) Fiche client-الفاتورة-

7- مديرية المحاسبة والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها:

- مصلحة المحاسبة العامة و المالية: تقوم بالمهام التالية:
 - التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية.
 - إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.
 - تسيير جميع العمليات المحاسبية.
 - العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية.
 - تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخرينة.
 - متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة.

- مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

• **مصلحة محاسبة المواد:** تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف

المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.

• **أمين الصندوق:** يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال و قبض المداخيل

النقدية للمؤسسة.

8- **مديرية الوسائل العامة:** تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل

نقل، عتاد، معدات ..) وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة،

وتتدرج تحتها المصالح التالية:

• **مصلحة الصيانة:** وتهتم هذه المصلحة بصيانة و مراقبة كل تجهيزات الإنتاج، ووسائل النقل والتجهيزات

الخاصة بالمؤسسة.

• **مصلحة الأمن (خلية الأمن):** مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، وتقوم كذلك بتسجيل دخول

وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل

الحمولة المشتراة.

• **مصلحة النقل:** وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وإيصال الطلبيات إلى العملاء ونقاط البيع

وكذلك نقل عمال المؤسسة.

9- **مديرية الإدارة العامة:** تحرص هذه المديرية على تطبيق القوانين وضبطها وتتدرج تحتها مصلحتين:

- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال وتطبيق القانون وتراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، وبالتالي فان هذه المصلحة مختصة بشؤون العمال من ملفات التشغيل والتسريح وكذا عقود التشغيل و مراقبة العمال من حيث الغيابات.
- **مصلحة الأجور:** تحرص هذه المصلحة على إعداد الأجور من حيث تحديدها وحسابها، وإعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.
- **مصلحة العلاقات العامة:** وتعمل هذه المصلحة على القيام بجميع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري...إلخ.

المطلب الثالث: توصيف الجانب الإنتاجي لوحدة الدقيق و الفرينة بالمؤسسة محل الدراسة

أولاً: تجهيزات الإنتاج

تعتبر وحدة السميد والدقيق من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية فروع الرياض " سطيف".

تتميز تجهيزات الإنتاج " المطحنة " بالعصرنة والحداثة فهي من ماركة عالمية من مؤسسة (BULHER) السويسرية والتي تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب في العالم، وتقدر طاقة الإنتاج النظرية لمطحنة السميد بـ 220 طن/يوم، أما الطاقة النظرية لمطحنة الدقيق فهي 330 طن/اليوم، مع الإشارة إلى أن الطاقة الحالية النظرية للطحن والتي تقدر بـ 550 طن/يوم قابلة للتوسع إلى 1000 طن/يوم.

ثانياً: تشكيلة منتجات وحدة السميد والفرينة

لقد دخلت وحدة السميد والفريئة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات، تضم كل واحدة منها على عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء، ويمكن توضيح تشكيلة منتجات المؤسسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول(10): تشكيلة منتجات وحدة السميد والفريئة للمؤسسة

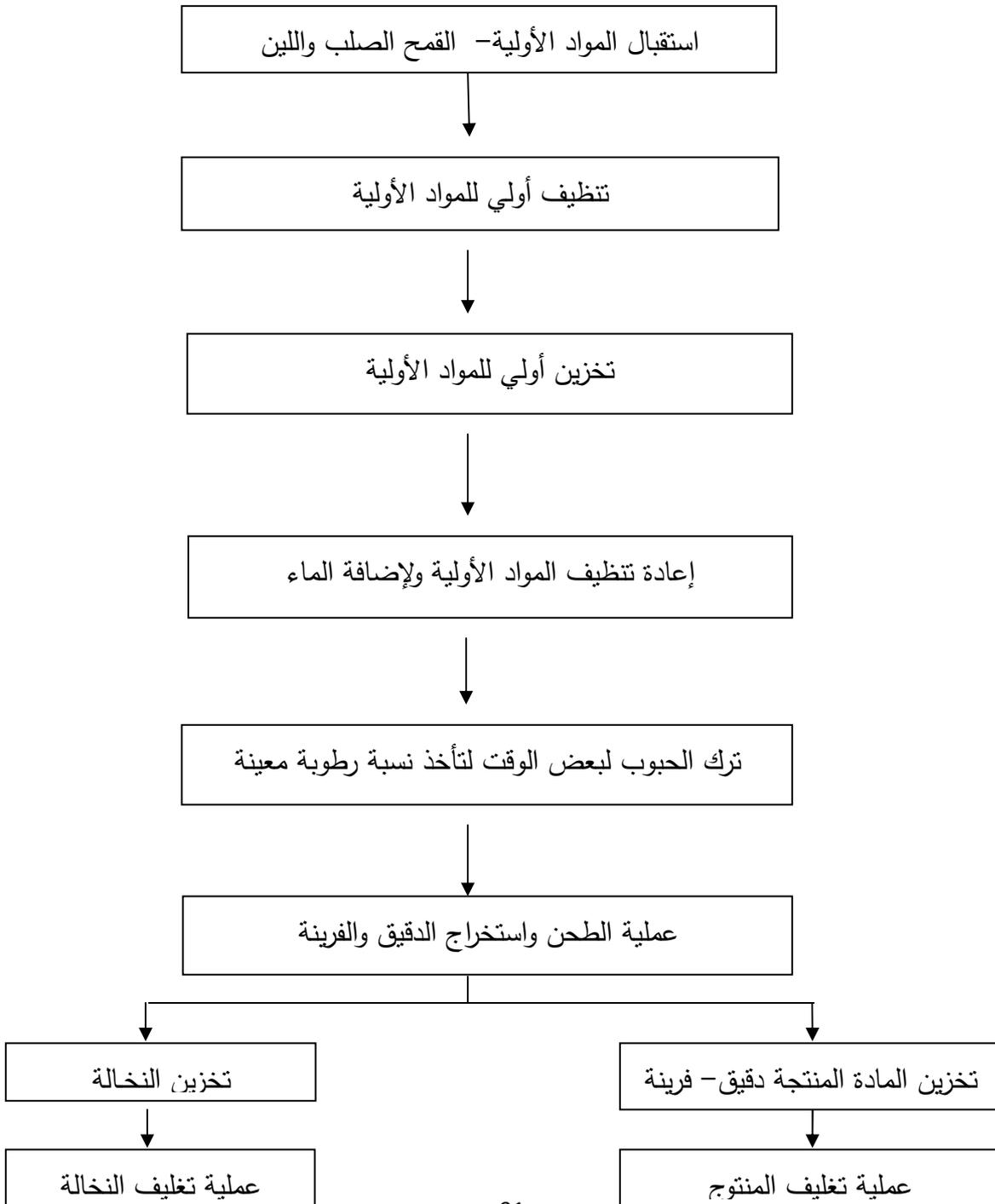
المنتج	النوع	سعة الكيس
الفريئة	عادية " الخبز "	50 /25 كلغ
	ممتازة	50/25 /10 /05 /02 /01 كلغ
الدقيق	خشن	25 كلغ
	عادي درجة ثانية	02 /05 كلغ
	متوسط	02 /05 كلغ
	ممتاز	10 /25 كلغ
	سمولات (SSSF)	25 كلغ
النخالة		40/100 كلغ

المصدر: وثائق وحدة الدقيق والفريئة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

ثالثا: مراحل الإنتاج في وحدة السميد والفرينة

يوضح الشكل التالي مراحل عملية الإنتاج بالوحدة

الشكل رقم (10): مراحل إنتاج الدقيق والفرينة



المصدر: وثائق وحدة الدقيق والفرينة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

رابعا: الجانب التسويقي لوحدة الدقيق والفرينة

من خلال الهيكل التنظيمي للوحدة نلاحظ غياب مصلحة خاصة بإدارة وظيفة التسويق، لكن تقوم مديرية التجارة ضمنا بكل مهامها وبما أن كل مؤسسة يجب أن تمتلك مزيجا تسويقيا مناسباً ومتكاملاً يسمح بتحسين أدائها وزيادة حصتها السوقية، ويمكن حصر السياسات التسويقية للوحدة في سياسة المنتج، سياسة السعر، سياسة الترويج، سياسة التوزيع، ولو عجزت الوحدة في أداء أحد هذه السياسات بفعالية فإنها تؤثر سلباً على باقي السياسات وذلك لارتباطها الوثيق فيما بينها:

1- سياسة المنتج: تنتج الوحدة تشكيلتين من المنتجات السميد، الدقيق " الفرينة "، إضافة إلى منتج ثانوي هو النخالة، وكل نوع من هذه المنتجات يضم عدة أنواع أخرى.

وتعتبر نوعيه المنتجات من أهم العوامل التي تساهم في تسهيل عملية التوزيع بحيث كلما كانت هذه النوعية جيدة كلما زاد الإقبال على المنتجات والعكس صحيح، لذلك أنشأت الوحدة مخبراً خاصاً يساعدها في المحافظة على مستوى جودة منتجاتها.

أما فيما يخص نوعية التجهيزات فإن وحدة السميد والدقيق تعتبر رائدة في تكنولوجيا الإنتاج مقارنة بمنافسيها، حيث تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج من لحظة استقبال المادة الأولية (قمح صلب وقمح لين) إلى مرحلة تغليف المنتج النهائي، وقد قامت الوحدة مؤخرا بتجديد التكنولوجيا المستخدمة في تنظيف القمح.

2- سياسة التسعير: يعتبر السعر من أهم عناصر المزيج التسويقي للوحدة، حيث يشكل جزءا كبيرا من اهتمام العملاء سواء كانوا مستهلكين أو وسطاء، ويتم اتخاذ قرارات تسعير منتجات الوحدة عن طريق حصر تكاليف المواد الأولية وتكاليف الإنتاج، ثم يضاف إليها هامش ربح معين يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، وعموما فإن أسعار الوحدة و منافسيها تعتبر متقاربة إلا أنها أقل الأسعار.

ويشكل السعر أهم العوامل التي تؤثر على توزيع المنتجات، حيث أن كل تغيير يطرأ عليه ينتج عنه تغيير في الكميات المباعة، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين السعر ومبيعات المنتجات، فإذا ارتفع السعر انخفضت الكميات المباعة والعكس صحيح.

3- سياسة الترويج: على الرغم من أهمية الترويج ودوره البارز في التعريف بمنتجات الوحدة وتنشيط مبيعاتها إلا أن الوحدة لم تولي هذا الجانب اهتماما كبيرا، وذلك لأنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة ، وتقتصر وظيفة الترويج في الوحدة على توزيع بعض الطلبات التي تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها سواء من الوحدة أو من نقاط البيع التابعة لها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال كل رأس سنة، كذلك تمارس الوحدة الإشهار من خلال العلامة التجارية لها على جميع وسائل النقل التابعة لها، إضافة إلى ذلك تحرص على المشاركة في المعارض، حيث شاركت في معارض وطنية في كل من باتنة، قسنطينة، سطيف ...

4- سياسة التوزيع: يتميز هذا النشاط بالمحدودية والقصور على بعض الوظائف، ولكن مع اشتداد المنافسة في السوق المحلي والوطني أصبح من الضروري تبني سياسة توزيعية فعالة تضمن الاستمرارية والمحافظة على مكانة الوحدة في السوق وسنوضح فيما يلي طرق التوزيع المتبعة من طرف الوحدة ومناطق التوزيع.

أ- طرق التوزيع: تتبع وحدة السميد والدقيق طريقتين لتوزيع منتجاتها هما طريقة التوزيع المباشر إلى العميل وطريقة التوزيع غير المباشر عن طريق الوطاء.

- طريقة التوزيع المباشر: حسب هذه الطريقة يكون هناك علاقة مباشرة تربط الوحدة بالعملاء بدون وسيط وفق قناة توزيع قصيرة لإيصال المنتجات، وتتعامل الوحدة بهذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة والمستهلكين الصناعيين، والمستهلكين النهائيين الذين يشترون منتجاتهم من نقاط البيع التابعة للوحدة.

- طريقة التوزيع غير المباشر: وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف منتجات الوحدة، وهم تجار الجملة وتجار التجزئة، وهؤلاء بدورهم يتعاملون مع المستهلكين النهائيين والمستهلكين الصناعيين وتعتمد الوحدة في توزيع منتجاتها على الطريقتين السابقتين معا.

ب- مناطق توزيع المنتجات: تعمل الوحدة جاهدة لتقريب منتجاتها إلى عملائها في مختلف المناطق القريبة منها والبعيدة، حيث تتكفل بتلبية طلبات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها والموزعة في عدة تجمعات سكانية، حيث توزع هذه الأخيرة إلى تجار التجزئة والمستهلكين النهائيين.

أما بالنسبة لعملية التوزيع في المناطق الأخرى فإن الوحدة تعتمد على التجار التابعين لتلك المناطق حيث تباع لهم كميات كبيرة من منتجاتها، وأهم هذه المناطق هي الوادي وتقرت ورقلة إضافة إلى مناطق تواجد الثكنات العسكرية للجيش كتمنراست، والأغواط ، ورقلة...

ج- نقاط البيع: في إطار السياسة التوزيعية المتبعة من قبل الوحدة، ومن أجل تقريب منتجاتها إلى السوق وتلبية احتياجات زبائنها سواء الوسيط أو المستهلكين النهائيين قامت الوحدة بافتتاح مجموعة من نقاط البيع في عدة مناطق وتجمعات سكانية داخل محيط ولاية بسكرة والمقدرة بخمسة نقاط موزعة أربعة بمدينة بسكرة إضافة إلى واحدة بطولقة ونقطة بيع خارج الولاية والمتواجدين بباتنة والجزائر العاصمة إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن نقطتي البيع الأخيرتين قد أغلقتا نتيجة تدني نتائجها المحققة، وتحقق نقاط البيع مجتمعة حوالي 15 % من رقم أعمال الوح

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمصادر البيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش
المطلب الاول : عرض للبيانات المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش
الجدول رقم(11): أصول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش للفترة من 2015 _ 2017

الوحدة : د ج

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش.

2017	2016	2015	الأصول
			أصول غير جارية
			غارق الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السليبي
			تثبيات معنوية
			تثبيات عينية
74715080.00	74715080.00	74715080.00	أراضي
248608540.78	259824062.38	271039583.98	مباني
49354712.65	46394543.21	9084083.02	تثبيات عينية أخرى
			تثبيات ممنوح امتياز
128000000.00	128000000.00	130400982.48	تثبيات يجري انجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
			سندات أخرى مثبتة
354858115.66	333740883.88	292706460.93	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
380402.58	380402.58	380402.58	ضرائب مؤجلة على الأصل
855916851.68	843054972.06	778326593.00	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
55306916.47	28746923.75	32582582.20	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
93089013.76	86012336.32	119132697.02	الزبانن2
14703295.24	11169190.09	12307543.46	المدينون الآخرون
188918291.87	167318841.45	153273185.64	الضرائب ومشاهاها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات ونشابهها
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
5485211.55	13709366.77	98207599.12	الخزينة
357502728.90	306956658.38	335503607.44	مجموع الأصول الجارية
1213419580.58	1150011630.43	1113830200.44	المجموع العام للأصول

الخصوم

الجدول رقم (12) : خصوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش للفترة من 2015 _ 2017

الوحدة : دج

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
300 000 000.00	240 000 000.00	300 000 000.00	رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
23591699.26	-67013139.86	-356765.02	نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع)
100905311.65	167918451.51	168275216.53	رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
238149376.74	291036259.78	274212739.06	حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
662646387.65	631941571.42	742131190.57	مجموع رؤوس الأموال 1
			الخصوم غير الجارية
192868561.90	167160713.82	110530948.68	قروض وديون مالية
1608683.20	1608683.20	1608683.20	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
194477245.10	168769397.02	112139631.88	مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية
293924650.50	326904701.53	243753771.22	موردون وحسابات ملحقه
2517548.68	2690468.88	2543354.85	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
20095960.89	19705491.58	13262251.91	ديون أخرى غير جارية
			خزينة
356295947.83	349300661.99	259559377.98	مجموع الخصوم الجارية
1213419580.58	1150011630.43	1113830200.44	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش.

ثانيا : اعداد الميزانية الوظيفية

الجدول رقم (13) : الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش لسنوات (2015 _ 2017)

الوحدة : دج

2017	2016	2015	الاستخدامات
855916851.68	843054972.06	778326593.00	استخدامات مستقرة
352017517.34	306956658.38	317296008.32	استخدامات جارية
148395930.23	114759260.07	151715279.22	استخدامات استغلال
55306916.47	28746923.75	32582582.20	مخزونات و منتجات قيد تنفيذ
93089013.76	86.12336.32	119132697.02	زيائن
203621587.11	178488031.54	165580729.10	استخدامات خارج الاستغلال
14703295.24	11169190.09	12307543.46	مدينون اخرون
188918291.87	167318841.45	153273185.64	ضرائب وما شابهها
5485211.55	13709366.77	18207599.12	استخدامات الخزينة
1213419580.58	1150011630.43	1132037799.6	مجموع
2017	2016	2015	الموارد
857123632.75	800710968.44	854270822.45	موارد دائمة
356295947.83	349300661.99	259559377.98	موارد جارية
296442199.18	329595170.42	246297126.07	موارد استغلال
293924650.50	326904701.53	243753771.22	موردون وحسابات ملحقة
2517548.68	2690468.88	2543354.85	ضرائب
20095960.89	19705491.58	13262251.91	موارد خارج استغلال
			موارد الخزينة
1213419580.58	1150011630.43	1113830200.44	مجموع الموارد

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش

ثانيا : إعداد الميزانية المالية المختصرة

سنتطرق لإعداد الميزانية المالية المختصرة ، وذلك بعرض الميزانيات الثلاثة المتتالية للفترة (2015 _ 2017)
و هذا ما سنقوم فيه بتحليل النتائج و مقارنتها .

الجدول رقم (14): أصول الميزانية المختصرة للفترة (2017_2015)

الوحدة : دج

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

2017	2016	2015	الاصول
855916851.68	843054972.06	778326593.00	الأصول الثابتة
356295947.83	306956658.38	335503607.44	الأصول المتداولة
55306916.47	28746923.75	32582582.20	قيم الاستغلال
295503819.81	264500367.86	284713426.12	قيم غير جاهزة
5485211.55	13709366.77	18207599.12	قيم جاهزة
1213419580.58	1150011630.43	1113830200.44	المجموع

الوحدة : (2017 _ 2015) : خصوم الميزانية المختصرة للفترة (2017 _ 2015)

دج

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + خصوم غير جارية

2017	2016	2015	الخصوم
857123632.75	800710968.44	854270822.45	الأموال الدائمة
662646387.65	631941571.42	742131190.57	الأموال الخاصة
194477245.10	168769397.02	112139631.88	ديون طويلة الأجل
356295947.83	349300661.99	259559377.98	ديون قصيرة الأجل
1213419580.58	1150011630.43	1113830200.4	المجموع
		4	

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

تحليل جانب الاصول : من خلال الجدول خاص بجانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن أوماش بسكرة ، نلاحظ أن أصول المؤسسة عرفت ارتفاعا من سنة 2015 إلى 2016 وذلك بمقدار 3.15 % وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة والقيم الغير جاهزة نوعا ما ، وكما شهدت ايضا أصول المؤسسة في سنة 2016 إلى 2017 ارتفاع محسوسا بنسبة 5.23 % مقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع إلى الزيادة في الأصول الثابتة.

تحليل جانب الخصوم : يتبين لنا من خلال الجدول خاص بجانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن اوماش بسكرة ، نلاحظ أن خصوم المؤسسة ارتفعت بمقدار 3.15 % من سنة 2015 إلى 2016 مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع إلى زيادة الديون طويلة الأجل ، أما في سنة 2016 إلى 2017 فقد ارتفعت الخصوم بمقدار 5.23 % مقارنة مع سنة 2016 و هذا راجع ايضا إلى زيادة الديون طويلة و الاموال الخاصة.

ثالثا : جدول حساب النتائج لسنوات (2015 _ 2017)

الجدول رقم (16) : جدول حساب النتائج للمؤسسة لسنوات (2015 _ 2017) الوحدة :

د ج

2017	2016	2015	البيان
845357335.93	871576974.85	915321790.64	رقم الأعمال
19824033.37	20001905.57	36565980.98	إنتاج مخزن
			إنتاج مثبت
			إعانات للاستغلال
865181369.30	891578880.42	951887771.62	إنتاج السنة المالية 1
-726691945.31	-749998770.05	-804791306.97	المشتريات المستهلكة
-28091821.05	-59545925.06	-17628441.56	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-754783766.36	-809544695.10	-882419748.53	استهلاك السنة المالية 2
110397602.94	82034185.31	129468023.09	القيمة المضافة للاستغلال 3
-64785834.06	-70757348.91	-67110075.06	أعباء المستخدمين
-3702682.25	-4276023.74	-4513465.23	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
41909086.63	7000812.66	57844482.80	اجمالي فائض الاستغلال 4
16390736.26	157588.59	4171433.52	المنتجات العملية
51035.31	6247026.24	-60965.22	الأعباء العمالية
-115359197.48	-113674459.82	-110162002.80	المخصصات للاهلاك والمؤونات
97293139.64	60489529.47	92219552.62	استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات
40284800.36	52273555.34	44012500.93	النتيجة العملية 5
			المنتجات المالية
-16693101.10	-14739584.53	-44361265.94	الأعباء المالية
-16693101.10	-14739584.53	-44361265.94	النتيجة المالية 6
23591699.26	-67013139.86	-348765.02	النتيجة العادية قبل الضريبة 7
		-8000.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
978865245.19	952225998.48	1048278757.76	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-955273545.93	-1019239138.34	-1048635522.78	مجموع أعباء الأنشطة العادية
23591699.26	-67013139.86	-356765.02	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

			العناصر غير العادية-المنتجات
			العناصر غير العادية-الأعباء
			النتيجة غير العادية
23591699.26	-67013139.86	-356765.02	النتيجة الصافية للسنة المالية 8

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

تحليل عناصر جدول حساب النتائج

نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة عرف انخفاض في سنوات الثلاثة المتتالية ، ففي سنة (2015 الى 2016) شهد رقم الأعمال انخفاض بنسبة 5.02 % ثم تليها سنة 2016 عرفت كذلك انخفاض بمقدار 3.10 %.

1 / انتاج السنة المالية

الجدول رقم (17) : التغير في انتاج السنة المالية لمؤسسة مطاحن اوماش بسكرة لسنوات الثلاثة.

البيان	2015	2016	2017
انتاج السنة المالية	951887771.62	891578880.42	865181369.30
تغير في انتاج السنة المالية	—	-60308891.2	-26397511.12
نسبة التغير	—	- 6.76%	-3.05%

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق : نلاحظ أن انتاج السنة المالية من سنة 2015_ 2016 عرف انخفاض بنسبة 6.76% و ذلك بسبب تناقص في الانتاج مخزن و رقم الاعمال ، إما لسنة 2017 كذلك هي اخرى عرفت تراجع بنسبة 3.05% بسبب انخفاض في انتاج مخازن المؤسسة .

2 / القيمة المضافة للاستغلال

الجدول رقم (18) : التغير في القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش

البيان	2015	2016	2017
--------	------	------	------

110397602.94	82034185.31	129468023.09	القيمة المضافة
28363417.63	-47433837.78	—	تغير في القيمة المضافة
25.69 %	- 57.82 %	—	نسبة التغير

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

التعليق : نلاحظ القيمة المضافة للاستغلال من سنة (2015_2016) شهدت انخفاض بنسبة 57.82 % ، وذلك راجع لانخفاض انتاج السنة المالية و انخفاض استهلاك السنة المالية ، اما في سنة 2017 عرفت ارتفاع جزئي بنسبة 25.69 % و هذا راجع الى تقلب في استهلاك .

3 / اجمالي فائض الاستغلال EBE

الجدول رقم (19) : التغير في إجمالي فائض الاستغلال لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

الوحدة : دج

2017	2016	2015	البيان
41909086.63	7000812.66	57844482.80	الفائض الإجمالي للاستغلال
34908273.97	-50843670.14	—	تغير في فائض إجمالي لاستغلال
83.30 %	- 7.26%	—	نسبة التغير

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

التعليق : نلاحظ أن اجمالي فائض الاستغلال شهد انخفاض بنسبة 7.26 % و ذلك راجع الى انخفاض في القيمة المضافة و أعباء المستخدمين والضرائب و الرسوم ، أما في سنة 2017 عرفت ارتفاع كبير بنسبة 83.30 % وهذا بسبب زيادة في القيمة المضافة للاستغلال .

2017	2016	2015	البيان
40284800.36	52273555.34	44012500.93	النتيجة التشغيلية
-11988754.98	8261054.41	—	التغير في النتيجة التشغيلية
-29.80 %	15.80 %	—	نسبة التغير

4 / النتيجة التشغيلية

الجدول رقم (20) : التغير في النتيجة التشغيلية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش

الوحدة : دج

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق : نلاحظ أن النتيجة التشغيلية فقد شهدت من سنة 2015 إلى 2016 ارتفاع بنسبة 15.80% وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي فائض الاستغلال، أما من سنة 2017 شهدت انخفاض بنسبة 29.80% وهذا راجع إلى انخفاض الأعباء التشغيلية الأخرى وزيادة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

5 / صافي نتيجة السنة المالية

الجدول رقم (21) : التغير في صافي نتيجة السنة المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش

الوحدة : د ج

2017	2016	2015	البيان
23591699.26	-67013139.86	-356765.02	النتيجة الصافية

90604839.12	-66646374.84	—	التغير في النتيجة الصافية
%3.84	% 0.99	—	نسبة التغير

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش

التعليق : يتبين لنا أن صافي نتيجة السنة المالية شهدت انخفاض من سنة 2015 إلى 2016 بنسبة 0.99% وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة العادية قبل الضرائب ، كما شهدت ارتفاع من سنة 2016 إلى 2017 بنسبة 3.84% وهذا راجع إلى زيادة في نتيجة العادية قبل الضرائب و منتجات الأنشطة العادية.

رابعا : جدول سيولة التدفقات النقدية للمؤسسة

الجدول رقم (22) : جدول سيولة التدفقات النقدية الوحدة : دج

2017	2016	2015	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
852496708.50	881436554.82	882855156.47	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-904080318.92	-820135372.68	1026684537.97	المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
		-	
-9116321.77	-7430369.22	-8199694.74	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
		-985792.00	الضرائب عن النتائج المدفوعة
60699932.19	53870812.91	153014868.23	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
15283700.84	11762.98	-2469045.76	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-45416231.35	53882575.90	155483913.99	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
		-	

الفصل الثالث.....دراسة حالة لمطاحن الكبرى للجنوب أوماش

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-7033493.73	-14054758.01	-971903.99	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية
-23140031.78	-37217222.95	-28984070.98	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية
3222800.00		1600000.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-26950725.51	-51271980.96	-28355974.97	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
61936167.68	158380123.66	187921296.75	التحصيلات المتأتية من القروض
-37551153.80	-165488950.94	-16144164.86	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
24385013.88	-7108827.29	171777131.90	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-47981942.98	-4498232.35	-12062757.06	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
13709366.77	18207599.12	30270356.18	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
-34272576.22	13709366.77	18207599.12	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-47981942.98	-4498232.35	-12062757.06	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
-71573642.25	62514907.51	-11705992.05	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الجنوب الكبرى اوماش

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جدول التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية داخل المؤسسة و يعتبر صلة الوصل قوائم الاخرى الذي يظهر أهم التدفقات الداخلة و الخارجة.

- تدفقات النقدية من أنشطة العمليات: نلاحظ التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية متقلب من سنة الى اخرى و هذا بسبب ارتفاع المدفوعات النقدية للموردين و المستخدمين و المدفوعات الاخرى مقارنة مع التحصيلات

المقبوضة من الزبائن بسبب انخفاض في كمية الانتاج ، و ارتفاع الضرائب المدفوعة في السنة الاولى ، هذا ما يؤدي لى تأثير على مردودية المؤسسة .

- **تدفقات النقدية من أنشطة استثمارية :** نلاحظ أن التدفق كان سالب في دورة الاستثمار و ذلك بسبب حيازتها على استثمارات جديدة على مدار ثلاثة سنوات ، وهذا راجع لسياسة المالية التي تتبعها المؤسسة من تدعيم وتجديد معداتها انتاجية ، و ذلك بسبب المبالغ المدفوعة عن اقتناء تثبيات مالية من اجل زيادة في اصولها ، و كانت مبالغ معتبرة متأتية عن عمليات تنازل تثبيات مالية من سنة الى اخرى إلا انها غابت تماما في سنة 2016 و بما أن المؤسسة لا تقوم بأي نشاط في مجال توظيف مالي فأن الفوائد الناتجة عن ذلك كانت معدومة و هذا كله يدل على تركيز مؤسسة على استثمارات في قطاع الحقيقي .

- **تدفقات النقدية من أنشطة التمويل :** نلاحظ أن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كانت متذبذبة خلال ثلاثة سنوات حيث عرفت تدفق نقدي سالب في سنة 2016 ناتج عن ارتفاع تسديدات القروض و الديون الاخرى أكثر من التحصيلات ، اما في سنة 2017 كان التدفق موجب هذا ما يعبر عن الوضعية المالية التي تمر بها المؤسسة وهذا ما يجعل هناك انخفاض في ايرادات المؤسسة وهو ما يدفعها الى اقتراض من مصادر خارجية لتغطية العجز في الخزينة.

تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية

الجدول رقم (23) : مقاييس جودة السيولة المالية لسنة 2015

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
337.27%	$\frac{155483913.99}{46100139.83}$	$\frac{\text{صافي تدفق من أنشطة تشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية للأنشطة لاستثمارية و التمويلية}}$	نسبة تغطية النقدية
5.27%	$\frac{8199694.74}{155483913.99}$	$\frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}$	نسبة الفائدة المدفوعة

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

الجدول رقم (24) : مقاييس جودة السيولة المالية لسنة 2016

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
--------	---------	-----------------	--------

نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق من أنشطة تشغيلية جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة استثمارية و التمويلية	$\frac{53882575.90}{-51980808.77}$	-103.6%
نسبة الفائدة المدفوعة	الفوائد المدفوعة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	$\frac{7430369.22}{155483913.99}$	4.77%
مؤشر التدفقات ضرورية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الديون المستحقة الاداء و مدفوعات و التأجير	$\frac{53882575.90}{349300661.99}$	15.43%

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

الجدول رقم (25) : مقاييس جودة السيولة المالية لسنة 2017

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
-67.06%	$\frac{-45416231.35}{67724679.31}$	صافي تدفق من أنشطة تشغيلية جملة تدفقات التمويل و استثمارية للأنشطة الخارجة نقدية	نسبة تغطية النقدية
5.86%	$\frac{9116321.77}{155483913.99}$	الفوائد المدفوعة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	نسبة الفائدة مدفوعة

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

التعليق : من خلال النسب الموضحة في الجدول توضح نسبة تغطية النقدية كانت مرتفعة في سنة 2015 تبين مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية و ما حاجة الى التمويل عن طريق الاقراض ،أما في السنتين الاخيرتين كانت سالبة ويمكن ارجاع السبب الى انخفاض في السيولة النقدية من الأنشطة التشغيلية هذا ما يؤثر على ارتفاع المديونية بالمؤسسة نتيجة عدم قدرة مواردها على تمويل عملياتها الاستثمارية اما نسبة الفائدة المدفوعة فهي تعبر عن تسديد الفوائد اعتماد على نقدية أنشطة تشغيلية و أي ارتفاع لهذه نسبة يؤثر على سيولة حيث عرفت تذبذب في سنوات المدروسة إلا انها كانت موجبة ما يدل على انها توجد سيولة لدى المؤسسة ، اما مؤشر التدفقات النقدية ضرورية يعكس مدى قدرة مؤسسة على انتاج نقدية من أنشطة

رئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية إذا نجد أن المؤسسة لها القدرة على إنتاج نقدية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها.

حساب مؤشرات بواسطة مقاييس جودة الربحية

الجدول رقم (26) : مقاييس جودة الربحية لسنة 2015

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
%-882.28	$\frac{882855156.47}{-10358700.24}$	$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}$	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
435.8	$\frac{155483913.99}{356765.02}$	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة تشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$	مؤشر النقدية التشغيلية
%96.45	$\frac{882855156.47}{915321790.64}$	$\frac{\text{جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة التدفق النقدي

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

الجدول رقم (27) : مقاييس جودة الربحية لسنة 2016

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
%-107.4	$\frac{881436554.82}{-820875741.9}$	$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}$	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
-80.41	$\frac{53882575.90}{-67013139.86}$	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة تشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$	مؤشر النقدية التشغيلية

نسبة التدفق النقدي	جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	$\frac{53882575.90}{871576974.85}$	6.18%
	صافي المبيعات		

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

الجدول رقم (28) : مقاييس جودة الربحية لسنة 2017

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
%-9.33	$\frac{-852496708.50}{9131966640.6}$	$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}$	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
-1.93	$\frac{-45416231.35}{23591699.26}$	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة تشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$	مؤشر النقدية التشغيلية
%100.84	$\frac{852496708.50}{845357335.93}$	$\frac{\text{جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة التدفق النقدي

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق : نلاحظ أن نسبة كفاية النقدية التشغيلية كانت سالبة و هي حالة ضعيفة و مؤشر صعب للمؤسسة يعني أن التدفقات من الانشطة التشغيلية داخلة لم تكن كافية لتغطية التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية خارجة و تظهر هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية ، اما مؤشر النقدية التشغيلية كان موجب في السنة الاولى أي لديها قدرة على توليد تدفقات نقدية موجبة اما في السنتين الاخيرتين فكان سالب ما يعبر على امكانية لتوليد تدفقات نقدية تشغيلية ، إما نسبة التدفق النقدي شهدت تذبذب و كانت النسبة موجبة أي النقدية المتحصل عليها أكبر من صافي مبيعاتها .

الجدول رقم (29) : مقياس تقييم سياسة المالية للمؤسسة لسنة 2015

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
15.08	$\frac{28355974.97}{187921296.75}$	$\frac{\text{الاتفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل و اصدار السندات و الاسهم}}$	نسبة الاتفاق الرأسمالي

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

الجدول رقم (30) : مقياس تقييم سياسة المالية للمؤسسة لسنة 2016

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
32.37	$\frac{51271980.96}{158380123.066}$	$\frac{\text{الاتفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل و اصدار السندات و الاسهم}}$	نسبة الاتفاق الرأسمالي

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

الجدول رقم (31) : مقياس تقييم سياسة المالية للمؤسسة لسنة 2017

النسبة	المبالغ	الصيغة الرياضية	البيان
-73.32	$\frac{-45416231.35}{61936167.68}$	$\frac{\text{الاتفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل و اصدار السندات و الاسهم}}$	نسبة الاتفاق الرأسمالي

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق : توضح هذه النسبة عن مدى مساهمة في تمويل مصادر طويلة الاجل في تمويل أصول الثابتة كما تعكس كذلك عن مدى نجاح مؤسسة في سياسية المنتهجة ، حيث نلاحظ أن مصادر طويلة الاجل لا تساهم في تمويل الاصول الثابتة .

المطلب الثاني: دور التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنتطرق في هذا المطلب بعرض ميزانيات المؤسسة لسنوات الثلاثة (2015_2016_2017) الى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في مؤسسة مطاحن الكبرى أوماش و ذلك من خلال ابراز مؤشرات التوازن المالي داخل المؤسسة اذا كانت متوازنة أو لا .

الجدول رقم (32) : جدول يظهر مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لسنوات (2015_ 2017)

المقياس	العلاقة	2015	2016	2017
رأس مال العامل	أموال دائمة - أصول ثابتة	75944229.45	-42344003.62	1206781.07
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة -الأصول الثابتة	-36195402.43	-211113400.6	-193270464
رأس مال العامل الإجمالي	مجموع الأصول - الاصول الثابتة	335503607.44	306956658.37	357502728.9
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الخصوم - الاموال خاصة	371699009.87	518070059.01	550773192.93
احتياج رأس مال العامل	(اصول متداولة- قيم جاهزة)-(د ق أ - سلفات مصرفية)	-106131369.6	-56053370.38	-5485211.55
الخزينة	رأس مال العامل - احتياج رأس مال العامل	182075599.05	13709366.76	6691992.62

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق :

رأس مال العامل : نلاحظ أن رأس مال العامل كان متذبذب في سنوات مدروسة فكان في سنة 2015 موجب هذا يعني ان المؤسسة حققت توازن مالي ، ثم انخفض في سنة 2016 فكان سالب يدل على عدم تحقيق هامش أمان للمؤسسة ، ثم يرتفع في سنة 2017 ما يعبر على ان المؤسسة لها قدرة على تسديد قدرتها في ديون قصيرة الاجل.

رأس مال العامل الخاص : نلاحظ أن رأس مال العامل سالب على مر ثلاثة سنوات ، هذا ما يؤكد لنا أن المؤسسة لم تستطيع تغطية تمويل أصولها غير جارية من أموالها الخاصة و الباقي يغطي من مصادر خارجية .

رأس مال العامل الاجمالي : نلاحظ أن رأس مال العامل الاجمالي موجب ما يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية جميع أصولها المتداولة و التي تستعمل لدورة الاستغلال .

رأس مال العامل الاجنبي : نلاحظ أن رأس المال الأجنبي عرف ارتفاعا مستمرا وذلك بسبب زيادة المستمرة والكبيرة للديون طويلة الأجل أي أن المؤسسة تعتمد على تمويل أنشطتها من ديون طويلة الاجل و قصيرة الأجل.

احتياجات رأس مال العامل : نلاحظ أن احتياجات الدورة كانت سالبة طيلة ثلاثة سنوات مدروسة على التوالي هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على ديون قصيرة الاجل ، ما يؤثر ذلك على الخزينة ، اي المؤسسة احتياجاتها قليلة جدا .

الخزينة : نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة ما يدل على أن رأس مال العامل غطى كامل احتياجات المؤسسة ، و هذا بسبب تراجع في القيم الجاهزة وعليه فالمؤسسة في وضعية تمكنها من تمويل نشاطها .

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

المطلب الاول : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

من خلال الميزانيات المالية يمكننا أن نقوم بتحليل باستخدام عدة مؤشرات من النسب المالية للمؤسسة .

1 - نسب السيولة : تعتمد نسب السيولة على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل ، وهذا ما سنقوم به بتحليل مختلف النسب المالية.

الجدول رقم (33) : النسب السيولة المالية (2017/2015)

2017	2016	2015	العلاقة	البيان
1	0.87	1.29	اصول متداولة / خصوم متداولة	نسب سيولة عامة
0.02	0.04	0.07	قيم جاهزة / ديون قصيرة اجل	نسبة سيولة جاهزة
0.84	0.79	1.16	(قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / ديون قصيرة الاجل	نسبة سيولة مختصرة

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

التعليق :

نسبة السيولة العامة : نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن السيولة العامة لسنة 2015 كانت أكبر من الواحد هذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل أي المؤسسة قادرة على سداد ديونها ، اما في سنة 2016 فكانت اقل من 1 فهذا مؤشر سئ للمؤسسة دلالة على انها تعاني من بعض

المشاكل في السداد أما سنة 2017 نلاحظ أن النسبة مساوية ل 1 وهذا يعني أن المؤسسة في حالة تحسن وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة .

نسبة السيولة الجاهزة : حيث تعد هذه النسبة مهمة جدا لقياس سيولة المؤسسة ، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة لتتمكن من مواجهة ديونها قصيرة الاجل ، وتتراوح القيمة النموذجية بين 0.2 و 0.6 ، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات الثلاثة مدروسة كانت جد ضعيفة ، أي عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و معرضة لصعوبات مالية و هذا ما يجعلها في حالة سيئة.

نسبة السيولة المختصرة : نلاحظ أن هذه النسبة خلال سنة 2015 كانت جيدة أي كانت أكبر من 1 حيث تستطيع المؤسسة على تسديد التزاماتها و عليه تعتبر في حالة جيدة تحقق فائض و هامش أمان ، اما في سنة 2016 و 2017 نلاحظ تراجع فكانت منخفضة ، فهذا ليس في صالح المؤسسة .

2 - نسب التمويل : تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على كل مصدر تمويلي يمكنها من تمويل نشاطها وسنحاول حساب أهم النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (34) : نسب التمويل للمؤسسة لسنوات (2015_ 2017)

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017
تمويل خارجي	مجموع ديون / مجموع الاصول	0.33	0.45	0.45
تمويل دائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	1.09	0.95	1.001
تمويل خاص	أموال خاصة / اصول ثابتة	0.95	0.75	0.77
استقلالية مالية	اموال خاصة / مجموع ديون	1.99	1.21	1.20

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب اوماش

التعليق :

نسبة التمويل الخارجي : تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل انشطتها ، و هنا يمكننا أن نقول بأن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد ديونها و الفوائد حين يصل تاريخ استحقاقها.

نسبة التمويل الدائم : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الاموال الدائمة للأصول غير الجارية ، حيث نلاحظ انه في سنة 2015 قدرت ب 1.09 % أي أكبر من 100 % هذا يعني أن المؤسسة تمول

أصولها الثابتة بالأموال الدائمة فقط ، أما في سنة 2016 تراجعت هذه النسبة لتصل 0.95 % ما يعني أن المؤسسة لم تستطيع الاعتماد على اموالها الدائمة لتمويل أصولها الثابتة ، ثم لترتفع في سنة 2017 بمقدار 1.001 % أي أن الاموال الدائمة اصبحت تغطي الاصول الثابتة .

نسبة التمويل الخاص : نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة كانت اقل من 1 هذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة وهذا بسبب زيادة الأصول الثابتة خلال السنوات الأخيرة و إنما تلجأ الى الديون كمصدر للتمويل.

نسبة الاستقلالية المالية : نلاحظ أن هذه النسبة موجبة خلال ثلاثة سنوات ، و هي أكبر من 1 هذا يدل على بأن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية مالية و الوفاء بديونها.

4 - نسب الربحية (المردودية)

الجدول رقم (35) : نسب الربحية للمؤسسة لسنوات (2015_2017)

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017
ربحية الأصول	نتيجة اجمالية/مجموع الاصول	-0.0003	-0.058	0.019
ربحية أموال خاصة	نتيجة صافية / أموال خاصة	-0.0004	-0.106	0.035
ربحية نشاط	نتيجة اجمالية / رقم الاعمال	-0.0003	-0.076	0.027
مردودية اقتصادية	نتيجة استغلال / ديون+اموال خاصة	0.039	0.045	0.033
مردودية مالية	نتيجة صافية / أموال خاصة	-0.0004	-0.106	0.035

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق :

نسبة ربحية الأصول : نلاحظ أن ربحية كل وحدة نقدية واحدة من الأصول في سنة 2015 إلى 2016 حققت نسبة ضعيف جدا وسالبة هذا يدل على عدم كفاءة مسيرين في ادارة رقم الأعمال حيث قدرت ب 0.003% 0.058 % ، على التوالي الى أن ترتفع من جديد سنة 2017 بسبب ارتفاع النتيجة الإجمالية.

نسبة ربحية أموال خاصة : نلاحظ أن نسبة ربحية اموال خاصة تعبر عن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة من سنة 2015 إلى 2016 حققت عجز قدرت ب 0.0004 % و 0.106 % على التوالي حيث و

هذا راجع الى زيادة في الاصول و نقص في مبيعات و انخفاض النتيجة الصافية ، لترتفع في سنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع النتيجة الصافية.

نسبة ربحية النشاط : نلاحظ أن ربحية نشاط تعبر عن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال من سنة 2015 إلى 2016 حققت نسبة سالبة م النتيجة تقدر ب 0.0003 % و 0.076 % ، ثم لترتفع بشكل بطئ في سنة 2017 بسبب ارتفاع طفيف في رقم الأعمال.

نسبة المردودية الاقتصادية : نلاحظ أن المردودية الاقتصادية عرفت تقلب في نتيجة برغم من أنها كانت حققت مردودية موجبة قدرت ب 0.039 % أي كل 1 دينار تستثمره يولد 0.039 من نتيجة صافية ثم ارتفعت في سنة 2016 وبمقدار 0.045 % ، ثم تتراجع جزئيا في سنة 2017 و هذا يعود الى ارتفاع أصول مؤسسة مقارنة مع نتيجة التي حققتها .

نسبة المردودية المالية : نلاحظ هذه النسبة كانت سالبة في سنتين 2015 ، 2016 أي أنها لم تحقق الهدف المرجو منها حيث لم تتجاوز 0.035 % وهذه نسبة ضعيفة جد أي 1 دينار من نتيجة الصافية هذا ما يدل على أن المؤسسة ليست لديها كفاءة تامة في استغلال الأموال الخاصة .

5 - نسب النشاط

الجدول رقم (36) : نسب النشاط للمؤسسة لسنوات (2015 _ 2017)

2017	2016	2015	العلاقة	البيان
0.69	0.75	0.82	رقم الاعمال / مجموع الاصول	معدل دوران مجموع الاصول
0.98	1.03	1.17	رقم الاعمال / الاصول الثابتة	معدل دوران الاصول الثابتة

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على ميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن اوماش

التعليق :

معدل دوران مجموع الاصول : نلاحظ أن معدل دوران مجموع الاصول على انها كانت منخفضة على مدار ثلاث سنوات مدروسة مما يدل هذا الانخفاض على تراجع في أداء المؤسسة .

معدل دوران الاصول الثابتة : نلاحظ هذا المعدل في سنتين الاوليتين كان مرتفع فوق 1 و هذا ما يعكس كفاءة استخدام الاصول ، ثم تنخفض في سنة 2017 ب 0.98% ما يعنى أن الاداء التشغيلي للمؤسسة منخفض ما يلزم استغلال كل اصولها داخل النشاط .

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار التمويلي للمؤسسة

تقوم مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب أوماش على ضرورة استخدام التحليل المالي لقوائمها المالية و الذي يعتبر من أفضل الادوات استعمالا لكي تقيم المؤسسة مدى قدرة تماشى و سياستها المخططة و كفاءتها في اتخاذ القرارات التمويلية و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة لاكتشاف نقاط القوة والضعف لها هذا ما يجعله قادر على أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات تعالج المشاكل المختلفة .

نظرا لحجم المؤسسة محل الدراسة و مكانتها اقتصادية و مالية على الصعيد المحلي يجب أن يكون اتخاذ قرار مالي له أهمية بالغة عند الانتاج لأن هناك استثمار في الكثير من الاموال كما أن قرار خاطئ قد يكلف المؤسسة خسائر و عدم توازن واستقرار في خزيرتها .

بعد قيامنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة سننتقل الى تحليل أهم القرارات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة وهي كما يلي :

• قرارات التمويل

- نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال العامل موجب سنة 2015 و هذا ما يعبر على أن المؤسسة تحقق فائض أي هامش أمان ، ثم تنخفض سنة 2016 هذا ما يدل على أن المؤسسة في وضعية عجز في عدم قدرة تسديد التزاماتها قصيرة الاجل ، و ظهر ايضا احتياج رأس مال العامل سالب على مدار سنوات ما يعبر عن نقص في السيولة الجاهزة .

- نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة و مردودية مالية متذبذبة هذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة حسنة .

- تتركز المؤسسة على أموالها الخاصة بشكل كبير في قراراتها التمويلية كما حققت نسبة استقلالية مالية موجبة في سنوات مدروسة و في سنة 2015 قدرت ب 1.99 % و هذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا .

- نلاحظ أن المؤسسة كانت سيولتها الجاهزة في حالة صعبة اي لا تستطيع مواجهة استخداماتها قصيرة الاجل .

- نلاحظ أن خزينة مؤسسة موجبة على مر ثلاثة سنوات هذا ما يؤكد لنا أن المؤسسة يسمح لها بتمويل دورة الاستغلال .

أهم القرارات المتخذة :

- امكانية تموين بمادة القمح من خارج وهذا لضمان الجودة العالية .
- الحصول على تجهيزات حديثة و ذات تكنولوجيا عالية ومنتطورة لتحسين حركة الخطوط الانتاجية و زيادة الطاقة الانتاجية .
- الزيادة في رأس المال هذا ما يمكننا من استطلاع على افاق مستقبلية .

• قرارات الاستثمار

نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على اصولها غير الجارية على اصولها جارية حيث بلغت في سنة 2015 نسبة 69.88 % من اجمالي الاصول ، اما الاصول الجارية فقد بلغت %43.11 ما يعبر على أن هناك توسع في استثمار الاصول الجارية .

أما في سنة 2016 نلاحظ أن المؤسسة قامت بالاستثمار محتشم إذا نلاحظ أن التثبيات التي يجرى انجازها خفضت منها فكانت بمقدار 12800000.00 و انخفاض طفيف في المباني أي لم تقوم ب استغلال او زيادة فيها اما التثبيات عينية عرفت زيادة أي انها قامت بالاستثمار لزيادة ب 46394543.21 انتاجيتها داخل المؤسسة ، وهذا استثمار محتشم نوعا ما .

أهم القرارات المتخذة :

- زيادة في التثبيات العينية الاخرى .
- محافظة على الطاقة الانتاجية .
- تجديد الاصول .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل التطبيقي وبعد قيامنا بالتحليل المالي لقوائم المالية باستخدام المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لمؤسسة مطاحن الجنوب الكبرى اوماش ، كان الهدف منها هو محاولة التعرف على اهم النقاط الرئيسية التي تركز عليها المؤسسة في قوائمها المالية التي تتوفر فيها على معلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المالية لأنه يمكن متخذي القرار في اختيار القرار السليم ، وفي هذا الفصل يمكن القول أن وضعية المؤسسة عرفت بعض اختلالات أي لم تحقق توازن مالي إلا أنها كانت تعتمد بشكل كبير على اموالها خاصة و لها سيولة متوفرة في الخزينة وتتمتع باستقلالية مالية